

المواهب الربانية في حل الفاك السنوسية ، تأليف

السرقسطنى ، ابراهيم بن على - كان حيا سنة ١٠٨٨ هـ .

بخط حسين بن ابراهيم الشهير بأبن الجبينة سنة ١١٢٨ هـ

١٨٤٦

٦٠ ق

٢٩ س

٥٠ ر ٢٠ × ٥٠ ر ١٥ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ حسن ، طبع

معجم المؤلفين ٦٥: ١ دار الكتب المصرية ١٩٩٠: ١

١ - أصول الدين أ - المؤلف ب - النسخ

ج - تاريخ النسخ

٧
١١٥
ملكه الصمد الفقير السيد عبد الله
بن الحماة علي بن أبي غيث محرم



كتاب
 للشيخ العالم العلامة البحر المحيد الفاضل أبو إسحاق إبراهيم الاندي
 رحمه الله تعالى واسكنه فسيح جنته وغفر له ولنا
 ولجميع المسلمين وتفضل الله على
 سيدنا محمد وآله وصحبه
 وسلم آمين
 امين

٢

مكتبة جامعة فريز - قسم المخطوطات
 اسم الكتاب المواهب الرابطة في حل الفاظ السنوية
 اسم المؤلف أبو إسحاق إبراهيم الاندي
 تاريخ النسخ ١٢٤٨
 عدد الأوراق ٦٠
 اسم المصنف أو المصنفين أبو إسحاق إبراهيم الاندي
 اسم المكتبة
 رقم المكتبة ٢١٤

ف ٢/٥٢٩
 ١٢٩٩/٤/٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل رتبة العلم اعلا مراتب واختص اهل خشية وقرب
فكان لهم ذلك اسنا المطالب وشرف قلوبهم وصدق ورهم وجوارحهم
باشتغالهم بافضل المكاسب ونورهم ناطقا وباطنا بالنور اللامع
الزكي المتفضل بالله تعالى الوهاب لاسيما علم التوحيد الذي عم نفعه
المساروق والمغارب واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له المنزه
عز الولد والوالد والمصاحب واشهد ان سيدنا محمد عبده ورسوله
الذي استنارت ببغته العوالم والمشارق والمغارب صلى الله عليه
وعلى آله واصحابه وذريته ومن تبعهم باحسان عدد كل بازع وغارب
اما بعد فيقول العبد الفقير المعترف بالذنب والتقصير ابو اسحاق ابراهيم
الاندلسي لما كان كتاب هذه التوحيد للشيخ العالم العلامة القطب العارف
ابي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي الحسني من اجل مختصرات الاصول
الترجيحية وادلتها على المقصود من تفهيم العقائد اليمانية فسئلني بعض
من تقيين على خطابه ويعظم لدي جنابه وحملوا في فهمه من فيه رضاه
وهو الولد المكرم الاسعد النقيب الصالح ابو عبد الله محمد بن سدة الله
ووقفه توفيق العارفين بالله بجاه سيد المرسلين ان اضعه له شرحا على
العقيدة المذكورة يحل بها ينها ويكشف ما فيها ويستعين به عليها
فاجبت له ذلك بعد الاستشارة مستعينا بالله وشكلا عليه محمدا المير
بالجيرة والشبر بالنفق وسميته بالمواهب الربانية في حل الفاظ السنن
والله جبي ونعم الركن والحوث ولا قوة الا بالله العلي العظيم لما كان تأليف
هذا الكتاب امر اذا بان اي شأن يهتم به وكلما كان كذلك تطلب منه
البداية بالتسمية لقوله عليه الصلاة والسلام كل امرئ بال لا يبدأ فيه
بسم الله فهو اقرب مبدءا والمؤلف بها فقال **بسم الله** اي اولف لان الذي
يتناول التسمية هنا مؤلفا والتالي لها في كل محل يعين العامل قال الامام
البيضاوي ولذلك يضمن كل فاعل ما جعل التسمية مبداه وكذلك اول من
ان يضمن ايدى لعدم ما يطابقه ويدل عليه ابتدائي لزيادة اضمي العامل
فيه هذا اوقع كما في قوله تعالى بسم الله مجريها وقوله اياك نعبد لا اله الا الله
على الاختصاص انتهى قال الامام التفتازاني في بيان الاختصاص لان المشركين
كانوا يبدون باسماء الهتهم فيقولون باسم اللات والعزى وقصد الموحدين

ختصاص

ختصاص اسم الله تعالى بالابتداء للاهتمام والبرء عليهم واورد على ما ذكر
من ان التقديم للاختصاص باقر اسم ربك فانه لو كان التقديم للا
مفيد لذلك لوجب ان يورخ الفعل ويقدم باسم ربك لانه كلام الله
تعالى احق برعاية صاحب رعايته واجب بان الاله فيه القراءة لانها
اول سورة نزلت فكانت الامر بالقراءة اهم باعتبار هذا العارض وان
كان ذكر الله اهم في نفسه وبان باسم ربك متعلق باقر الثاني ومعنى
اقر الاول اودى القراءة من غير اعتبار بتقديم اي مقروء وكذا في فلان
يعطى والجواب الاول للشيخ شري والثاني للسكاكي فان قلت فلم تست
الباء ومن حق الحروف المفردة ان تفتح قلت قال الامام البيضاوي
لاختصاصها بلزوم الجرقة والجر والاسم لغة ما دل على مسي وعرف
ما دل على معنى في نفسه غير متقترن بزمان وضعا والخلاف في مسألة
اتحاد الاسم والمسمى وعدمه يفرض عند المحققين على ان المختار انه غير
عند الاطلاق وهو عند البصريين مشتق من السمو وهو العلو لا نه قد
على مسماه وعند الكوفيين من الرسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه
واحتج كل منهما على ما ادعاه بما يطول ذكره فان قلت فلم قال بسم الله
ولم يقل بالله قلت لان التبرك والاستعانة بذكر اسمه او للمفرق بين
اليامين واليتمن ولم تكتب الالف على ما هو وضع الخط لكثرة الاستعمال
وطول الباء عوضا عنها والله قال البيضاوي اصله لاه حذف
الهمزة وعوض عنها لام التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود
الخالق للعالم بأسره وزعم بعضهم انه اسم لمفهوم ذاته اي المستحق للعبودية
وكل من مسمى في فرع فلا يكون علما لانه مفهوم العلم جري وفيه
نظر لانه لا اسم انه اسم لهذا المفهوم الكلي كيف وقد اجمعوا على ان كلمة لا
الله كلمة توحيد ولو كان اسم لمفهوم كلى لما افاد التوحيد لان الكلى من
حيث هو محتمل لكثرة انتهى والرحمن المتفضل بجزيل الانعام والحسن
لجميع الانام كلمة او كيفية والرحيم المنعم بدقايقها كذلك والرحمن ابلغ
منه لانه زيادة البناء الى الحروف تدل على زيادة المعنى فان قياسا
خير الرحمن للتر في من لادني الى اعلا وانما قدم لتقدم رحمانية الدنيا
على رحمانية الآخرة ولانه قيل يا با اختصاصا بعبادته تعالى وقدم اسم الله
عليهما لانه اسم ذات وهما اسماء صفات والذات مقدمة على الصفة

ختصاص

الالا

فما دل عليه مقدم على ما دل عليه الجملتين تحتل الخبرية والانشائية والله
اعلم **الحمد لله** لما افتتح المصنف رحمه الله تعالى كتابه بذكر الحمد والثناء افتتاحا
حقيقيا افتتح ثانيا بالحمد لافتحا اضافيا وهو ما يقدم على الشرع
في المقصود بالذات الى الجمع بين حديثه الواردة وحديث البسملة اما حديث
البسملة فقد مر واتحاد بين الحمد والثناء فهو ما في صحيح مسلم وغيره من
رضي الله عنه كل امرئ ذي باي لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو قطع وفي رواية
بحمد الله وفي رواية بالحمد فهو قطع وقدم حديث البسملة ولم يقس
ذلك لقوة حديث البسملة وبأن لفظ الحمد غير متعين بل المطلوب
ايقاع ذكره الا ذكره وقد حصل بالبسملة اذ المقصود من الحمد الثناء على الله
تعالى والبسملة ثناء بلفظه والحمد لفته هو الثناء بالجميل على قصد التقصيل
واصطلاحا هو الثناء بالاعلام على المحمود بحمل صفاته سواء كانت في باب
الاحسان او في باب النجاة المختص بالحمد وكلمته وشجاعته فان قلت
فلما قالوا في الحمد هو مثلا الثناء بالاعلام ولم يقولوا بالثناء فان قلت
قلت ليس الحمد المحامد الاربع للحمد بين القديم والحديث الحادثين
فالقديمان او هما حمد نفسه بنفسه كقوله تعالى الحمد لله رب العالمين
والثاني حمد فعله بنفسه كقوله تعالى نعم العبد ان اواب والحادثان
اولاهما حمد فعله بفعله كالحوادث بعضها لبعض والثاني حمد نفسه
بفعله كحمد ناله تعالى فان قلت ما معنى كون حمد العباد لله تعالى مع ان
حمدهم حادث والله تعالى قديم ولا يجوز قيام الحادث بالقديم فالجواب
ان المراد منه تعلق الحمد ولا يكتف من التعلق القيام كيتعلق القيم بالمعقول
فان قلت لم قال الحمد لله بحملة اسمية ولم يقل الحمد لله بحملة فعلية
قلت لان الجملة الاسمية تشتمل للحمد القديم والحادث وحمد الله خاص
بالحمد الحادث وايضا فالجملة الاسمية دالة على الدوام والاستمرار في
الماضي والمستقبل والحالي بخلافها وايضا فقوله القائل الحمد لله هو
صدق على كل حال لان خبره مطابق لما في نفس الامر ولو كان محالفا
لاعتقاده بخلاف الحمد لله فان قاله غير خالص فهو نفاق وايضا فان
الاسمية دالة على عظمها حيث جعلت مفتحة بالقرآن العظيم فان قلت
لم قدم لفظ الحمد على الاسم الكريم قلت لاقتضاء المقام مزيد اهتمام
به وان كان ذكر الله اهم في نفسه ولذا قدم في مقام اخر كقوله تيمم على

الملك

الملك لذلك في قوله تعالى له الملك وله الحمد والى الحمد للاستغراق وقيل
قيل للجنس وقيل للمعص واللام في الله الملك والاستحقاق وقيل للتعليل
والمعنى على الاقوى جميع المحامد مملوكة لله او مستحقة له وعلى الثاني وعلى
الثالث جميع المحامد ثابتة لاجل الله والشكر لفته فعل ينبي تنعظم المنعم
بسبب كونه منوما واصطلاحا هو الثناء بالثناء وبغيره من القليل وسائر
الاركان بسبب ما اسرى الى الشاكر من المنعم فان قلت لم قالوا في الشكر
هو الثناء بالثناء ولم يقولوا بالاعلام كما قالوا في الحمد قلت لان الله تعالى
يتصف بالحمد ولا يتصف بالشكر لان الشكر في مقابلته الاحسان ولا
يحسن الله تعالى بل هو المحسن الى الكل والمنعم الى الجميع وما جاء في القرآن مما
يقضي وصفه بالشكر كقوله تعالى وكان الله شاكرا عليم او في السنة
كقوله صلى الله عليه وسلم شكر الله ضعيفا فليس على حقيقة بل يضرب
في المجاز فان قلت اي نسبة بين الحمد والشكر قلت نسبة العموم
والخصوص من وجه اذ الحمد عام التعلق خاص الموردين والشكر عام الموردين
خاص التعلق فان قلت هل الحمد افضل ام الشكر قلت الشكر ولذا حمل
عليه قوله تعالى وقليل من عبادي الشكور وجاء قوله تعالى وان من
شيء الا يسبح بحمده بصيغة العموم وجملة الحمد خبرية لفظا انشائية
مقتضى حصول الحمد بالكلية بها مع الاذعان بمدلولها وجملة الشكر جملة
الحمد سواء بسواء والاسم الاعظم علم للذات الواجبة الوجود كما مر
قال العلامة التفقازي ولذا لم يقل الحمد الخالق والرازق او جوهرا
مما يوهى استحقاق اختصاص الحمد بوصف دون وصف مما تقرض
للافعال بعد الدلالة على استحقاق الذات تبنيها على تحقيق الاستحقاق
والحق وهو المشهور انه غير مشتق من شيء اي غير ما خوذ من شيء وما ذاك
الا لان المشتق منه سابق على المشتق واسم الله قديمة فلا يصح ان
تشتق من شيء بل الاشياء المشتقة منها وذهب جماعة الى انه مشتق
وقيل من لاه بمعنى احتجب وقيل من لاه بمعنى على وارتفع وقيل من اله اي
اقام فيكون من اسم التنزيه عن البديلية والتفويض وحكم الحمد الوجوه
مترتبة في العمر كملية الشهادة والظاهر وجوبها على الفور لا على التراخي
والله اعلم **والصلوة** انما يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثناء
على الله تعالى عملا بقوله تعالى ورفعنا لك ذكرك اي نقرته ذكره بذكره

قيل

ب

خي

في كلتي الشهادة والاذان والاقامة والشهادة والخطبة ولما روى البديلي في
مسنده وابو موسى المديني والخليلي والزهري في الاربعين بسند ضعيف
كل كلام لا يبدأ فيه بذكر الله ثم بالصلاة على فها قطع الكثرة وهو ان كان ضعيفا
يعمل به في فضائل الاعمال واغتنام الثواب وحج من الله رحمة مقرونة بتبجيل
وتقديس وتكرير وتبشير ومن الملايكة استغفار ومن غيرهما تضرع ودعا
فان قلت الحكمة في سؤالي من الله تعالى بالصلاة عليه من غير ان يصلي عليه
بانفسنا ذلك قاي بعض الحنفية الحكمة في ذلك كونه صلى الله عليه وسلم طاهرا
في احوالهم والعباد يحسن من مشوق بالمعاصي فلا يناسب صلاة المعيب على
الطاهر السليم فسنلنا الله تعالى بالصلاة عليه لتكرير الصلاة من رب
طاهر على نبي طاهر **والسلام** اي السلامة من التقايص والافات والكرها
او التسليم وتتم الجنة دار السلام ولهذا سمي الله به نفسه ليتزهد عنه
التقايص والافات والكرها ايل فان قلت لم قاي والصلاة والسلام ولم
يقول اللهم صلى وسلم الخ كما ورد في تعليمه صلى الله عليه وسلم كيفية الصلاة
عليه قلت قاي بعض الحوافي مناسبة جملة الصلاة لجملة الحمد المعطوف
عليها ثم قاي فان قلت المناسبة لاشك في حصولها بما ذكرت لكن
تكرير مخالفة المروي في كيفية الصلاة قلت الامر كما ذكرت لكن ذلك
اللفظ المروي لا يتعين بدليل طباق الحديثين في كثرهم على غير ذلك اللفظ
كما قولهم قاي صلى الله عليه وسلم وغالب نفي ان بعض من سأل البرهانية
يقول الاجماع على جواز ذلك انتهى كلامه فان قلت لاشك ان يجب اعتقاد
ان الله تعالى اعطى النبيينا محمد صلى الله عليه وسلم جميع الكمالات النبوية فما
معنى الله تعالى بالصلاة والسلام عليه قلت قاي بعضهم ان طاب له عابها
تعبدي غير معقولا المعنى وقيل انها الطلب نيل كما في سعة كرم الله
معلق عليه اذ لا غاية لفضل الله تعالى وانعامه فهو عليه الصلاة والسلام
لا ينال دائم الترقى في حضرات القرب وسوانح الفضل فلا يبعد ان يجعل
له بصلاة امتد زيارته في ذلك لا غاية لها ولا انتها فان قلت لم يجمع بين
الصلاة والسلام قلت امثالا لقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون
على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ولقول بعض العلماء
يكبره افراد احدى مائة الاخر ذكره الوايزي وهل الافراد مكروه في حق الا
نبيا عليهم الصلاة والسلام اولالات طيب الجمع بينهما انما ورد في حقه

عليه

عليه الصلاة والسلام فيه نظر لي راجع وتقديس الصلاة لفظا على السلام
لتقديمه في القرآن العظيم واختلف التيسر في جواز الصلاة على غير الانبياء
عليهم الصلاة والسلام وفيها ثلاثة اقوال يجوز مطلقا يكبره مطلقا
الثالث التفصيل بين ما اذا كان الغير تبعا ومضافا فيجوز ولا فيكبره
وجملة الصلاة والسلام خبرية لفظا قصد بها انشائها الدعاء بالصلاة
اي الرحمة والسلام اي السلامة من التقايص صلى الله عليه وسلم **على رسول**
الله المفيد بديع التعريف وشرايع التكليف لا قامة الحمد ود وشروق
شمس الشهود في حضرة الاحياء ومشاهدة العباد فان قلت لم قاي
المعص رحمة الله تعالى على رسول الله ولم يقل على من سأل الله قلت قاي بعض
اهل الحوافي انما قاي على رسول الله ولم يقل على من سأل الله لانه لفظ المرسل
عام ولذلك عدل عنه انتهى والرسول هنا هو سيدنا محمد صلى الله
عليه وسلم فوايد لا ولي حكم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض
في الجملة مرة في العمر وما عدا ذلك مندوب **مريخ** فيه من سنن اهل
الاسلام وقد قيل بوجوبها عند ذكره صلى الله عليه وسلم قاي لا سلام
السلامة ابو جلي في شرح الشفا لا يعزب عنك ان الآية بمعنى قوله تعالى
ان الله وملائكته يحكمون بوجوب الصلاة والسلام عليه كلما ذكر
واستوضح حديث من ذكرت عنده فلم يصلي على جده مشعرا به وبه قاي
الحليم في الشافعية والظاهر في الحنفية والحنابلة في المالكية وابن
بطانة في الحنابلة الثانية وعنه ابن مسعود قاي قاي رسول الله صلى الله
عليه وسلم هبط على جبريل فقال يا محمد ان الله تعالى يقول كسوتك حسن
وجه يوسف من نور الكرسي وكسوتك نور وجهك من نور عرشى الثالثة
رويات اوك ما خلق الله نور محمد صلى الله عليه وسلم فجاءه اربعة اجزا
خلق من الاوى العرش ومن الثاني القلم ومن الثالث اللوح ثم قسم الرابع
اربعة اجزا فخلق من الاول العقل ومن الثاني المعرفة ومن الثالث نور
الشمس والقمر والنهار والابصار وجعل الرابع تحت العرش حتى خلق
ادم فركبه فيه ونقله من صلب اصيل حتى صار محمد صلى الله عليه
وسلم فجميع الانوار من نوره صلى الله عليه وسلم الرابعة النسب الطاهر
من الشجرة المباركة ايزكية هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم
بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب

وقف على نسب
صلى الله عليه وسلم

ابن فهد بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس
ابن مضر بن نزار بن معد بن عدنان الخامسة وروى ان النبي صلى الله
عليه وسلم لما رخصنا الى الانبياء كلهم واجتمعت فيه اذ صعد صرعا وسبقها
فاعطى خلق آدم ومعرفة شيت وسجاعة نوح وخله ابراهيم ولسان
اسماعيل ورضي اسحاق وقضاة الصالح وحكمة لوط وبشرى يعقوب
وجبرائيل يوسف وشدة موسى وصبر ايوب وطاعة يونس وجهاد يوشع
وصوت داود وحب داود والياس وعلمه يحيى وزهد عيسى
وافسح صلى الله عليه وسلم في جميع اخلاق الانبياء ليتبينوا من صفات
الله عليهم اجمعين وقد افصح في ذلك البصير في حيث قال وكل ايات
الرسول الكرام بها فانما اتصفت من نوره بهم فهذه فلو كان المعارف
يقتطف منها العارف واعلم ان السفر الى الحضرة الالهية يحتاج الى اجابة
العلم والعمل فالعلم المجاهدة والعلم اشار اليه بقوله اعلم اي اجزم ويؤمن
وتحقق لا يدخلك ريب ولا شوب يقينك في وحدانية الله شك
واقي بهذا القدر بصيغة الامر شاعرا من بالحث على العلم وطريقه كانه
المكلف بذلك وحثه عليه وفيه ايضا معنى التبيين لذلك كانه يقول
انقذ ايها الطالب كايان كان من غير قصد مخاطب معين لطلب العلم
وتنقذ للاشتغال به واستغنى من سنة غفلتك عن ذلك فانك ان فعلت
ذلك كنت عاملا على علم وعابد ربك سبحانه وتعالى على يقين وان لم
تفعل ولم تستغل نفسك وتستغل جوارحك في طلب العلم كانت الحجة عليك
قائمة ولا عذر لك بالجبل مع وجود العلم وتلك من التعليل والسؤال
والاستغناء بالعلم فان قلت اعلم خطاب بدو الخطاب
عنه قلت الخطاب متعلق ذهنا لان التصور في الذهن متضمن لمفهوم
فيكون الخطاب في المتعلق في الذهن كايان كان من غير قصد مخاطب
معين على حد قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون الاية وقوله تعالى ولو
ترى اذ يتوقى الذين كفروا الملائكة الاية وقوله ولو ترى اذ وقفوا على
النار الاية ولو ترى الذين ظلموا الاية ولو ترى ايامهم من الرزية
كايان كان ويجوز ان يكون الخطاب متوجها نحو المتكلم الذي خالفه
المص رحمه الله تعالى في شرحه ولا يقوله فذلك ايها المتكلم للدخول
في زمرة اولياء الله تعالى الى عقيدة والاولى الفهم والعظم والثاني اقرب

وانسب

وانسب فان قلت لم قال اعلم بكسر الهمزة ولم يقل اعلم بفتحها قلت لو قال
اعلم بفتحها لا يتبين جواب الشرط عند عدم ذكر الشرط نحو اعلم
او بمضارع المتكلم نحو اعلم الجوارح بالذوق عن حركة لام الفعل فان قلت
لم قال اعلم بكسر الهمزة دون ضمها قلت لو قال بضمها لا يتبين بضمير
المجهول المتكلم عند الوقف نحو اعلم فان قلت لم قال اعلم ولم يقل افهم
او اعرف او اظن مع اية الجمع بمعنى واحد قلت اقتداء بالقرآن العظيم
قال الله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وايضا قال بعضهم لان العلم يستعمل
في الكليات والفهم والمعرفة في الجزئيات ولهذا يقال الله عالم الغيب
دون فاهمه وعارفه وراكبه ومراد المخالف رحمه الله تعالى ببيان
القواعد الكلية فذلك قال اعلم دون غيره تبيينات الاولي اعلم مشتق
من العلم وهو كونه مصدرا وهو عند المناطقة حصول صورة الشيء في
الفعل وعند الاصوليين هو الاعتقاد المطابق للموافق والعلم من حيث
هو اما تصور واما تصديق فالتي تصور ادراك الماهية من غير ادراك
حكم عليها بنفي او ثبات كتصورنا لمعنى العالم هو كل موجود سوى الله
تعالى وكتصورنا لمعنى الانسان انه الحيوان الناطق والتصدق بادرار
الماهية مع الحكم عليها بالنفي والاثبات حكما بان العالم حادث
وصانع قديم الثاني استنباط العلم الحادث على طريق الاستقصاء
ثلاثة الجوارح الخمس الظاهرة السليمة وهي السمع والبصر والشم والذوق
واللمس الثاني من اسباب الخبر الصادق متواتر كان او مسوعا عن الرسول
المؤيد بالمحجة والعقل وهو سبب للعلم ايضا واما الالهام المفسر
بمعنى في القلب بطريق المنص يتلوه الصد ريس بسبب المعرفة بصحة
الشيء عند اصل الحق الثالث الكلام في طرف من الثنا على هذه العقيدة
المباركة فاعلم ان مولانا اثنا عليها غاية الثنا وقال انه لم يعلم لها
نظير ومن اقتصر عليها فانها تكفيه عن سائر العقائد والدواوين
الكبار وناهيك بئنا من يرى النبي صلى الله عليه وسلم جبهة ونخاطبه
واخذ عليه ويمن يكشف عن اللوح وينقل عنه واكثر من ذلك اذا قلت
حذام فصدقوها فان القول ما قاله حذام وحق لها بان ثبتي
عليها وان تو صف باكثر من ذلك بما لانهاية له فانك اذا تأملت
صنيعه فيها رضي الله عنه وارضاه تجده لا يكاد يكون لها نظير

وق

السنّة وليعتبر الاشاعرة والاشعرية وذكرا كان في ابتدائه معتزليا
ثم رجع الى مذهب اهل السنّة فكثير النجس منه ومن اراد ان ينظر في سبب جوعه
فليست في تقيدنا الذي قيدنا به على شرح وفي تقيدنا الذي قيدنا
به ايضا شرح المقدمة للإمام السنوسي نفعا الله به الرابع موضوع هذا
العلم موضوعه الذات الاولية وقيل ماهية المحكمات من حيث دلالتها
على وجوب وجودها على الخامس فائدة هذا العلم ففائدة الخروج
من الجهل الى العلم السادس غاية هذا العلم ففائدة اقامة البراهين على العقائد
السنية ثمرة هذا العلم فثمرته الفوز بجصول المعرفة والتنعم في الجنة برحمة
الله تعالى الثامن استنباط هذا العلم فاستنباط طرقات الكتاب والسنّة والجماع
التاسع مسائل هذا العلم فمنها يلك القضايا النظرية الشرعية الاعتقادية
العاشر مفهوم هذا العلم فمفهومه اثبات ذات غير متبعية بالذوات
ولامعطلة عن الصفات الحادي عشر في مبادي هذا العلم فمبادي القواعد
العقلية الثاني عشر في منفعة هذا العلم فتنفعته في الدنيا والآخرة ففي
الدنيا انتظام امر المعاش بالمحافظة على العدل والمعاملة التي يحتاج
اليها في بقاء النوع الانساني على وجه لا يؤدي الى الفساد وفي الآخرة
النجاة من العذاب المرتب على الكفر وسوء الاعتقاد الثالث عشر في
استعداد هذا العلم فاستعداده في التفسير والفقه والحديث والاجماع
ونظر العقل الرابع عشر في اشتقاق هذا العلم فاشتقاقه من العلم وهو
الخرج الخامس عشر في شرط هذا العلم فشرطه ان يكون على يقين لا على شك
فهذه فوائده المعارف يتطوّر منها المعارف فاحفظها يا عارف قبل
ان تحدها هكذا المجموع في كتاب والله اعلم **الحكم** ان يفتح المهمة في
النون المشددة وهي التحقيق مضروب الجملة وهي حرف مصدر ري تاو
مواسمها وخبرها بمصدر فان قلت لم أكد الحكم بات قلت قال بعض اهل
الحكاية كده بات نفي بما يتوهم من عدم انحصار فيماد كرا وتنزيلا
للمخاطب منزلة الشاك في الانحصار فأكده على سبيل الاستحسان في غير
وجوب او تنزيلا منزلة المنكر لهذا الانحصار فأكده على سبيل الوجوب
فان قلت فلا شيء قال يا الفتح دون العكس قلت من وجهين اما
الاول فلا ان المكسورة انما تستعمل في موضع الجملة والمفتوحة في موضع
المفرد فلما كان ان مع اسمها وخبرها في ثبات مقام مفعولين والمفعول

مفرد

مفرد وجبان تستعمل المفتوحة لما ذكرناه من المكسورة فان قلت لا شك
ان ان مع الاسم والخبر في ثبات مقام مفعولين فلا يكون الموضع مفرد اقلت الميزان
هنا ما يقابل الجملة الثاني من وجهين ان ان المكسورة انما تكون في صورة
العلام بخلاف المفتوحة فلما كان ههنا واقعة بعد العلم قري بالفتح و
حقيقة الحكم على الاطلاق هو اثبات امر ونفيه ومعناه ان في ادراك امر
في الامور فاما ان يتصور معناه فقط ولم يحكم عليه بثبوت ولا نفي فهذا
الادراك يسمى في الاصطلاح بتصور كصور ثل المعنى المحدوث ان الوجود بعد
العدم واما ان يتصور مع ذلك ثبوت ذلك المعنى لا امر ونفيه عنه وهذا
الادراك يسمى في الاصطلاح بتصور كصور ثل المعنى المحدوث على كل ما سوى الله تعالى
فان قلت لم حذف متعلق اثبات ونفي قلت انك لا اعني ظهور المراد وقد
صريح المص بهذا المحذوف في شرح المقدمات والمعنى ثبات امر لاخر
او نفيه عنه فتعريفه اليه راجع فان قلت فكذا في الحدوث فان لم يقصود
اذ هي للترديد وهو يثبت في التحديد قلت انما يتم اذا لم تكن للتقسيم بان
يكون المعنى مثلا المحدوث وكذا وكذا ترديد او شك اما ان كان المقصود
منها يتبين نوعه او انواعه مع الجزم بان كلا منهما يصدق على المحدوث
فلا يخفى فان قلت على ما يعبر عنه التفسير في قوله او نفيه قلت على الامر
حيث هو امر لا على الامر الذي جرافيه الاثبات والا لزم عدم صدق الحد
على النفي الذي لم يتقدمه اثبات قيل لم ان يكون الحد غير جامع فان
قلت لما ذا قال ثبات امر ولم يقل ثبات نفي قلت لان الامر لا يشمل
النفي والسلب وغيرهما كما لم ياتي بالمعنوية بخلاف المعنى فان قلت لم
قدم الاثبات على النفي قلت لشراف الاثبات على النفي واعلم ان الاثبات
ينقسم الى اربعة اقسام اثبات امر وجودي لا امر وجودي كما ثبات العلم
له تعالى واثبات امر عدمي لا امر عدمي كما ثبات استحالة الشريك واثبات
امر عدمي لا امر وجودي كالحديث والعالم والقدم لله تعالى واثبات
امر وجودي لا امر عدمي باطل لا يصح ولا ان العدم لا يوصف بالوجود والنفي
على رتبة اقسام نفي امر وجودي عن امر وجودي كقبي الجمل عند تعالى
ونفي امر عدمي عن امر عدمي كقبي القدم عن الشريك ونفي امر وجودي
عن امر عدمي كقبي العلم عن الشريك ونفي امر عدمي عن امر وجودي كقبي
الحديث عند تعالى والحكم مصدر يستند في حكمه ومحكوم ما به ويحكم

مفرد

عليه ونسبة حكمية فالحكم بذلك اما الشرع او العادة او العقل والحكم
بما هو مطلقا والحكم عليه الذات مطلقا والنسبة الحكمية الارتباط
ما بين المحكوم عليه والمحكوم به مثاله في الشرع الصلاة واجبة الحاكم
الشرع والمحكوم به الواجب والمحكوم عليه ذات الصلاة واجبة والنسبة
الحكمية الارتباط ما بين المحكوم به والمحكوم عليه مثاله في العادة
النار محرقة الحاكم العادة والمحكوم به الوصف والمحكوم عليه النار
والنسبة الحكمية الارتباط ما بين المحكوم به والمحكوم عليه مثاله في
العقل العالم حادث الحاكم العقل والمحكوم به الحدوث والمحكوم عليه ذات
العالم والنسبة الحكمية الارتباط ما بين المحكوم به والمحكوم عليه أي الحكم
وينقسم الى ثلاثة أقسام شرعية وعادية وعقلية ووجه الحصر في الثلاثة
لأربع لها تقول لا يخل الحكم اما أن يستند لافان استند لا يخل اما أن
يستند الى معصوم او الى غير معصوم فان استند الى معصوم فهو شرعي
وان استند الى غير معصوم فهو عادي وغير المستند فهو عقلي ولا
رابع لها فان قلت تقسيم الحكم على الإطلاق الى هذه الثلاثة هل هو من
باب تقسيم الكل الى اجزائه او الى جزئية قلت هو من باب تقسيم الكل الى
جزئية اصدق اسم المنقسم على كل واحد بانفراده فان قلت لم قدم
الحكم الشرعي على العادي والعقلي قلت كشره عليه بما فان قلت لم قدم
العادي على العقلي وهو اقرب منه قلت انما قدم لاستراجه مع الشرعي
في مطلق التعريف فان الشرعي يتوقف على وضو الشرع والعادي
يتوقف على التكرار والتجربة ولم يبق للعقلي الا التأخير فاحذر لهذا
والله اعلم وكل واحد من هذه الثلاثة ينقسم الى قسمين تصور وتصديق
وكل واحد من التصور والتصديق ينقسم الى قسمين ضروري ونظري
وكل واحد من الضروري والنظري ينقسم الى قسمين واجب ذاتي وواجب
غرضي وكل واحد من الواجب الذاتي والواجب الغرضي ينقسم الى قسمين
اثباتي ونفي من ضرب ثلاثة في ثمانية صار المجموع اربعة وعشرون
قسما فمثالي التصور في العقليات كالتصور للمعنى العالم انه كل موجود
سوى الله ومثالي التصديق حد وب العالم وقدم صياغه ومثالي
الضروري في العقليات الواحد نصف الاثنين ومثالي النظري في
العقليات الواحد ربع عشر الاربعين ومثالي الواجب الذاتي في العقل

كوجود

ق

كوجود الباري تعالى ومثالي الواجب العرضي في العقليات وجود المحكم
ومثالي الاثبات في العقليات كاثبات الوجبة للعشرة ومثالي النفي
في العقليات كنفي الوجبة عن السبعة فهذه ثمانية في العقل ومثالي
التصور في الشرعيات كالتصور للمعنى الصلاة انها ذات ركوع وسجود
وسلام ومثالي التصديق في الشرعيات كالتصديق للصلاة كالحسن والجملة و
مثالي الضروري في الشرعيات كواجب اسلام الحسن ومثالي النظري
في الشرعيات كالتصديق للطعام من ثمن الطعام لا يجوز واثم التزعمات
ليس برأي ومثالي الواجب الذاتي في الشرعيات كالتصديق الرسول عليهم
الصلاة والسلام ومثالي الواجب العرضي في الشرعيات كالتصديق للصحة
الصلاة ومثالي الاثبات في الشرعيات كاثبات المحبة للبنين محمد صلى الله
عليه وسلم ومثالي النفي في الشرعيات كالتصديق بواجب هذه ثمانية
ايضا في الشرع ومثالي التصور في العاديات كالتصور للمعنى الطعام والشراب
ومثالي التصديق في العاديات كالتصديق في الثياب غير مقنات
ومثالي الضروري في العاديات كالتصديق في الثياب النظري في
العاديات كالتصديق في الثياب النظري في الثياب النظري في
في العاديات كرفع الفاعل ونصب المفعول ومثالي الواجب الذاتي
العاديات كلباس الحياض للعالم عند الامر والنهي ومثالي الاثبات في
في العاديات كاثبات الاحراق للنار والقطع للمسكين ومثالي النفي في
العاديات كالحذر الفطير ليس بسريع الانهضام فهذه جملة الارتبة
وعشرين قسما المتقدم ذكرها على الرفا والتمام والله الحنف فان قلت
ما الفائدة في تقسيم الحكم الشرعي الى ضروري ونظري قلت قال الحق
رحمه الله تعالى في شرح المقدمات فائدة ما معرفة ما يوجب امتكان
الكفر وما لا يوجب فائدة ما انكر ما علم من الدين ضرورة فهو كافر
خلافه انكر الحق الذي لا يعلم الا القليل من الناس فانه لا يحكم عليه
بالكفر عند كثير من المحققين وبالله تعالى التوفيق فالشرعي هو خطاب
الله المتعلق بافعال المكلفين بالطلب والاباحة او الرخصة لها ويختل
في الطلب رتبة اشياء الاحباب والتدبير والتحريم والكراهة فلا
هو طلب لفعل طلبا حازما لا يمانع بالله ورسوله وتعبا على الاسلام
الحسن والتدبير هو طلب الفعل طلبا غير حازم كصلاة الغير ونحوها

يجاب

والتحريم هو طلب الكف عن الفعل طلباً حازماً كسب الخمر والزنا والكراهة
هي طلب الكف عن الفعل طلباً غير حازم كقراءة القرآن في الركوع والسجود
مثلاً وأما الإباحة فهي أدنى الشرع في الفعل والتبرك معاً غير ترجيح
لاحد على الآخر كالتكاح والبيع والشرا وزاد بعض العلماء على الخمسة المذكورة
ثلاثة الصحة والباطل وخلاف الأولى فهي إذا اثنان في الصحة ما يتفق
به النفوذ ويعتد به والباطل ما لا يتعلق به النفوذ ولا يعتد به بخلاف
الأولى كطلب قيام الليل فإنه يدل بالالتزام على النهي عنه ضده كنوم
الليل كله فيطلق على النوم أنه خلاف الأولى ولا يطبق عليه أنه مكروه و
الوضع لهما أي للطلب والإباحة عبارة عن نصب الشارع أمانة على حكم
من تلك الأحكام الخمسة وهي أي الأمانة بفتح الهمزة السبب والشرط والممانع
ووجود المحصرات ما يجعل الشارع أمانة على حكم من تلك الأحكام أما أن يحمل
كل واحد من وجوده وعدمه أمانة ودليلاً أو يحمل عدمه فقط أو وجوده
فقط فالأولى السبب والثاني الشرط والثالث الممانع وضع سبباً وشرطاً
وممانعاً للموجب كما يظهر في السبب لها الزوال والشرط العقل والممانع
الحيض والأغنيا وضع سبباً وشرطاً وممانعاً للمندوب كالثالثة قال
لما دخل وقتها وشرطها العقل وممانعها وقت المنع والأغنيا
وضع سبباً وشرطاً وممانعاً للمحرّم ككل الميتة فالسبب لها موانعها
حتى انقضاء الشرط عدم الضرورة والممانع وجود الضرورة وضع
سبباً وشرطاً وممانعاً للمكروه كصيد اللحم فالسبب له الدهور والشرط
عدم الضرورة والممانع وجود الضرورة وضع سبباً وشرطاً وممانعاً
للمباح كالتكاح فالسبب له العقد والشرط خلو العقد عن الممانع والممانع
وقوع النكاح في العدة مثلاً والسبب في اللغة هو الحمل قال الله تعالى
من كان يظن أن لن ينصره الله في الدنيا والآخرة فليحد بسبب إلى
السماء أي يحمل وفي الاصطلاح ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه
العدم لذا أنه كزوال الشمس لوجوب الظهور مثلاً وهو ينقسم إلى ثلاثة
أقسام سبب عقلي وسبب شرعي وسبب عادي ومثال السبب العقلي
الأجرام للأغراض والممانع للمعنوية لأن هذا تلازم ومثال السبب الشرعي
زوال الشمس لوجوب الظهور ومثال السبب العادي الطعام للشبع
والشرط في اللغة هو العلامة ومنها شرط الساعة أي علاماتها

قال

قال الله تعالى فهل ينظرون إلا الساعة أن تأتيهم بغتة الآية فقد جاء
أشراطها أي علاماتها وفي الاصطلاح ما يلزم من عدمه العدم ولا
يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذا أنه كتمام الحول لوجوب الزكاة مثلاً
وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام شرط عقلي وشرط شرعي وشرط عادي
مثال الشرط العقلي الحياة للادراك ومثال الشرط الشرعي الطهارة لصحة
الصلاة ومثال الحول لوجوب الزكاة ومثال الشرط العادي النطفة في
الرحم والممانع في اللغة هو المحذور وفي الاصطلاح ما يلزم من وجوده العدم
ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذا أنه كالحائض لوجوب الصلاة وهو ينقسم
إلى ثلاثة أقسام ممانع عقلي وممانع شرعي وممانع عادي ومثال الممانع العقلي
الموت للممانع فقط في نظره وأما السبب فلا لا ينشأ من الموت
أذ قد يكون الممانع ميتاً أو واحداً ونحو ذلك ومثال الممانع الشرعي الحيض
بالنسبة لوجوب الصلاة ومثال الممانع العادي الشهوة الجنسية بالنسبة
للشبع فإن قلت لم قدم السبب على الشرط والممانع قلت إنما قدم السبب
لأقوى لأنه يورث بغيره أي وجوده وعدمه وكان تخلفه قبحاً إلا
تري أن الصلاة إذا أحرم بها قبل الوقت ولو لم يخطر لم يحز لتخلف السبب
ففي يورث بغيره بخلاف الشرط فإن الزكاة إذا تقدمت على الحول يسيراً
يحزري لأنه أخف إذ لا يورث إلا بطرف واحد والحاصل أن اعتبار السبب أقوى
ومما لا يخفى أنه قد قلت لم قدم الشرط على الممانع وكان حقه أن يقدم
الممانع لأنه يورث في الوجود والشرط يورث في العدم والذي يورث الوجود
أولى بالتقديم قلت فلما كان الشرط شرطاً في صحة العبادة والممانع
ممانعاً عنها قدم الشرط على الممانع فإن قلت أي نسبة بين خطاب
التكليف وبين خطاب الوضع قلت نسبة العموم والخصوص من وجهين أحدهما
في الزني والسرقة فمن حيث هي سبب العقوبة هي وضعية ومن حيث هي
محرمة فتكليفية والنكاح من حيث سببه إباحة هو خطاب وضع ومن
حيث هو مندوب وهو تكليف والطهارة من حيث كونها شرطاً وضعية
ومن حيث هي واجبة تكليفية وينبغي الوضع بزوال الشمس وأوقات الصلوات
وهي وضعية ولا تكليف فيها وكذلك في هلاك رمضان سبب ولا تكليف
فيه وينبغي التكليف بدو الوضع في الإيمان والكفر فإن الإيمان سبب
في عصمة الدم والكفر سبب في إباحته ومثال الحكم العادي فهو إثبات

ت

الربط بين امر ووجود او عدما بواسطة التكرار مع صحة التعلق
 وعدم تأثير احد هما في الاخر البتة واقسام الربط وجود وجود
 كربط وجود الشئ بوجود الاصل وربط عدم عدم كربط عدم الشئ
 بعدم الاصل وربط وجود عدم كربط وجود الجوع بعدم الاصل وربط
 عدم بوجود كربط عدم الجوع بوجود الاصل وربط ينقسم الى ثلاثة
 اقسام ربط عقلي كربط وجود المصنوعة بوجود المعاني وربط شرعي
 كارتباط وجود الظاهر بوجود الزوال وربط عادي كارتباط وجود
 الجمل بوجود النطفة في الرحم واعلم ان الحكم العادي سببا وشروطا وما
 مثالي سببه الاصل ومثالي شرطه عدم الشهوة الطبيعية ومثالي مانعه
 وجود الشهوة الطبيعية ومثالي المقصود بالذات هذا انما هو الحكم
 العقلي لان احكامه منها يستمد هذا العلم كما قدمناه اشار اليه بقوله
العقلي اي المنسوب الى العقل واشتقاقه من عقاى البعير بجاء الرد و
 هو لفتة تمنع لمنعه صاحبه من العذر وعن سواء السبيل واصطلاحا
 قال شيخ الاسلام هو غريزة يتهي بها لادراك العلوم النظرية وكان
 نور يقذف في القلب انتهى وحكمة القلب ونوره في الدماغ كما ذهبت اليه
 الامامات مالك والشافعي رحمهما الله تعالى وجهه في العقل وهذا
 الحد الذي ذكره شيخ الاسلام هو على القول بمرضيته واما على القول
 بغيره فهو جوهري لطيف تدرك به الغايات بالوسائط والحسوس
 بالمشاهداته فانه قلت ما حكمة اضافة الحكم هنا الى العقل دون غيره
 من سائر الاحكام قلت لان مجرد العقل كاف في ادراك هذا الحكم اما
 مع فكرة ويسمى نظريا او دون فكرة ويسمى ضروريا بتبينها من الاولى
 في حقيقة الحكم العقلي وهو اثبات مر او نفيه من غير توقف على نظر
 ولا وضع واضع فاثبات مر او نفيه جنس في الحد ومن غير توقف
 على تكرار فصل اخر في الحكم العادي فانه قلت كيف تثبت اسهاى
 السقونية للمصنف وان لم يتكرر عندنا ولا جربناه قلت انما اثبتنا
 هذا الحكم بواسطة التجربة التي صدقنا فيها الاطباء وليس شرط التجربة
 في الحكم العادي ان تكون من كل واحد بل هو المستند بثبوت الحكم العادي
 وان حصل من البعض لموثوق بتجربته ولا وضع واضع فصل اخر في الحكم
 الشرعي فانه قلت كيف يصح في الحكم الشرعي انه حصل بالوضع وهو

نما

ت

خطاب

في بيان
 الحكم الشرعي

خطاب الله قديم والقديم ليس بموضوع قلت المراد بالحكم الشرعي هنا
 التعلق التجري بالحكم الله القديم وهو ليس بقديم واطلاق الحكم
 الشرعي على التعلق التجري مشهور عند الفقهاء والاصوليين الثاني
 في البرهانه المقاني وقع السواى عن فضيلة العقل على العلم واجاب
 الجلالى بان العلم افضل لاحد وصافه تعالى دون العقل الثالث قيل
 العقل الفاضل في جميع الخلق جزء واحد والباقي المصطفى صلى الله عليه وآله
 فهناك له صلى الله عليه وآله الرابع قال في القاموس وابتداء وجود العقل
 عند اختتام الولد ثم لا يزال ينمو الى ان يكمل عند البلوغ انتهى وقال
 عبيد بن العاص رضي الله عنه يشهر الفلام لسبع ويحلم الاربعه عشر
 وينتهي طوله لاربعة وعشرين وينتهي عقله لثمان وعشرين وما بعد
 ذلك تحارب والله تعالى اعلم ومثالي الحكم لا بد له من الانقسام اشار
 الى تقسيمه بقوله **يخصر** الحكم العقلي بمعنى المحكوم به وكثيرا ما يطلق
 الحكم بذلك المعنى حتى قال بعضهم انه يطلق بطريق الاشتراك عليه
 فيكون في كلام الشيخ رحمه الله تعالى استخداما وجيذا فلا يحتاج
 الى تكلف في عبارة الشيخ نفعا الله به فانه قلت لم قال يخصص ولم يقل
 ينقسم قلت لانه **الاخصار** اخص من الانقسام بتقول كل يخصص ينقسم
 كما الواجب والماز والمستحيل وليس كل منقسم يخصص كصفات الباري
 جل وعلا في **ثلاثة اقسام** جمع قسم بكسر القاف نحو حمل واحمال وقرب
 وقريب ووجه الخصار كل ما يحكم به العقل اما ان يقبل الثبوت فقط
 او يقبل النفي فقط او يقبل الثبوت والنفي جميعا فالاولى الواجب والثاني
 المستحيل والثالث المماز وينقسم الحكم اليها من باب تقسيم الكل
 الى اجزائه لعدم صدق اسم المنقسم على كل واحد بانفراده فانه قلت
 بنا على تقدير مضاف هل يصح ان يكون من باب تقسيم الكل الى اجزائه
 قلت يصح ان يتعين لوجود مضاف الذي هو اسم المنقسم على كل واحد لا سيما
 الا ترى انه يصح ان يقال اثبات الوجوب والاثبات والاستحالة او اثبات
 الجواز حكم عقلي ويصح ان يقال الوجوب والاستحالة والجواز متعلق
 الحكم العقلي واقسام جمع قسم وهو ما كان مندرجا تحته واخص منه
 ويتبادر القسيم وهو ما كان متبادلا له ومندرجا تحته شيء اخر فذا
 عرفت هذا فاعلم ان كل واحد من الوجوب والاستحالة والجواز قسم وقسيم

ت

باعتبارين وبيان ذلك ان الواجب قسم من الحكم العقلي لا يندرج تحت
واحد من قسمي المستحيل لانه يقابل من ويندرج تحت الحكم العقلي
وكذلك الجائز قسم من الحكم العقلي لا يندرج تحت الحكم العقلي وكذلك
المستحيل قسم من الحكم العقلي لا يندرج تحت واحد من قسمي المستحيل
ويبدو بديهي مفصل في محال وتبين الاول الوجوب وهو عبارة عن
نفي قبول العدم في العقل ويبدو ايضا وتبين الثاني الاستحالة وهي
عبارة عن نفي قبول الوجود في العقل ويبدو ايضا وتبين الثالث
الموازن وهو عبارة عن قبولها معاً او نفيها معاً ولما كانت تعريف
الواجب والمستحيل والجائز يستلزم معرفة الوجوب والاستحالة
والجواز لانها اخص ومعرفة الاخص تستلزم معرفة الاعم اشار الى
ذلك بقوله **فالواجب** الفاعل جواب شرط محذوف عن سوال مقدر
كانه يقول ان اردت معرفة الواجب الذي ثبت له الوجوب هو الذي لا
يقبل العدم بوجد في الرجوع وما اي معلوم او مفهوم او مذكور ولا
نافيته ويتصور اي لا يحصل في العقل يتعلق بقوله لا يتصور صورة
عدم اي ذلك المعلوم او المفهوم والمذكور اي ما صدق انه اي افراد
في العقل بل ليس الحاصل في العقل لا وجود تلك الماصدقات لذلك
المفهوم وعدم معناه انه لا يتصور الا وجوده فظاهره انه كل واجب
موجود وليس كذلك بل يتم شيء واجب لله تعالى وليس بوجود وهي
الصفات المعنوية والسلبية فعلى هذا لا يقدر على ما ذكره الخرج
هذه الصفات الوجبة لله تعالى وما يقدر ما لا يتصور في العقل
الاشد منه فيكون ذلك شاملاً للجميع ما يجب في حقه جل ثناؤه وان
الطالعين ايرادها يقرى اشتراط كون الحد جامعاً ما تباين
متفق عليه فقد جوز بعضهم كونه غير جامع بان يكون اخص خصوصاً
في التقاريف المفصلة التي منها هذا التعريف فانه قد ثبت لم لا يجوز
ان تكون ما في قول الشيخ رحمه الله تعالى ما لا يتصور في العقل واقعة
على وجود او وشي فح لا ترد عليه السلوب اذ هي ليست بوجود
ولاشي ويكون التعريف قاصراً على واجب الوجود لذاته وهو الله سبحانه
اذ لا واجب بالذات الا هو وعلى صفاته الذاتية سواء قلنا انها واجبة
لذاتها كما وقع في عبارة بعضهم واليرى في الشيخ نفعا الله به وينقسم

الواجب

الواجب الى ستة اقسام ضروري ونظري واثباتي ونفي وذاقي وعرضي
فالضروري ما يدركه العقل بلا تأمل كالواحد نصف الاثنين والنظري
ما يدركه العقل بعد التأمل كالواحد ربع عشر اربعين ومثال الواجب
الاثباتي كاثبات التحيز للجرم واثبات القدم لمولانا ومثال الواجب
النفي كنفي التقاير عند تعالى ومثال الواجب الذاقي كوجود مولانا
جل وعلا ومثال الواجب العرضي كدخول الصحابة العشرة للجنة ولما
فرغ من ذكر الواجب شرع في ذكر المستحيل فقال **والمستحيل** اسم فاعل
استحال عقله لانه الاحالة التي هي عدم قابلية الوجود والتبين والتأني
للطالبي طلب الشارح في المكلف في الشريك عن الباري عز اسمه والوارث
فيده ان تكون عارضة ويصح ان تكون للاستيفان وما اي مفهوم
او مذكور او ممتنع بقريته مقابلته بالواجب وهي بمنزلة الجنس فيشمل
الممتنع بالغير وما بعد ها بمنزلة الفصل بخلافه ولا فائدة ويتصور
اي لا يدرك والادراك وصول الشيء الى المعنى بتمامه في العقل على ما هو
الظاهر من بناء تصور المحمدي او ما يمكن وجوده اي شئونه على انه
مبنى للمعلوم والتعريف في وجوده يرجع الى ما باعثا كما صدق لا
المفهوم لا الى المفهوم الذهني كما يتبادر الى فهم بعض الطلبة النقلة
يدل على ما قلناه قولي المولى سعد الدين في حاشية العنصر ما نصده
وحاصل معني قولنا اجتماع النقيضين ممتنع انه المعنى الحاصل في الذهن
في هذا اللفظ ممتنع ان يوجد في الخارج فترد يطابقه انه كلامه رحمه
الله تعالى وينقسم المستحيل الى ستة اقسام ضروري واثباتي ونظري
ونفي وذاقي وعرضي فالضروري هو ما يدركه العقل بلا تأمل كالواحد
نصف اربعة والنظري ما يدركه العقل بعد التأمل كالواحد سبعمائة
الاثنى عشر ومثال المستحيل الشبكي كاثبات الزوجية للثلاثة ومثال
المستحيل المنفي كنفي الزوجية عن الاربعة ومثال المستحيل الذاقي ك
الشريك له تعالى في كبر والجرم عن الحركة واليسكون ومثال المستحيل
العرضي كدخول الصحابة العشرة النار ولما فرغ من ذكر المستحيل شرع
في ذكر الجائز فقال **والجائز** اسم فاعل من جاز وجوده اذا امكن وهو
بمعنى محذوف وقد بعد له من واذا اصل ما ضيده جواز لانه الجواز
وتقرر في التعريف في ابداء الهمزة من الواو ومنها ايداء في اسم الفاعل

مما اعل عينا ما بمنزلة الجنس واقعة على معلوم او مفهوم ولا ينبغي ان تكون
 واقعة على شيء لان الشيء في اصطلاح المتكلمين هو الوجود فيقتضي ان المعدوم
 لا يتصف بالامكان والجائز قد يكون معدوماً ويتصف بالامكان الذي
 هو الجواز نعم الشيء كلفه يطابق على الوجود والمعدوم في الله تعالى انما
 امرنا الشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون يصح هو بكسر الصاد وكس الشين
 وغير بالضم في الجائز ونه التصورات لا يتصور يطابق على الاقسام الثلاثة
 والصحة خاصة بالجائز والواجب فيقول كلما يصح يتصور كالجائز والواجب
 وليس كلما يتصور يصح كما مستحيل فانه يتصور في الكفر ولا يصح في الخارج
في العقل المتبادر منه بطلانه يتصور وقيد الصحة بالعقل ليدخل تحتها
 المطيع ولو ملكا او ما هو افضل منه في الله تعالى فيفرض لمن يشاء ويعذب
 من يشاء لان العقل هو الذي يحكم بصحته ضرورة انه لا يلزم من فرض
 وجوده محاي والسفر لا يصح ذلك لانه انما اخبار بتعيينه على سبيل التفضل
 وجوده اي وجود افراده بمنزلة الفصل خرج به المحاي فانه لا يصح وجود
 افراده كالشريك والولد والتفويض كما تقدم وعدمه اي عدم افراده
 كذا وتنا وصفاً للموجودية والنفسية والسلبية والمعنوية خرج به
 ايضا الواجب فانه لا يصح عدم افراده كذا في الله تعالى العملية وصفاته
 الوجودية والنفسية والسلبية والمعنوية بل هي واجبة الوجود لنفسها او
 لموضوعها وينقسم الجائز الى ستة اقسام ضروري ونظري واثباتي ونفي
 ودائي وعرضي في ضروري ما يدركه العقل بالاتماثل كقول الواحد منا اليوم
 او غدا والنظري ما يدركه العقل بعد التماثل كقوله الانسان الموت ومثالي
 الجائز الاثباتي كاثبات الحركات لنا ومثالي الجائز النفي كقوله العذاب عن
 المطيع ومثالي الجائز الدائي كوجودنا ومثالي الجائز العرضي كدخول الضحية
 الجنة تنبيهات الاوّل ينقسم الجائز ايضا الى خمسة اقسام بخلاف الاقسام
 السابقة ذكرها المؤلف نفينا الله به في شرح المعدمات الاوّل جائز
 مقطوع بوجوده كتنعيم اهل الجنة في الجنة والثاني مقطوع بعدمه كدخول
 الكافر الجنة والثالث جائز محتمل الامر من كقبول الطاعة منا والثابع
 جائز محتمل مشكوك فيه كقبول الطاعة منا وفوزنا بحسن الخاتمة والخامس
 جائز جوزه الشرع كسائر المحرمات الثاني ان الشيخ رحمه الله تعالى قد
 عرف الواجب والمستحيل والجائز ولم يعرف الوجوب والاستحالة والجواز

التي تعتبر عنها بالاقسام مع انه كان المتبادر من العبارة ذلك قلت قد تكفل الشيخ
 رحمه الله تعالى بالجواب عن ذلك في بعض مقدماته فقال انما تعرضنا في
 اصل العقيدة لشرح الواجب والمستحيل والجائز ونه الوجوب والاستحالة
 والجواز لاستلزام تصورهما تصور مصادرها لان المشتق اخذ من مصدر
 الذي اشتق منه ومعرفته الاخص تستلزم معرفة الاعم بخلاف العكس انما هي
 الثالث الحكمة في تقديم احد هذه الثلاثة على الذي يليه الفائدة في
 تقديم الواجب لشرح وحكمة اثبات المستحيل عقده لا بد منه يفهم منه
 وثالث بالسلام على الجائز لانه ما استوى طرفاه اي اخذ طرفاه الواجب
 وطرفاه المستحيل فثبت التأخير فافهمه الشيخ رحمه الله تعالى الرابع
 تقسيم الواجب والمستحيل والجائز الى ضروري ونظري ونفسي
 تعالى العادة فانه العادة بعضها ضروري وبعضها نظري ونفسي لا
 ان تصير كلها ضرورية وانما الخلاف في عكسه فمن جعل العقل هو العلوم
 الضرورية او ما من ومثاليها من ان تكون كلها نظرية ومنه في ان العقل
 ليس نفس العلوم الضرورية ولا من ومثاليها جواز الخامس في امام الحرم
 وجماعة هذه الثلاثة هي نفس العقل فمن لم يعرفها فليس بها قى بدليل
 ان الانسان اذا اوصى بثلاث ما له للعقل فانه يصرف لمن عرف هذه
 الثلاثة وقا في غيره العقل ضرورة يتا في بها اذ رآك هذه الثلاثة واعلم
 ان الحركة والشكوت يصح التمثيل لهما للاقسام الثلاثة فالواجب ينوب
 احدهما لا بعينه والمستحيل نفيهما واحتمالهما في محل واحد والجائز
 شوت احدهما بالخصوص السادس سر من المقرر عندهم ان الوجوب
 والامكان والامتناع اعتبارات عقلية وليست من قبيل الجوهر ولانه قيل
 العرضيات قلت اذا كانت هذه الامور اعتبارات عقلية معروضة في
 الخارج فامعنى قولنا الله واجب وقديم وزيد ممكن حادثة في الخارج و
 اجتماع النقيضين محتمل في الخارج قلت كما قال بعض المحققين معناه
 ان العقل اذا نسبته تعالى الى الوجود الخارج حصل له معقود هو الوجوب
 والقدره واذا نسب زيد الى الوجود الخارج حصل له معقود وهو الامكان
 والحدوث واذا نسب اجتماع الضدين الى الوجود الخارج حصل له معقود
 هو الامتناع خاتمة فجمع الاقسام التي تفرعت من الحكم اللغوي الذي
 هو اثبات امر ونفيه خمسة ومثاليها فقسما فتا ملها وعدّها تحتها

جماع

مين

كما قلنا والله الحمد على ذلك وإنما طلت بهذا الكلام رغبة متى في الطالع الطاهر
على بعض الجاهل تلك الحدود هذه الحقايق لا غنى للطالب عنها ولا غنى
بالنبات والمكانات المقصودة أو لا بالذات فقولنا إنما هو قوله ويجب على
كل مكلف شرعا أن يعرف الخ والتأخر قد تم هذا الكلام على ذلك لأن معرفة
أقسام الحكم العقلي من جملة ما يتوقف عليه الشرع في هذا الفن كما ستراده
واسمه ورسمه وسائر ما قد مناه أو لا فاستعداد هذا العلم هو معرفة
أقسام الحكم العقلي التي هي الوجوب والاستحالة والجواز أشار إلى ذلك
بقوله ويجب مضاف إلى وجب والأصل فيه وجب فوقع الواو بين يائين
عند وتبين الياء والكسرة كما في وعد يعد وولد يلد والأصل بولد ويولد
وفاعله المصدر المنسبك منات والفعل وغير المضاف ككونه ابتغى من الماضي
لذلك لا يشرع على الدوام والاستمرار ويجب ويلزم ويفرض بمعنى واحد **على كل**
مكلف أي بلفظ على وهي من الفاظ الوجوب للتخصيص على وجوب المعرفة
وبلفظ كل للدلالة على أن المعرفة واجبة ولو بالبدليل المحلي على كل مكلف
لأن كل للمعوم والاستيفاء في وقت المستحيل عادة أنه كل أحد يتقدر على الدليل
التفصيلي والمكلف بفعل اللام من تعلق به التكليف وهو البالغ العاقل
الذي بلغته دعوة النبي صلى الله عليه وآله فمن لم تبلغه الدعوة لا يجب
عليه ذلك على الأصح ولا يعذب ويدخل الجنة لقوله تعالى وما كنا معذبين
حتى نبعث رسولا والمكلف بكسر اللام هو الله تعالى والمكلف بمعرفة
الأقسام الثلاثة والتكليف هو طلب ما فيه كلفة أو التزام ما فيه كلفة
فيدخل فيه قسمان من أقسام الطلب وهو الواجب والمحرم وأن قلنا
طلب ما فيه كلفة فيدخل فيه أربعة أقسام الواجب والمندوب والمحرم
والمكروه والمكففة هي وقوع الكلفة الربانية غير الواجبة ترك وعنه
المحرم أن فعل واختلاف من أي شيء اشتق التكليف فقيل اشتق من كلفة
المشقة وقيل من كلفة العقاب فأن قلنا اشتق من كلفة المشقة فيدخل
أربعة أقسام وأن قلنا اشتق من كلفة العذاب فيدخل فيه قسمان
من أقسام الطلب وهما الواجب والمحرم يتنسب في الشئ يش ودخل في
قوله كل مكلف الجرح والملائكة فالجرح أولهم على المشهور لا يتيسر وهو مكلف
بسماع الله تعالى ومنه بعده أما بسماع منه أو بخلق علم ضروري فيه
أو بوقوف دعوة رسول الأنس إليه وأما الملائكة فبسماع كلام الله

تعالى

تعالى أو بخلق علم ضروري أو بارساء بعضهم إلى بعض وتوقف التكليف على
ارساء الرسل إنما هو في الأنس بقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا
عام مخصوص ويعلم من هذا أن المراد بالشرع في قول الأصوليين لاحكام قبل
الشرع بلوغ الدعوة بأحد الطرق المذكورة وذكر الملائكة في هذا الحكم
ظاهر على القول بأنهم مختارون في التوحيد وهو ما ذكره المولى طو غان
في كتاب زهر البساتين وقاى أنه يتصور منه الكفر واستدرك على ذلك
بقوله تعالى ومنه يقل منهم إني اله من دونه قاي ابن حجر الهيتمي أن الإيئات
فيهم ضروري فلا يكفون بذلك تحصيل الحاصل نعم تكليفهم
بالطاعة قاي الله تعالى لا يعصون الله ما أمرهم أي في الماضي ويفعلون
ما يؤمرون أي في المستقبل وهل المراد بكونه الإيمان فيهم ضروري أن
لا يحتاج إلى دليل وأنه فيهم جبلي لا اختار لهم فيه والظاهر أن الدنيا
وأن كانوا أفضل من الملائكة لا يأت فيهم ماق له ابن حجر وقد صرحوا
بأن سيد الانبياء محمد صلى الله عليه وآله المكلف بالإيمان بالله وبفعله
وقد يوجد في المفضل ما لا يوجد في المفاضل انتهى وما كانت قبل الشرع
لاحكام أصلا لا أصليا ولا فرعيا كما هو المتفق على الأشاعة وجمع من
غيرهم وإنما ثبت بعد الشريعة أشا راجح ذلك بقوله **شرعا** قيد في
الواجب لا في التكليف إذ لا يظهر له ذلك كبير في يده واحترز بذلك
من مذهب المعتزلة فإن مدرك الوجوب عندهم هو العقل ومدركه
عند أهل السنة الشريعة وحده ودليل على ذلك قوله تعالى وما كنا بعد
حتى نبعث رسولا فتعني التقديس قبل البعث يلزم منه في التكليف
المكروه ولا فرق في ذلك بين العقائد وغيرها من الفروع لكن حكم
المعتزلة ليس في كل الأمور إذ منها ما لا يدرك إلا بالشرع كحسين صوم
آخر رمضان وفيه صور أو في شواي فانه لا سبيل للفصل إليه فهذا محل
اتفاق بيننا وبينهم على ما قرره المحقق المحلي في شرحه جمع الجوامع وغيره
فإذا حكموا بوجوب الصلاة مثلا وحرمة الزنا عقلا بناء على الحسن
والقيم عندهم ثم جاء الشرع بذلك كان هو كذا الحكم العقلي لا مبتدئا
أنه في الشرع يطلق مصدر لا بمعنى استنفذ ويطلق أسما بمعنى الشارع
والمراد به الباري جل وعزاه هو الشارع حقيقة قال تعالى شرع
لكم من الدين ويطلق ويراد به القواعد الدينية والاحكام السمعية قاله

الامام الزناقي رحمه الله تعالى وقد فسر المحقق المحلى في شرحه الجوامع
الشرع عند قول المتن ولا حكم قبل الشرع بالبعثة لاحد من الرسل قال
العلامه الفقيه الظاهر مناسبتة هذا اي ما فسر به المحقق المحلى اذ
يصير المعنى عليه ويجب على كل مكلف بالشرع اي ببعثة احدهم الرسل
وان لم يكن مرسل اليهم بالنسبة الى الايمان فيجب تكليف كل احد
بالايمان بعد وجود دعوة احدهم الرسل وان لم يكن رسولا اليهم كما
انصاه كلام الامام الحلي واعتمده النووي وقضيه ذلك دخوله
صلى الله عليه وسلم في كل مكلف وان معرفة واجبة عليه نفسه ببعثة
كل مكلف اذ هو داخل في كل مكلف وانصاه اما ان يكون على نزع
الخاص اي يجب بالشرع او على انه صفة لموصوف محدوف فقد برز
وجوب شرعا اي شرعا اي ما اخذ منه الشرع الميعود به فحمل صلى الله
عليه وسلم او على التميز اي يجب على كل مكلف المعرفة في حيث الشرع
لان حيث العقل او على الحاشي وهل صاحبها الوجوب المفهوم
قوله ويجب اي يجب على كل مكلف حالة كونه الوجوب شرعا اي شرعا
اي ما اخذ منه الشرع الشريف او صاحبها هو المصد والمفسد في
انه يعرف الذي هو في على اي يجب على كل مكلف المعرفة في حاشي
شرعا كما تقدم وهو الصحيح تعني في الوجهين ان يعرف اسمنا ويل
فا على اي يجب على كل مكلف معرفة ما يجب وما يستحيل وما يجوز
وحقيقة المعرفة هي الجزم المطابق في عقايد الايمان عن دليل فالجزم
احتراما لشيء والظن والوهم فانها لا تكف فيما طوبى للمكلف
ان يعتقد في حق الله وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام والمطابق
اي لموافق الحق احترام الجزم الذي لا يوافق الحق فان لا يسمي معرفة
بل هو جزم الجزم النصاري بالثلاث والخمس بالهين اشهر وفي
عقائد الايمان احترام الضرع فان قد تفق اهل السنة والجماعة
على جواز التقليد فيهما في غير المحمدين واما المجتهد فلا يجوز وقيل
يقول اذ استندت عليه مصالح الاجتهاد وخشي فوات الوقت
وقيل يقلد من هو اعلم منه وقيل يجوز ان يقلد فيما يخبره دون ما يفتي به
وعنه دليل احترام الجزم المطابق للحق لا عنه دليل فان تقليد ولا يسمي معرفة
والتقليد ان يتبع غيره في قوله واعتقاده دون ان تعرف دليله اما اذا

عرف

عرفت دليله فانك عارف وليست مقفلا في حشر زعموا ان يعرف عن جميع
ما تقدم وقد اختلفت في من قلد في عقايد التوحيد هل يكفي تقليده اذ كانت
جاز ما لا ترد معه دون عصيان او يعصى بتركه النظر وبعضهم قيد
بان يكون في اهل السنة والنظر واما القول بان لا يفرق كما يعرف لابي هاشم
في المعتزلة والدليل المطلوب من المكلف عند القابل بوجوب المعرفة هو
الحلي وهو المعجز عن تقريره وحل شبهة كما اذا قيل له اعتقد ان الله موجود
فيقول نعم فيقال له ما دليلك على ذلك فيقول هذه الخلقات ونحن
عن كيفية دلالتها انها من جهة حد وثباتها او ما كانها او هما معا ونحن
ذلك وعن رد الشبهة التي اوردتها المجردة في ان اعراض العالم حوادث
لا اول لها ونحو ذلك من الضلال فان قلت ورد الامر بمعرفة الله تعالى
فان توجه على عارف لزم تحصيل الحاصل او غير عارف لزم توجيه
الله تعالى على من لا يعرف الله والحاصل بالذات جاهل بالصفات فان
هذا الامر يتوجه على شخص لا يمكن ان يعرف الامر والامر فيلزم تكليفه ما لا
يطاق فالجواب يتوجه على عارف بالله تعالى على وجه الاجمالي ويرد الا
من بمعرفة على سبيل التفصيل فتعلق الامر غير ما هو حاصل فلا يلزم
تحصيل الحاصل او نلزم انه يرد على غير العارف لكن نقول غير عارف على
وجه التفصيل فيطلب منه المعرفة بالتفصيل فلا يلزم تحصيل الحاصل فان
قلت فهل في نكته في عدم والشيخ رحمه الله تعالى في اعلم بالتمييز بالمعرفة
في هذا المقام قلت نعم وانما عين بهاد ونحو ذلك المعرفة تقتضي تقدم الجمل
بخلاف العلم ولا انها تتعلق بالصفات والعلم بالذات ومعلوم ان المكلف
بمعرفة الله سبحانه يسبقها اجمل وذات الله تعالى لا يعلمها احد غيره وعلى
كل حال فلا بد من الجزم ولا يكفي الظن لقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله
قوله تعالى وليعلم انما هو اله واحد فان قلت لم قال ان يعرف ولم يقل
ان يجزم قلت لان المعرفة اخضر والجزم اعم لان الجزم يقتضي ان يسمي
مطابق وغير مطابق فالمطابق على قسمين ماله سبب وما لا سبب له فالمطابق
الذي له سبب هو المعرفة والسبب لها الضرورة او البرهان والذي لا
سبب له هو التقليد الصحيح وغير مطابق الذي له سبب هو الجمل المركب
والذي لا سبب له هو التقليد الردي فقد تبين لك انقسام الجزم الى
اربعة اقسام فان قلت فهل يؤخذ من كلام الشيخ رحمه الله تعالى انه اول

12

الواجبات المعرفة ام لا قلت لا يجوز من كلامه انه اولى الواجبات المعرفة لا
انما نص على وجوبها فقط وكوفيها اولى الواجبات او غير امر اخر ثم ان
العلماء رضي الله تعالى عنهم اختلفوا في اولى الواجبات على سبعة اقوال الاول
المعرفة اذ هي اصل المعارف الدينية وعليها يتفرع كل واجب وهو قول
الشيخ الاشعري الثاني النظر في صحتها لانه واجب وهو قبلها وهو
الاستاذ الثالث اولى جزء من النظر لانه السابق في الوجود على ما بعده
وهو قول القاضي الرابع المقصد الى النظر الصحيح لتوقف النظر على قصد
بمعنى تفريق القلب عن الشراغل وهو قول امام الحرمين ويعني للقاضي
ايضا الخامس التقليد لسهولته وقرب ما خذوه وهو قول الجماعة
المبتدعة كما نقله الشيخ عز الدين العزفي في شرحه السادس النظر بالاشياء
وهو قول لبعض اهل السنة السابع الشك وهو قول ابي هاشم في ظاهر
في المعتزلة ورددت هذه الاقوال كلها ولم يبق منها الا الاول وبيان
رد هاتين الشك في الالهية كغيره يطلب ان الله فلا يكون مطلقا لمصر
التناقض ولا سيما على اصل صاحب الفاسد فان كثر المنع فيلزم انه
وبيان رد الثاني ان يقال ان الواجبات المنطقية بما ان كان مع وجوده
ما يضاده مدلولها في القلب من شك ونحوه فهو واجب للنفاق و
ان كان بعد تفريق القلب من ذلك فاولى الواجبات هو الجزم بما في القلب
بعد تفريقه لا يقتضي المنطق وبيان رد الثالث ان يقال ان المعرفة
الواجبة لا يحصل بالتقليد لانه ليس معرفة ولا علما وبيان رد الرابع
ان يقال لا يختص المقصد بالواجبات اذ كل متوجه اليه لا بد من التفرع
له في الشراغل لما يقتضيه وبيان رد الخامس ان يقال ان الجزم لا يستعمل
بالفهمومية الا ترى ان صيام يوم او ثلثه لا يصح كذلك معرفة اولى
جزا لا يصح وبيان رد السادس ان يقال هذا النظر لا يجوز اما ان
يكون اولى الواجبات مع قطع النظر عن الميتة الصحيحة او لا الثاني
يا طل والمقدم في البطالين متكلم لتداخله مع الاول لانه الميتة هي المقصد
ولم يصح على هذا الا الاول والله اعلم ثم يجب عليه اذا حصلت له تلك
المعرفة بواسطة البرهان ان يقطع بان تلك المعرفة انما حصلت
بمحض خلق الله تعالى فضلا من سجنه ولا اثر للبرهان ولا الفكرة
المكلف ويجوز في حصولها لا بغير تفريق التقليل كما يقول الفلاسفة ولا

فان قيل لا بد من معرفة
الواجبات قبل معرفة
المعرفة

بطريق

بطريق القول كما يقول المعتزلة وانما المولى الكثر هو الذي من يفضل خلق
فهم الدليل وخلق فهم المدلول عليه بانه لا شريك له البتة واختلفا فيما
هل خلق الله تعالى فهم معرفة المدلول عقب خلقه فهم معرفة الدليل في غير
عروضه خاصة كالجمل ولا عامة كالموت لا زعم عادة كالمشروع الاكل ولا زعم
عقلا كالعرض مع الجوز فقاى الاشعري رضي الله تعالى عنه هو لازم عادة
فيصير التخلّف وقاى امام الحرمين هو لا زعم عقلا فلا يصح التخلّف ولا يظهر
ما قائل الاشعري رضي الله تعالى عنه ثم المعرفة بهذا التلا في حق الله تعالى
وفي حق رسوله عليه الصلاة والسلام هل هي بنفس الايمان الذي كلفنا به
وهو مذهب الاشعري ومنزومة للايمان فيكون الايمان هو حديث
النفس التابع لتلك المعرفة وهو مذهب القاضي ووجه بعض الائمة لانه ان
لمعنى الايمان لغة وبالله تعالى التوفيق ما يجب ان لا يكون في صفة العلم
والعمل انما هو بحسب لطاقة البشرية والا فليزى يجب لمولانا لا يتبين هي
فان دنع قول بعضهم لا بد من حذف مضاف وتقديرة بعض ما يجب وبعض
ما يستحيل ففقد الاسماء المترا في قال في العقد كمنظوم واقتلوا المشركين
عام فيما لا يتبين هي منهم ومع ذلك فقد لا يوجد منهم الا واحد فيقتله ويخرجه
من عملة الامر فيكون قتال ذلك الواحد مطابقا لما وقع للمدلول الصيغة
انتهى المورد منه ومع فقوى الشيخ رحمه الله تعالى يجب على كل مكلف ان يعرف
ما يجب عليه كما يجب مما يدخل في الوجود تحت قدرته البشرية ويخلص بذلك
عن الوجوب في حقيقة فان قلت فما الفرق بين الواجب الاول والواجب الثاني
قلت الواجب الاول مقيد بالشرع والثاني مقدر بالعقل فهو الخمس التام
في حق مولانا الحق يطبق على امور منها الحقيقة ومنها القوي والفعل والوجوب
قال العلامة الغيني والمناس هنا الاول والاخر فديانيد اي ما يجب في
حقيقة مولانا اي ذاته تعالى اي ما يجب له وفي معنى اللام كما في قوله عليه
السلام دخلت امرأة النار في هرة اى لاجلها جل اي تصف بالرفعة التي
لا تماثل وتفرزه عما لا يليق به وعزاى تفرد بصفة الجلال وغلب لانه قاهر
جميع الاشياء وما يستحيل عطف على قوله ما يجب اي يجب على كل مكلف ان
يصدق بان الشريك في حقيقة كما وان الحسينية والعرضية كذلك ونحو
ذلك من التسلوب المحالة وما يجوز اي في حق مولانا يعني ان افعلها كلها
جائزة اي كخلق العالم والحشر والنشر والاثابة والعقاب ونحو ذلك لا يجب

منها شيء عقلا ولا يستحيل اذ لو وجب شيء منها عقلا او استحالة لا نقاب
الحكم واجبا او مستحيلا ولا يخفى بطلان ذلك وكذا كل ترك تركه
لان مقابله والحكم على احد المتقابلين بالجزا يستلزم مثله في مقابله كذا في
شرح الوسطى فلو شرح كلامه بكلامه نفقنا الله تعالى به ورضي عنه و
لما كان الايمان مركبا من جزئين جزء الايمان بالله وهو حد من النفس
التابع للمعرفة وجزء الايمان برسوئ الله كذا لك ولا يصح الاول بدون
الثاني انما اراد بذلك بقوله **وكذا يجب عليه** اي على كل مكلف ان يعرف
المكلف **مثل ذلك** اي ما يجب وما يستحيل وكذا ما يجوز **في حق الرسل**
عليهم الصلاة والسلام ليفوز بالايمان والاستسلام والاحسان
فما يجب في حقهم عليهم الصلاة والسلام كالصدق والايمان والتبليغ
ما امروا به بلا غدر ومما يستحيل عليهم بغير سبب ذلك كالكذب والخيانة
وكتمان شيء مما امروا به ومما يجوز في حقهم كالاغراض البشرية التي
لا تؤدي الى نقص في مراتبهم كما سبق ذلك كله ان شاء الله تعالى في
كلام الشيخ مبسوطا فان قلت لم اتجسم الشيخ رحمه الله تعالى لفظ مثل قلت
انما اتجسم لفظ مثل لا نزل في اي يعرف ذلك لتوهم المتوهم ان الواجب
في حق الرسل هو عين ما تقدم في حقه تعالى فان قلت لم عبر الشيخ رحمه
الله تعالى بالرسول وكان الاولي التبيين بالابنية للعموم قلت قائل الملائكة
الغيبية عبر بالرسول دون الابنية على وجه تغليب الافضل على غيره والا
فلا اجتماع والنصوص الصحيحة ان الابنية كالرسول فيما ذكر والرسول جمع
وهو الذي اراد الله تعالى ليبر بالاحكام وامره بتبليغها فان لم يورس
بالتبليغ فهو نبي وعدد هم مائة الف واربعه وعشرين واثنا عشر
منهم ثلاث مائة وثلاثة عشر وخمسة عشر عددهم مائة مائة سيدنا محمد صلى الله
عليه وعليهم اجمعين على قاعده الجحد وهو كلام على الاخيرة محمد صلى الله
عليه وسلم واستماعا على وهو وصالح وشعب عليهم الصلاة والسلام
واولوا الامر منهم على ما ذكره ابن عطية خمسة عشر محمد صلى الله عليه وسلم
وابراهيم عليه السلام وموسى عليه السلام ونوح عليه السلام وعيسى عليه
السلام وزاد في الكشاف خمسة اسحق عليه السلام ويعقوب عليه السلام
ويوسف عليه السلام وايوب عليه السلام وداود عليه السلام
تخلص من كلام ابن عطية وصاحب الكشاف ان اولوا الامر خمسة عشر

هذا هو
المراد
بالرسول
الجميع

والستة عشر ثلاثة على ما قاله الاقضية سريانه وعبرانية وعربية فا
سريانية خمسة دريس ونوح وابراهيم ولوط ويونس عليهم السلام و
العبرانية منهم من بني اسرائيل وهو يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم عليهم
السلام والعرب منهم خمسة هود وصالح وشعب واسماعيل ومحمد صلى
الله عليهم وسلم اجمعين وعدد نزول جبريل عليه السلام على كل نبي على ما قاله
الشافعي نقله عن شيخنا الحافظ الذي يروي عن علي بن ابي حمزة عليه السلام اثني عشر
وعلى دريس عليه السلام اربعة وعلى نوح عليه السلام خمسة وعلى يعقوب
عليه السلام اربعة وعلى ابراهيم عليه السلام اربعة وعلى موسى عليه
السلام اربعة مرة وعلى ايوب عليه السلام ثلاثة وعلى عيسى عليه السلام
عشرة وعلى محمد صلى الله عليه وسلم اربعة وعشرين في الغامرة و
عدد الكتب المنزلة على ما قاله الشافعي مائة كتاب واربعه عشر كتابا
خمسون على شيت بن ادم عليهم السلام وثلاثون على ادريس عليه السلام
وعشرون على ابراهيم عليه السلام ولا خلاف في هذا واختلاف في عشرة
فقط نزلت على ادم عليه السلام وقيل على موسى عليه السلام قبل التور
والتور ربه على موسى عليه السلام والاخيل على عيسى عليه السلام و
الزبور على داود عليه السلام والفرقان على سيدنا محمد صلى الله
عليه وسلم في بيده قاي بن العزبي وتحقيق انزال القرآن ان جبريل
عليه السلام فهم الكلام في العلوي وآداه الى رسوئ الله صلى الله عليه
وسلم في الارض بان قرأه عليه ففرقه الرسول صلى الله عليه وسلم في قرآنه
لا حقيقه له سوى ذلك ولا يحار له ليصغر غيره والافافعي يستحيل فيه
الانتقال فكيف بالتقديم ولما فرغ المؤلف رحمه الله تعالى من بيان مباح
تقدم ذكره على وجه العموم والاجمال من قوله ويجب على كل مكلف الخ نشر
في بيان ذكره على وجه التخصيص والتفصيل فقال **فما يجب** لفا وما بعد
جواب شرط محذوف كان سائلا سالا فقال له ما هذا الذي يجب في
حق الله تعالى فقال له انه تفرق الواجبات الى اثبات لمولانا
اي الحاقنا وناصتنا ومتولى مورثا **جل** اي انتصف بالرفعة التي لا تها
ثل وتنزه عما لا يليق به وعن اي نغرد بصفة الجلال او غلب لا نركب
لجميع الاشياء في بعضه **عشر** وظهرها لبا اي الواجب لمولانا **جل** وعن
بعضه **عشر** و**صفة** يتميز اي نفقا وفي ضمن ذلك ان ثم بعضا اخر

رية

ها

لأن معرفة جميع الواجب غير ممكن لعدم تنافيه ولا يلزم من عدم معرفته
 عدم التكليف به إذ التكليف بما لا يطاق جائز عقلا محتتم شرعا بفضل الله
 تعالى وهذا ظاهر لا غبار عليه والله تعالى أعلم بتبنيها والآول المراد
 بالواجب هنا الواجب العقلي لا الواجب الشرعي وإن كان لا زماما في عموم الأول
 أي هذه العشرة ونه بعض ما يجب على المكلف شرعا فهي جزئية موجبة
 فلا تنافي الكلمة الموجبة لما خردت من قوله ويجب على كل مكلف أن يعرف
 ما يجب الخ فافهم الثاني أي من التبيينية إشارة إلى عدم ادعاء الخصا
 ما يجب في حق مولانا في العشرة صفة إذ لا نهاية لها والمراد به
 المجموع الذي في ضمنه الصفات الوجودية والسلبية والاضافية ولا
 شك أن ذلك المجموع غير متناه ولا يقاى إذا ضم نعيم الدنيا إلى نعيم الآخرة
 أو معلومات زيد إلى معلومات الله تعالى صار لكل مبتدئها فانه قلت
 كما لا تجمع مضاف فهو عام والحكم على العام كلية يحكم فيها على كل فرد و
 اجيب بأن الحكم في العام على وجهين أحدهما هذا والثاني أن يكون الحكم على
 المجموع نحو رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة وإن تعد وأتمة الله لا يخصوا
 وما نحن فيه من هذا القبيل ولا يصح أن يكون في الأول ويصير المعنى أن
 كل كمال له تعالى أي كل فرد فرد لا يتناها الثالث قال بعض أهل الحاشي
 عشرة ونه يحتمل أن يكون مبتدأ ويكون الخبر مقدر بعده أي واحدة و
 أن تقول مقدر في الجار والمجرور قبله ويحتمل أن يكون خبرا ويثبوت
 المبتدأ المحذوف فافهم التقدير في عشرة ونه انتهى والصفة في كراد قد للمعنى
 وهي كل ما لا يقوم بنفسه وواجبة حكما للموصوف وهي على سبعة أقسام
 وقد ذكر المؤلف رحمه الله تعالى منها أربعة بنفسه وهي التي لا يعقل الموصوف
 بدونها وهذا الحد على مذهب من ينفي الحاي كالإمام الأشعري وأما
 على مذهب من يقبته كالرازي وأمام الحرمين فالنفسية هي الحاي
 الواجبة للذات ما دامت الذات غير معللة بعمل كالوجود وسلبية
 وهي عبارة عن معنى ما لا يليق بالله تعالى كالقدم والبقا ومعاني وهي
 كل صفة قائمة بالموصوف موجبة للحكم وقيل هي المعاني الموجبة
 للأحوال كالقدرة والآرادة ومعنوية وهي عبارة عن الأحوال التي
 أوجبتها المعاني ككونه قادرا ومريداً وفعلية وهي عبارة عن التعلق
 التخييري للقدرة والآرادة كخلق ورزقه وهي على قسمين فعلية

وجودية

وجودية كما لا شك وسلبية كمنه عن شيء فانه عبارة عن ترك العقوبة و
 هذا بنى على أن الترتيب سلب فعل يكون مثلاً في وعلى أنه فعل يكون مثلاً في
 واجبة لسائر أقسام الصفات كالحلاي والكبرياء والعظمة والالهية
 ومعنوية وهي عبارة عن معاني ورد التبع بها وأعتى بها الكتاب الستة
 المقترنة وكذا خبر الأحاد بشرط أن يكون الدليل العقلي كالأستوي و
 اليد والعين والوجه وقد اختلف الناس فيها فذهب الشيخ الأشعري
 إلى أنها أسماء لصفات غير صفات المعاني الثمانية والله أعلم بحقايقها
 وذهب الإمام الحرمين إلى أنها موصولة بالاستيلاء والتفهر والعلية والقدر
 والبصر والوجود وذهب السلف إلى الوقف في تأويلها والتقليد على
 قسمين ما لا يقبل للتأويل وما يقبله فإن كان الأول وجب رده لأن
 المتواتر لا يماثل العقلية لا يستحال له المعارضة بين القطعين فلم يبق
 إلا الأحاد وهي ثمانية نظير ولا معارض بين قطعي وظني وذلك كـ
 الحدِيث الذي أخرجه البخاري من أنه إذا كان يوم القيمة نادى الله بصير
 يسمعه البعيد كما يسمعه القريب وإن كان الثاني فانه قبل تأويله
 تقين والواجب التقين لأن تقين بمعنى يقين يقين عن صاحب
 الشرع يستقر على الغيب بغير دليل وهذا من الترتيب الظاهر المستحيل لجماع
 قلت ونأصك بضم هذا التقين فانه في غاية التحقيق وهذا الذي ينبغي
 أن يعرف عليه ولما اقتضت معاجلة هذا الفن ثلاثة أقسام الأضراب
 وهي المسائل المجرى فيها عن الآله ونبويات وهي المسائل المجرى فيها
 عن النبوة وأحوالها وسمعيات وهي التي لا تتلقا أحكامها إلا بالسمع
 ولا تتردد إلا بروح الشرع في تقصير ذلك وبداء القسم الأول بما هو
 الأصل وهو الوجود لأن الحكم بوجود الواجبات له تعالى واستحال ما
 يتنزه عنه وجواز ما يجوز في حقه فرع عن ذلك فافهم أي الصفات
 العشرة أربعة أقسام نفسية وسلبية ومعاني ومعنوية كما تقدم
 القسم الأول الوجود فقط وهو الذي لا يقبل العدم لا زلاً ولا ابتداءً لوجوب
 اقتضت وجوده جل وعلا لا لعل فلا يقبل العدم لا زلاً ولا ابتداءً لوجوب
 اقتضاها العالم وكل جزء من أجزائه إليه تعالى وكل من وجب اقتضاها العالم
 إليه لا يكون وجوده إلا واجباً ذاتياً لا جازياً ولا يلزم الدور والتسلسل
 وكلاهما محال وسيأتي برهانه أن شاء الله تعالى وأعلم أنه العالم رضي

حد

ع

الله تعالى عنهم اختلاف في معرفة او لا فمهم في قاي يعرف ومنهم من
 قاي لا يعرف والذي عليه الجمهور انه لا يعرف او عليه سلك المؤلف في
 الشرح في قوله معناه ظاهر اي لا يعرف يعني تقريرا حقيقيا يستلزم
 تصور في نفسه ليكون دورا وتقريرا للشئ بنفسه واما تقريرا تعريفا
 لفظيا فيفيد فهمه من ذلك اللفظ فلا يباس به كقوى بعضهم هو كل لفظ
 دال على موجود ثم اختلاف في ايضا هل هو نفس الذات او زائد عليها
 فذهب الشيخ الاشعري الى انه نفس الذات لا في القديم ولا في الحادث
 وذهب الامام الرازي الى انه زائد على الذات ووفق بعضهم بين القولين
 بانه الوجود عين الموجود ليس بزائد في الخارج وهو زائد ليس عينه في
 العقل لانا نتفعل الوجود حقيقة ولا نتفعل الماهية الموجودة حقيقة
 وهذا بخلاف المحققين وعليه ابن ذكرى فقاى والحق في زيادة الوجود
 في العقل لا في الخارج المعهودة بتبسيطات الاو كقاي بعض اهل الحوائج على
 الشمسية في المنطق قوله الواجب الوجود هو الذي يقتضي وجوده لذاته
 اي ذاته توجب وجوده فان قلت فعلى هذا يلزم تقدم الشئ على نفسه
 او كونه الشئ موجودا مرتين لانه لما كان الذات سببا وموجبا للوجود
 كان متقدما بالوجوب عليه ضرورة تقدم وجود السبب على المسبب
 فان كان الوجود المتقدم عين وجود المتأخر يلزم تقدم الشئ على
 نفسه وهو باطل وانه كان الوجود المتقدم غير الوجود المتأخر يلزم
 انه يكون الشئ موجودا مرتين وهو باطل ايضا قلت انه ذاته من
 حيث هي توجب وجوده بلا اعتبار وجوده وعدمه فلا يلزم تقدم
 الوجود على نفسه ولا يكون موجودا مرتين وايضا يلزم على تقدير
 كونه الوجود المتقدم غير الوجود المتأخر التسلسل لانه ان كان الوجود
 المتقدم الذي هو غير الوجود عين المتأخرين بالغير فيحصل للذات
 وجود وهذا هو الوجود الثالث ايضا انه كان مقتضى للذات كان
 الذات مقدما عليه بالوجود فيكون تقديره الى غير الغاية فيلزم
 التسلسل وهو باطل ايضا فانهم ولا تفعل فان هذا الحمل ينصرف
 الاذهان الثاني فان قلت بنا على زيادة الوجود على الذات هل هو
 صفة نفسية او سلبية قلت فيمد قولنا مشهور ان احد هما ان
 نفسية ونحو المؤلف رحمه الله تعالى في هذه العقيدة حيث قاي فلهذا

سيت صفات الاولى نفسية وهي الوجود وروح في شرح المقدمات القول
 بانه صفة سلبية حيث قاي بعد ذكر القدم والبقاء مجعها وجوب
 الوجود لانه عبارة عن عدم فتوى العدم ازا وبدا انتهى الثالث
 اتفق اهل جميع الملل على وجود الصانع في الجملة خلا شذوثة قليلة من جهة
 الفلاسفة رعت ان حدوث العالم امر اتفاقي فيغير قاي وهو يدعي
 البطولات الرابع قاي بعض اهل الحوائج وتقدم عليه بتقليد التصور
 على التصديق وكذلك في هذا العلم انما يبدأ بالوجود القسم الثاني
 من الصفات اعني السلبية وهي كل صفة مدلولها عدم امر لا يليق به
 سبحانه وهي خمس صفات وقدم منها القدم لا بدنا ما بعده عليه
وهي القدم الذاتي وهو عبارة عن سلب العدم الشايق على الوجود وان
 شئت قلت عبارة عن عدم الوجود وان شئت قلت عبارة عن
 عدم اقتناع الوجود وكلها بمعنى واحد وهذا بنا على ان صفة سلبية
 وهو الاصح لانه السلب داخل في مفهومه قاي الشيخ في شرح الكبري
 وقد اختار هذا القول المحققون من المتأخرين وقيل انه صفة نفسية
 اي ليس بزائد على الذات ومرجع الى الوجود المستقر ازا بان لو كان
 نفسيا للوجود لما عر عنها وجود كيف والجبر في اولى ازمنة وجوده
 لا يتصف بالقدم وانما يطر عليه بعد ذلك اذا توات على وجوده الاز
 والصفة النفسية لا تكون طارئة وقيل انه صفة معني اي صفة وجودية
 زائدة على الذات كالعلم والقدرة ونحوهما من صفات المعاني ضرورة
 بانه يلزم ان يكون هذا القدم الموجود في حقه تعالى قد يمتا لاستحالة
 انصافه تعالى بالحوادث ولا ينعقل وجوده في الازى عاريا عن وصف
 القدم ويجب ان يكون يقدم موجود زائد على ذلك القدم قاي به
 والا لزم نقض الدليل ثم تنقل الكلام الى قدم القدم فيلزم فيه مثل ما
 لزم في الاولى ثم كذلك ويلزم فيه التسلسل وقيام المعنى بالمعنى و
 اعلم ان القدم يطلق على معنيين احدهما ما تقدم ذكره وهو ما لا اول
 لوجوده اي وجوده ازا لم يسبقه عدم وهو بهذا المعنى هو الثابت
 له حل وعلا ولا يتصف به سواه والثاني ما توات على وجوده الازمنة
 وطرا عليه الجبريدان الليل والنهار وعند قوله تعالى كالمعرجين القديم
 وبهذا الاعتبار يقاس على اساس قديم وبنا قديم وهو بهذا المعنى على

ورد

منه

شيء وهو السبب البصير نكره بل انكر النكرات وقعت في سياق التقى فتع
وقدم التلويح على الاثبات في الآية اشارة الى نفى المحالة في الذات و
الصفات ولو قدم عجزها لكونها اثباتا على صدرها لكونه سلبا كما
فيها شعور بنفي المثلية عن الصفات التي هي السبب والبصر والكاف
في مثل صلصلة التلويح المثل اذ لو لم تقدر رطلها على زيادة اصل المعنى لكان
مثل مثل فيكون المحال وهو اثبات كمثل تبينها بالاولى لوانه المحرمة
كثرة الحدوث والافتقار والحين والخذ والجهة والازمنة والمقدار
والامكنة وقبولها للاعراض وتوابعها لغير ضمة الحدوث والافتقار
وجودها في زمان وقبيلها في محل فالثلاثة الاولى تشاركها
الاجرام فيها والرابع تنفرد به الاعراض التي في عطف المخالفة على القد
والبقاء باب عطف اللازم على الملزم لان التقدم والبقاء ملزمان
والمخالفة لازمة بعبارة الملازمة استحالة وجود الملزم وبدون
اللازم فالقدم والبقاء يستلزمان المخالفة للحادث والمخالفة للحادث
والاعراض لا تستلزمان التقدم والبقاء لازما ليس بحرم ولا عرض على القول
بوجوده هو حادث بدليل الاجماع وهو الصحيح ونصحه اثبات حدوثه
بالدليل العقلي الا انه ضعيف لانه يحسب بعكس الدليل والصفة البر
في الصفات السلبية الواجبة له تعالى قيامه تعالى بنفسه اي بذاته
العلية الازلية السرمدية لا يغيره اي حرف تفسير لا يفتقر اي
لا يحتاج الى محل اي ذات سوى ذاته العلية ولا الى تخصيص بكسر
الضاد اي فاعل اذ لو افتقر اليه كان جوهر الزواي معروضا فباستيفنا
تعالى عن المحل اي عن ذات يقوم بها يلزم ان يكون في الصفة لا في
لان يقوم المحل وباستيفنا يرفع التخصيص يلزم ان يكون قدما لاجاد
لانه لا يحتاج الى التخصيص وهو الفاعل في الحادث ثمرة قاي التخصيص
في حاشية البناء في بنفسه باء السببية والمصاحبة قاي شيخنا
يعني الغني او الظرفية وكان مراده الظرفية المجازية وسكت شيخنا
عن اضافته ليقين الضمير وفي مفردات الراغب ويجوز ان الله نفسه
اي ذاته وهذا وان من حيث انه مضاف ومضاف اليه يقتضي المفارقة
واثبات شيئين في حيث العبارة فلا شيء في حيث المعنى سواء تعالى
على لاثنين انتهى وفي مختصر ابن عرفة الكلامي في اثنا بحث العلم

مما لخصه

ما قصد ولا نسب امتناع اضافية الشيء الى نفسه لصحة قوله بنفسه وذا
والنفس بمعنى الذات لا ذكره الشارح لانها تستعمل كذلك حقيقة كما في
قوله تعالى لست ربكم على نفسه الرحمة فهي من المشترك خلافا لمن قاي
انها لا تطلق حقيقة على ما له حيوة فلا حاجة الى دعوى المشاركة كما في
قوله تعالى تعالى ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسي ولا ينبغي الاستدلال بخبر
هذه الآية وان كانت الاصل الحقيقة كما وقع لشيخنا اللقايني في هداية
الحريد لانها محل النزاع والمجاز كما كثر وخفاء انتهى فان قلت لم
فسر المؤلف رحمه الله تعالى هذه الصفة والوحدانية في الجواب كما قال
بعض الافاضل لان معناها مركب دون ما تقدم وقيل انما فسر القيام
بالنفس ليرد على من فسر بعدم الافتقار الى المحل فقط وهو المتعارف
عند بعض المتكلمين والاستاذ فسر بما فسر به المؤلف واستغفر الله
تفسيره بعد الافتقار الى المحل والتخصيص هو المحتاج اليه لعدم استفادته
كما تقدم فتدبره تبينها بالاولى لا يفتقر الى استغنى بالمخالفة عن القيام
بالنفس لان ما افاده القيام بالنفس ليس بذات ولا صفة وذلك ما اخذ
في المخالفة لا يفتقر ومنه ان يفهم في كونه صفة قديمة لولا ذلك القيام
بالنفس واعلم ان الموجودات بالنسبة الى المحل والتخصيص اربعة اقسام
قسم غني عن المحل والتخصيص وهو ذات الله تبارك وتعالى وقسم يقتصر
الى المحل والتخصيص وهو الاعراض وقسم يقتصر الى التخصيص دون المحل وهو
الاجرام وقسم موجود في المحل ولا يفتقر الى التخصيص وهي صفات الله تعالى
واعلم ان يفتقر الى التخصيص عليها في ذاتها يهايم معنى لا يليق وقد اطلق
الامام الفخر ذلك الثاني عطف القيام بالنفس على المخالفة باب عطف
الحاص على العام لانه القيام بالنفس خاص بالذات العلية ولم يثبت لغير
والمخالفة اعم لانها نسبت للذات والصفات والافعال فتوجد مع
القيام بالنفس في الذات العلية وتنفرد عنها المخالفة في الصفات
القدسية وفي الافعال وهذا معنى الاعم فان قلت لماذا قال الشيخ رحمه
الله تعالى في المخالفة والقيام بالنفس ومخالفة وقيامه بالضمير
يقول والمخالفة والقيام بالتعريف بالي كسائر الصفات فالجواب ان
تقول المقصود التعريف بالالف واللام او بالضمير وهو حاصل بل
الضمير ابلغ والصفة الخامسة من الصفات السلبية الواجبة له تعالى

ته

الوحدانية وهي عبارة عن سلب الاثنينية في الذات العلوية والصفات
والافعال فان شئت قلت اعتقاد نفى الشريك في الالهية وخواصها
ان شئت قلت هي عبارة عن نفى الكم المتصل والمتفصل في الذات ونفى الكم
المتصل والمتفصل في الصفات ونفى الشريك في الافعال والكل بمعنى واحد
والوحدانية تستعمل على ثلاثة اوجه وحدانية الذات ووحدانية الصفات
ووحدانية الافعال فوحدانية الذات تنفي الكم المتصل في الذات بحيث
لا تتركب من جواهر قليلة او كثيرة كما تدعيه النصارى ايات الالهية
عندهم مركبة من ثلاثة اقانيم اي اصول اقنوم الوجود واقنوم العلم واقنوم
الحياة فكل واحد منها الهة مع انها صفات ثم قالوا مجموع الثلاثة اله
واحد مجموعا بين تقيضين وحدة وكثرة وجعلوا الذات تتركب من مجزأين
لا وجود لهما الا في الازمان تعالى الله عن قولهم ولا تكون ذاتة العلية المرفة
جوهر فرد الات ذاتة لا تقبل التجزي ولا الانقسام فيقال في ذلك الرحمن
وتنفى ذاتة العلية الكم المتصل فيها بحيث لا تكون ذات تماثل ذاتة ونفى
الكم المتصل في الصفات بحيث لا تنفك كل صفة عن صفاتها اذ لو تعددت
قدرته مثلا لزم اجتماع المثليين وتحصيل الحاصل المتعلق منها والتالي
بالحل والمقدم مثله فتعين ان تكون كل صفة من صفاته واحدة وهو
المطلوب ونفى الكم المتصل فيها بحيث تكون صفة قامة بذات اخرى
تماثل صفاتها لعلية كما ادعت المجوس لانهم قالوا فعل الخير يجب ان يكون
له باعتبارين التباين على فعل الشر واذ انبأنا لم يكن ان يتجسما في
ذات واحدة فوجب ان يكون لكل واحد فعل وايضا ففعل الخير يسمى
خيرا وفعل الشر يسمى شرا والصفات الحينية لا يمكن اجتماعها
في موصوف واحد والجواب ان تنوع الفعل باعتبار سلبناه لكن لم قلتم با
ستحالة والمشاهدة تقتضي صحة ويلزم التباين عند رادة احد هما
فعل الخير في محل واردة الاخر فعل الشر في زمن واحد ووحدانية الافعال
تنفي الاتحاد والاختراع عن سواء وخالف في هذا المعتزلة فقالوا ان العبد
يخلق اقفا له على وفق مراده وهذا كله يفهم من قول الشيخ نفعا الله برف
الوحدانية اي حرف تفسير **لانا** في معنى لا نظير له مما نكده ولا تتركب في ذاته
ولا تعدد في حقيقة كل صفة من صفاته يكون عند تركيبها ونظير قديم
لها قديم بذات سواء او بذات **ولا مؤثر** مع في فعله **افعاله** لانه لا فاعل

سواء بكماله جل عن التشبيه والتركيب والعددية في ذاته وصفاته الذاتية
والفعلية نكتة في بعضهم التمس في الوحدانية للتأنيث اللفظي والياء النسبية
والثبوت للمبالغة كما قالوا رقباني الثبوت للمبالغة ويحتمل ان تكون لتعيين
النسبة فان قلت ما الفرق بين التوحيد والتوحد فالجواب كما قال
في المعالم التوحد عدي قديم لانه عبارة عن كون الله تعالى واحدا في ذاته
بمعنى سلب المشاركة في مجموع صفات الكمال فهذا المفهوم السليبي قديم
ازلي ابدى واما التوحيد فهو نسبة الله تعالى الى التوحد والكم له رتبة
فمما راجع الى حقيقة الخبر عن التوحد ولذلك يقول توحيد الله تعالى توحيد
ووحدانه توحيد اي محتمل لربنا بالوحدانية فالترديد حينئذ امر شوي
وهو منقسم الى القديم والحادث فاخبارنا الله تعالى بجلالة القدم عن توحيد
نفسه بصفات الكمال قديم واجبة الوجود ازلي ابدى واخبار عبادته عن
توحده في ذاته بصفات كماله محدث لانه صفة محدث وصفة الحداث
محدث بطريق الاولى فان قلت هل يؤخذ من كلام المؤلف رحمه الله تعالى
اذا دخل وحدانية الافعال مع وحدانية الذات في مطلق الوحدانية ان
القدر في الخالف في وحدانية الافعال مشترك او لا قلت قال بعضهم
لا يؤخذ لان الاشارة كما قال الشيخ التفتازاني هو اعتقاد الشريك في
الالهية بمعنى وجوب الوجود كما للمجوس او بمعنى استحقات العبادة كما
لعبادة الاصنام والمعتزلة لا يستوي ذلك بل لا يجعلون خالق القيد العبد
كخالق الله تعالى لا فتقاربه الى الاسباب والالته التي هي بخلق الله
تعالى الات مشايخ ما وراء النهر قد بالغوا في تضليلهم في هذه المسئلة
حتى قالوا ان المجوس سعدوا لانهم حيث لم يثبتوا الاشرافا واحدا
والمعتزلة انشأوا شركا لا يخصي انتهى في شرح التنقيح فائدة تنقيح
تعلق بالمقام قال في شرح المعالم اعلم ان التوحيد والتوحد يتقسيما
باعتماد ذات الله تعالى وصفاته الى مائة مائة واربعين قسم
فذا ذات الله تعالى متوحدة دون ساير الذات بوجوب الوجود ووجوب
الازلية ووجوب الابدية ووجوب الانصاف بالصفات القدسية
وجوب سلب المشاركة ووجوب سلب ما يستلزم الحدوث من
الجسمية والايضية وخواص الصفات البتولية فهذه ستة تنقسمها
ستة في التوحيد وهو الحكم بكل واحد منها في جهة المخلوقين فيكون

هذه الستة محدثة وستة اخرى قديمة وصوابها الله تعالى في هذه الستة
على ما تقدم فهذه ثمانية عشر ويتوحد علم الله تعالى في سائر المعلومات
بوجوب الوجود ووجوب الازلية ووجوب الابدية ووجوب عموم التعلق
وجوب استحالة كونه عرضيا واستحالة كونه تابعا للفكر والاسباب كما في
علوم الخلق فهذه ستة والتوحيد ذات المتعلقة بها اثني عشر قديمة ومحدثة
كما تقدم ويتوحد كلامه تعالى في انواع الكلام بوجوب الوجود ووجوب
الازلية ووجوب الابدية ووجوب تعلق الخبر منه على ما يتعلق به العلم ووجوب
كونه واحدا في نفسه مع انقسامه بحسب متعلقه الى الامر والنهي والاذن والخبر
وجوب استحالة كونه عرضيا فهذه ستة والتوحيد المتعلق بها اثني عشر
قديمة ومحدثة كما تقدم يكون الجميع ثمانية عشر ويتوحد ارادة تعالى عن
سائر الاراديات بوجوب الوجود ووجوب الازلية ووجوب الابدية ووجوب
عموم التعلق بتخصيص كل عدم جائز وكل وجود ممكن ووجوب حصول
مرادها حتما ووجوب استحالة كونه عرضيا فهذه ستة تتبعها اثني عشر
في التوحيد قديمة ومحدثة كما تقدم ويتوحد قدرته تعالى في سائر
القدر بوجوب الوجود ووجوب الازلية ووجوب الابدية ووجوب
اختصاصها بالتأثير ووجوب ضا في جميع ما خرج عن حيز العلم الى حيز
الوجود اليها وهذا القسم يسمى توحيد الله تعالى بالافقاي ووجوب استحالة
كونها عرضيا فهذه ستة تتبعها اثني عشر في التوحيد قديمة ومحدثة
كما تقدم ويتوحد بصره تعالى في سائر الابصار بوجوب الوجود ووجوب
الازلية ووجوب الابدية ووجوب اختصاصه بالموجود ووجوب حصول
تعلقه بسائر الموجودات القديمة والحديثة ووجوب استحالة كونه عرضيا
فهذه ستة تتبعها اثني عشر في التوحيد قديمة ومحدثة كما تقدم ويتوحد
سمعته تعالى في سائر الاسماع بوجوب الوجود ووجوب الازلية ووجوب
الابدية ووجوب تعلقه بالاعلام القديم ووجوب شموله لكل كلام قديم
كان او محدثا نفسا نيا كان اولسا نيا ووجوب استحالة كونه عرضيا فهذه
ستة في التوحيد تتبعها اثني عشر في التوحيد قديمة ومحدثة كما تقدم
ويتوحد حيوته تعالى في سائر افراد الحيوة بوجوب الوجود ووجوب الازلية
وجوب الابدية ووجوب ملازمتها لما تنصحه في العلم والارادة والسمع
والبصر ووجوب انفكاكها في بعض ما تنصحه في الالام واللذة والشهوة و

والنفرة وغير ذلك من الصفات العائدة على المحدث ووجوب استحالة كونه عرضيا
فهذه ستة في التوحيد يتبعها اثني عشر في التوحيد قديمة ومحدثة كما
تقدم فيصير معنا ثمانية عشر في ثمانية بمائة واربعين قسما
منها ثمانية واربعين قسما للتوحد ومنها ستة وتتبعون للتوحيد
فهذه نسبة تتبع في الاحاطة بها في توحيد الله تعالى وتوحيده في ذاته وصفاته
وان كان جنابه تعالى علا واعظم واشرف واكرم من ذلك بحيث تتعدى
نسبة المعلومات من صفات العلا وذات العلوية الى المجهولات بعد انشائها
انتهى وبالله تعالى التوفيق بتبنيها الا وكي قاي شيخ شيخنا الدرهان
اللهم في لاشك في تدخل مباحث التنزيهاات اذ التعرض لوجوب الوجود
معنى عن التعرض لكل ما بعده الى هنا والتعرض لوجوب القدم معنى عن التعرض
لوجوب البقاء والتعرض لهما معنى التعرض لوجوب تحالف المحدث ووجوب
تحالف القديم عما بعده الا انه قصدا قسما ان القوم في التعرض للمحدث رايته
وان تدخلت قضا الحق ووجوب التنزيه بزيادة البيان والتفصيل ونصير
بالرد على المجسمين وسائر فرق الطيفيات بالبلغ وحده واصدح ببتات الثاني
عطفت الوجدانية على القيام بالنفس العام على الخاص لا في الوجدانية ثابتة
للذات وثابتة للصفات وثابتة للافقاي والقيام بالنفس خاص بالذات
فتوحد مع القيام بالنفس في الذات العلوية وتنفر الوجدانية على القيام
بالنفس في الصفات والافقاي وهذا معنى الاعم **فهذه** الغناء رابطته ودالة
على ان هذا الكلام ينتج ما قبله **ست صفات** في العشر بن قد حقيقت
للفهم بالتبيين وحكمة ذكر جملة عددها المعلوم من تتبعها انقسمها الى
سلبية واسقط التاء من ست لانه لفظ المعدود وهو صفات موصوف
والاثبات بالتاء في الخمسة لحذف المعدود اولتا ويل الصفات بالاصاف
وكونها مستأ على جعل الوجود صفة زائدة واما في يقول بر جوعه الى الذات
فلا تكون مستأ بل تسبح وقول المؤلف رحمه الله تعالى بحباب عن عددها هنا
بما احبب به ههنا على ما كانت توصف بها لفظا عدت فصارت
بعد هاستا انتهى وهو حسن **الاول** في الستة **نفسية** وهي التي لا تقبل الذات
بدونها كما تحير الجرم مثلا وهو اخذه قدر ذاته في الفراغ بحيث يسكن فيه
او يتحرك وليس يتنوب الحيز للجرم معلا بعلته فلا يملك انما ثبت التحيز
للجرم لكونه جرمًا او كونه في حيز فان ذلك قد سد قات قلت ان الصفة

النفسيه هي التي لا تتقبل الذات بدونها وهي ايضا لا تتقبل ايضا الاتباع
للذات ففهمه ورهنا جواب انك لا تجتهد لان التعقل الاولي ذهني وعقلي
والتعقل الثاني خارجي لا يتقبل في الخارج الاتباع للذات فان قلت
الجهلة وهي التوهم سميت بذلك لان بها يتحقق الوجود كما يتحقق المعدوم
بالعدم المشهود وهذا المعنى يختص به النفسه دون غيرها من الصفات
فمع اشتمالها على ما في الغير من الحكم العام السليبي لا الخاص الذي يحتاج
كل على الاخر وبه تتنوع الاحكام فان قلت ما اريد بقوله وهي الوجود بعد
قوله الاولي بنفسه قلت قاي الشيخ المبدأ انه رفع ايها لان لو اقتصر على
قوله الاولي بنفسه لفرم انه سلك على مذهب الاشعري الذي يقول ان
الوجود ليس بصفة والقول الذي يقول ان التقدم والبقا صفات نفسية
فتكون الاولي هي التقدم فلما ان قاي وهي الوجود ارتفع الايهام وقاي
سليبي في دفع ما يتوهم ان يكون بدا الوجود من اخره وهو الوجودانية
فدفع هذا بقوله وهي الوجود انتهى والخمس التي بعد هذا سلبية لا وجوب
لها اريد على الذات بل هي امور اعتبارية تسلب كل منهما بوجوب وجوب
للولجب اذ لا واحد ما يضادها من لوازم الامكانية فالقدم يسلب
على الله تعالى الاولية والبقا يسلب على الله تعالى الاخريه والحال لفتيل
على الله تعالى المحاذية في الذات والصفات والافعال والقيام بالنفس
يسلب على الله تعالى الافتقار الى المحل والخصص والوحدانية يسلب على
الله تعالى لا تنبذ في الذات والصفات والافعال ولهذا سميت سلبية
اي لان السلب داخل في مفهومها وليس المراد ان هناك التلصص كما
هو ظاهر قوله الشيخ نفعا الله به وليس سلبا لهما صفة وجودية في
نفسهما ففهم ولما فرغ من الكلام على الصفات السلبية شرع في الكلام
على صفات المعاني وهو القسم الثالث من العشرين فقاي ثم كذا ترتيب
والاخبار لا للمهملة في الاضاف التي تقتضي الحدوث وفيها دلالة على
بعد منزلة المعاني من منزلة غيرها كما استلزم وان كانت كلها اوصافا
كما في واجبة للمولى تبارك وتعالى لانه المعاني صفات حقيقية قائمة بها
تعالى يتعلق ما يتعلق منها بكل ما يصلح ان تكون متعلقة وتعلق على
حياتها بخلاف غيرها ولذا لم يثبت الاشعري واتباعه لا المعاني وان
كانه يقول بوجوب قدمه وبقاؤه وغيرهما من صفات السلب لوجوبها

الى المعدوم والمنزلة عبارة عن قيام المعاني بالذات فان قلت ما الحكمة في
تقديم صفات السلب على المعاني قلت الحكمة في ذلك انه من باب تقديم
التحليلية بالحقاء المجردة على التحليلية بالحقاء المهمة كما هو الشأن عرفا لداخل
حماهم ليحتمل ان يزلوا رايهم ثم يلبسوا باحسنه وليطابق القرآن كما في
قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وليس بمشرك شيء وهو السميع البصير في تقدم
الثاني على الاثبات **يجب له تعالى** كره لفظ يجب للبعد والالتزام والرد
على المعتزلة الذين ينفون المعاني وينفون احكامها المعنوية **سبع**
صفات من العشرين وجرده من التاكيد واثباته من الصفات مؤنثا لفظا
وترك الادراك لوجود الخلاف في **تسمى صفات المعاني** وهي عبارة عن كل
صفة موجودة في نفسها تقوم بحل واجبت له كما سواء كانت قديمة
كالقدرة والارادة او حادثا كالبياض والجرم وسواءه فالصفة هي معنى من
المعاني احترز به من الذات لانها ليست معنى وحقيقة الذات هي كل موجود
يقوم بنفسه وموجوده في نفسها معناه ان وجودها بالاستقلال لا
بالتبعية اي بنفسها فالفاء بمعنى الباء الا ترى انه لا حواك وجودها
بالتبعية للمعاني ثقلا والذات فوجودها ليس في نفسها اي بنفسها
وتقوم بحل اي بذات لانفسها واجبت له حكما احترازا من ان تقوم
بحل ولم ترجب له حكما لانه الصفة ان قامت بحل ولم ترجب له حكما
يكن فرق بينه وبين المحل الذي لم يتصف بتلك الصفة والاحكام هي
المعنوية والضمير في تسمى نائب الفاعل في موضع المنفرد الاولي وصفات
المنفرد الثاني منصوب بالكنسرة نيابة عن المضافة لكونه جمع مؤنث سالم
وهو مصداق الى المعاني للبيانات والمراد الصفات التي هي بنفس المعاني تعين
بها المعاني الوجودية كالعلم والقدرة ونظير هذه الاضافة قوله تعالى فلا
درجة العلم ومرتبة الامامة اي درجه العلم ومرتبة هي الامامة ويصح
تكون الاضافة في جميع ذلك بتقدير من لقولك ثوب خز وخوخة والمراد
بالاضافة للبيانات انه قصد بها البيانات لانها بيانية فافهم ثم ان
هذه الصفات تنحصر بالسلام فيها في ستة فصور في دليل نبوتها له
تعالى وفي قدمها وفي قيامها به وفي وحدتها وفي وجوب وجودها
وفي تعلقها اما دليل نبوتها فالجوانح الاربعه جمع بالعلية وجمع بالحقيقة
وجمع بالشرط وجمع بالدليل فالعلم العلة وهي كون العالم عالما في

الشاهد معللاً بالعلم ومحملاً بثبوت كون ما هو له بعلته شاهداً وقامت
 الدلالة عليه غايياً لزم القضا بارتباط العلة بالمعلول شاهداً وغايياً
 حتى يتلوا زماناً ولا يجوز تقدير كل واحد منهما دون الآخر فلما ثبتت
 تسمية العالم عالم يقتضي علة مرجحة للتسمية وهي العلة شاهد واجب
 القضا بغير غايياً في ثبوت هذه قضا سراً لا يثبت على الشاهد وهو
 ممنوع إذ لو سلم لزم كون الباري جسمًا محددًا في حيث ان لم يشاهد
 فاعلى ذلك إلى غير ذلك في الجملات فالجواب أن العلة أحد الجوامع
 الأربعة عندهم بين الشاهد والغايي وثانيها الحقيقة فمنها تقرر
 شاهد حقيقة في تحقق طرد في مثله غايياً وذلك نحو حكمنا بأن حقيقة
 العالم في قومه العلم وثالثها الشرط فثبت كون حكم مشروط بشرط
 شاهد ثم ثبت مثل ذلك غايياً وجب القضا لكونه مشروطاً بذلك
 الشرط اعتباراً بالشاهد وذلك نحو حكمنا بأن كون العالم عالمًا بشرط
 كونه حياً وثابعها الدليل فثبت دليل على مدلوله عقلاً لم يوجد
 الدليل شاهداً أو غايياً بدونه كدلالة أفراد المشتق على الشيء على ثبوت
 ماخذ الاشتقاق له وكذلك لالة الأحداث على الحدوث ولا شك أن
 هذا الرابع والأولين تدل كلها على صفات المعاني لله تعالى وأما قد
 فلا تلو كانت أضدادها قديمة فلا تتقدم أبدالاً القديمة لا يقبل
 العدم فيلزم أن لا يقدر وكذلك في غيرها فلا يبرح العالم مع انه موجود
 هذا خلف وايضاً لو كانت حادثة لاحتاجت في حدوثها إلى مثالها
 تتعلق بها فيلزم التسلسل والبدور ويلزم من قد عليها بقاؤها
 وأما قضاها بغير تعالى فلا تنفصل لو لم تقم بدلائل نسبتها اليه والغير
 سواء فكانت تلزم أن لا توجد له حكماً لأنه اجابة الحكم حينئذ دون
 غيره ترجيح في غير مرجح فلما اوجبت له الحكم دون غيره علمنا بالقطع
 انها قديمة بزمانها فلا تلو تعددت لم يخل ما أن تتقدم
 إلى غير نهائية فيلزم ما لا نهاية لعدد في الوجود وهو محال والى نهايتها
 فيلزم الحدوث والاحتياج إلى التخصيص ليس لبعض الأعداد ترجيح على
 بعض وأما وجوب وجودها فلم يختلف العلماء رضي الله عنهم في ذلك
 وإنما الخلاف في كونها هل هي واجبة الوجود لذاتها أو لذات الواجب
 فذهب إلى أقدمون إلى القول بالآو وبما استمرت تصور من المعاني

المناخرين

المناخرين كالمؤلف وغيره وذهب إلى القول الثاني بمضالمشارقة كالأمام
 الحنفي والبيضاوي والآخرى ترك الاشتغال بهذه الاشياء وأما تعلقاتها
 فتستكمل عليها مع كلام المؤلف أن شاء الله هذا مذهب أهل الحق في اثبات
 صفات المعاني وأما المفارقة فقد اتفقت ومن تابع من أهل الأصواء على نفيها
 ووافقوا على بقاءه تعالى بأحكامها المعنوية وتعالى لو كان يكون قادراً
 بنفسه مريداً بنفسه عالماً بنفسه وهكذا الخ وقصدنا بهذه التنبيه
 فإذ هم وقعوا في تشويه التفسير فربما في القطر جاً وأحت الميزان والحق
 برجوه الأول هو أن قولهم بأن تكون هذه الأحكام واجبة لذات ولا
 نفيها بصفات المعاني كما في الشاهد لما يلزم على تعليلها في جوازها
 وافتقارها إلى عللها وذلك يستلزم وجودها وبقاؤها بالحوادث
 مستحيل والثاني هو أن قولهم على اثباتها كثرة القدماء والجماع
 على أن القديم واحد والثالث أن قولهم على اثباتها تعدد الأقسام
 لأنه حينئذ تشارك في القديم وهو أخص وصفه والمشاركة في الإخص
 توجب المشاركة في الأعم لأن من شارك في إخص وصفه وهي الناطقة
 يجب أن يشترك في أعم وهي الحيوانية قلنا هذه أقسام نشأت بحجزة
 أوها ماذ يلزم على ثبوتها بالذات كونه قد رقة أرادته علم كذا ما بعد
 لثبوت خاصية هذه الصفات لها وكون الشيء الواحد ذاتاً معني محال
 لأنه لا يضاد وأن يستلزم وجود محال وأن لا يستلزم وذلك جميعاً
 متنافيين وما احتجوا به بحجاب عن الأول فإن معنى التعليل هنا هو
 ملازمة لا يلزم بثبوتها بدونها لا بمعنى أن صفات المعاني اثرت في
 ثبوت الصفات المعنوية وإفادتها الثبوت والخصوص وإنما جعلوا
 صفات المعاني عللاً لكونها متميزة بخلاف المعنوية فإنها لا تعقل على
 حيا لها وإنما تعقل بصفات المعاني وطلق على مكان أصلاً في التعقل
 علة وعلى مكان ثابتاً في التعقل معلولاً وعن الثاني بأن متعلق الإجماع
 وحدة الذات الموصوفة بصفات الإلهية لا وحدة الموصوف بالقدم
 والذات لا تتكرر بصفات لها بدليل أن الجوهر المفرد يتصف بصفات عد
 وهو واحد وعن الثالث أن الإخص لا يكون إلا صفة نفسية والقدم
 ممنوع أنه صفة ثبوتية فضلاً أن يكون صفة نفسية وأن يكون إخص
 تبينه قدم هنا صفات المعاني لأنها كما لا أصل والمعنوية كما لا

ها

يد

المعاني وجودية تتميز على جبالها وتقتل وتماثل وتختلف لذاتها والمعنوية
 احراز لا تكون كذلك الا بالتمتع لها فيها التي اوجبت لها هذا الطلق على
 المعاني على وعلى المعنوية معلولات على مذهب اهل السنة لان التعليل يعني
 التلازم لا يعني اعادة العلة معلولاتها الشئ وقدم في الكبرى المعنوية
 للاتفاق عليها بين اهل السنة والمعتزلة ولا نقاد دليل على اثبات المعاني
 ومعرفة الدليل قبل معرفة المدلول وقدم القدرة وان كانت متوقفة
 على غيرها لان لها مدخلا تاما في التأثير فكانت بمنزلة الذات ولهذا
 وصفت بانها مؤثرة على سبيل الحجاز واخر الارادة لانها كالوصف لها في
 حيث تخصيص احد المتدوين وان كانت تأثر القدرة متوقفا على تأثير
 الارادة وقيس على ذلك ولذا نقول في التقدم عليها اي على صفات المعاني
 بالمرتبة لا بالزمان لما يترتب على الصفات من الحدوث والذات من
 النقصان تعالى في صفاته وتأنزه في ذاته والصفة الاولى من صفات المعاني
 الواجبة له تعالى هي **القدرة** الازلية وهي عبارة عن صفة يتاثر بها الجا
 كل ممكن واعدا على وفق الارادة وهذه التعريفات انما هو خاصية لها
 ورسم يفيد تميز بعضها عن بعض وليس مجرد حقيقة فلو كانت حقيقة
 لزم منه معرفة كنه ذاته العلية وصفاته وذلك بحال لان كنه ذاته و
 محجوب عن العقل لا يمكن وكذا غيره في سائر صفاته تعالى اذ حقائق كماله
 لا يعلمها الا هو شعرت في الحق لا يعلم الله الا الله فانتهوا والذين دينان
 ايمان واسرائيل وللعقول حدود لا تحا وزها والعجز عن درك الادراك
 اذراك فاطلق الحقيقة في تعاريف الصفات الازلية بحال حقيقة
 فاذا تفكر هذا فقوله في التعريف صفة كالجنس شامل للصفات
 وقوله يتاثر بها اي يتيسر ويحصل فحصل يخرج به سائر الصفات باعد
 الارادة لانه الارادة يتاثر بها وقوله ايجاد فصل ثاني اخرج به الارادة وتاثر
 الحد المحذور والايضا اخرج المحذور من العدم الى الوجود وقوله كل ممكن
 كلي كانت او جزئيا جوهر كانت او جسما او عرضا تعلق علم الله بعمده
 وقوله كليات اي جهل واني اهل وبوقوع كوجود العالم وتبناوك
 افعالنا الاختيارية كراتنا وسكناتنا وتبناوك مالا سبب كالا حراق
 والموجود عند تماثله النار للشئ المحروق ومالا سبب له كخلق السموات
 والارض وقوله واعدا اي اعلام الممكن والاعدام انه يصير الشئ لا شئ

مكتوبات

كان اولا وهذا القيد انما يتاثر على مذهب الجهور الذي يرى ان اعداء
 الجواهر انما هي بقدر رتبته تعالى وهو المختار واما على مذهب امام الحرمين الذي
 يرى ان اعداءها يكف الا عراض عنها فلا الا اذا بيننا على احد قول لا يصح
 ثبات الكف فعل لم ينطبق الحد عليها واما عدم الاعراض فهذا الحد ايضا
 انما يتاثر على مذهب القاضي والرازي واما على مذهب امام الحرمين الذي
 يرى استحالة بقا الاعراض وانما هي بنفس وجودها بتقدم فعلها واجب
 والواجب ليس بممكن فلا تعلق به القدرة وقوله على وفق الارادة يعني ان
 الله تبارك وتعالى لا يخلق ويوجد بقدر رتبته اما اراده اي الاما خصصه
 بارادته وفيه اشارة الى ان فعله للمكانات ايضا هو بطريق الاختيار
 لا بطريق اللزوم كفعل العلة والطبيعة عند الفلاسفة والطبايعين
 والصفة الثانية من صفات المعاني الواجبة له تعالى **الارادة** الازلية وهي
 عبارة عن صفة يتاثر بها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه على وفق
 العلم قوله صفة كالجنس في الحد شامل لجميع الصفات وقوله يتاثر بها
 فصل يخرج به جميع الصفات ما عدا القدرة لانه القدرة يتاثر بها
 ايضا وقوله تخصيص الممكن اي ترجيح الممكن فصل يخرج به القدرة وبقا
 الحد المحذور وقوله ببعض ما يجوز عليه اي على الممكن والذي يجوز
 عليه متقابلات سبعة وهي الوجود والعدم والمقادير والصفات
 والازمنة والامكنة والجهات فاما الممكن يجوز عليه الوجود والعدم فيخصص
 بالوجود ورون العدم تخصيص الارادة فقدر واجتاده هو تأثر القدرة
 وقوله على وفق العلم يعني ان الارادة الازلية تابعة في تعلقها لكل
 ما علم انه يكون في الممكنات او لا يكون فذلك مراده جل وعلا وفيه رد
 على المعتزلة حيث ذهبوا الى التلازم بين الامر والارادة وذلك باطل لانه
 يلزم عليهم يقع في ملك مولانا لا يريد تعالى الى الله عز ذلك علوا كبيرا
 فلا ملازمة بين الامر والارادة على مذهب اهل الحق بل بينهما عموم وخصوص
 من وجه فقد يامر ويريد كائنا ما كانا الانبياء والملائكة عليهم البصلاة و
 السلام وسائر المؤمنين وقد لا يامر ولا يريد كالنكر في حقهم
 وقد يامر ولا يريد كائنا ما كان في سبب في علم انه لا يؤمن كاي جهل و
 اضرب به فانه ما عور بالانبياء ولم يرده الله تعالى منه وقد يريد
 ولا يامر كالنكر والمحرمات والمكروهات والمباحات فان ارادها

تبارك

اللهم

بدليل وقوعها ولم يأمر بها ففهم تتم الرضا والمحبة في الله غير المشيئة
والإرادة فانه معنى الأولين المتبادرين الخص من معنى الثانيين المتبادرين
اذ الرضا الإرادة من غير اعتراض والاختصاص غير الاعم فلا يرضى لعباده الكفر
مع وقوعه من بعضهم بمشيقته ولو شاء ربك ما فعلوه وقالي بعض الحقيقتين
في اهل السنة الرضا والمحبة نفس المشيئة والإرادة وقوله تعالى ولا يرضى
لعباده الكفر لا يرضاه دينه ولكن يرضاه وقوعه فاحفظ فان نفس
وهي المتعلقة يعني تعلقا صلاحيا لا يرتب عليه الوجود ويجوز ان
يترتب عليه ذلك وهذا على مذهب الاشاعرة من نفي صفة التكوين اما
على مذهب الكمالية فيتم ثباتها فليس للمقدرة التعلق صلاحيا قد
وحدوث المقدرة واثار صفة التكوين ومعنى التعلق طلب الصفة
امرا زائدا على القيام بحالها وهذا التعلق الصلحي واما التخييري
فهو صدق والحياتيات في القدرة والإرادة قبل تخرج من اثر التاثير
في المقدور ووقع بصفة المعنى كالمعنوية وهي مسئلة خلا فيه وفيه
بعد تسليم الاخذ والا فليس في العبادة حصر يقتضيه والتعلق
القدرة والإرادة لا ينافيان في الصفة المعنوية كذلك ولا مانع من
اتحاد المتعلق كما في صفة العلم والكلام بحسب المحكمات التي هي الجائزات
دون الواجبات والمستحيلات فيها موثرات ومن لازم الاثرات
يكون موجودا بعد عدم وما لا يقبل العدم اصلا كما لو اجبى لذاته
لا يقبل ان يكون اثرا لها ولا لازم تحصيل الحاصل ان تعلقا بايجاد
او قلب حقيقة ان تعلقا باعدام فيرجع الواجب جائزا وما لا يقبل
الوجود اصلا كما مستحيل اي لذاته لا يقبل ان يكون اثرا لها والاول
لزم قلب حقيقة فيرجع المستحيل جائزا ان تعلقا بايجاد او تحصيل
الحاصل ان تعلقا باعدام فتعين تعلقها بالجائز فقط ولا يتوهم
ان في عدم تعلق القدرة بالواجب والمستحيل قصورا لان المقصود
انما ثبت ان لو كانت حقيقة الشيء مما تقبل الوجود بعد العدم ثم
بعد ذلك لم يثبت ان يكون اثرا للقدرة اما اذا كانت حقيقة الشيء
خارجة عن جنس المقدور فليس في عدم تعلق القدرة به قصورا البتة
بل في تعلقها به يلزم قصورها بل عدوها البتة لانها لو تعلقت با
لواجب كالذات العلية مثلا لزم حدوث الذات وحدوثها يمنع

وجود

وجود القدرة القائمة بها قبلها او ما وقع لا من حزم الظاهري فاسد
يجب اجتنابه والى المحكمات ان كانت للعدم فلفظها جميعا كما كبد ذلك العدم
وقد وقع في تخصيصه فلا يصح القول بانها مستغنى عنها وان كانت للجنس
فهو الاستغناء ظاهري وشمل المحكم ما يصدر عن الفاعل الظاهري اذ هو
سجيا له الخالق له وان كسبه الفاعل كما شمل الاعدام والتبروك المحكمه غير الازلية
على نزاع الاصح منه تعلقها بها على ما اعتمد المؤلف في شرح المقدسات و
باله في الاحتجاج عليه في عدم مقرو رلكه تعالى طاريا او سابقا اما
الاولى فظاهرا والثاني في بينا على ان عدم الاحتياج الامكان فقط وليس
الحديث جزمه العدم ولا شرطا ومعنى القدرة على العدم التسابق احتياجه
في استمراره فيما لا يزال وللفاعل المختار سبحانه ان يجعل كما نال وجوده
وكذلك الاصح ايضا ان التبروك مقدور له لاعدام غير لازلية لان
التبرك هو الكف والامساك عن الفعل وهو امر وجودي واما العدم السابق
في الازلي فقاى الامام الخواري في حاشيته على شرح الطبري عند قوله المؤلف
لان ما ثبت قدمه استحالة عدمه يرد على هذا عدم المحكم في الازلي فانه
قدم ويصح زواله لوجود المحكم فيما لا يزال ثم قاي وجاب بان مراده
قدم الامر لوجوده والثابت في المختار ج فهو الذي يستحيل زواله ويظهر
فيه الدليل واما عدم المحكم في الازلي فلا يستحيل زواله ولا يطرد فيه
الدليل لان الامر لوجوده في ذا صغ عدمه كانت وجوده جائزا فكان له
مقتضى ويخصر في المختار واثاره حادث سبقه اختياره والقصد اليه
وقد فرض قد يما هذا خلف بخلاف العدم يكون قد يما فيصح زواله
فان صحه زواله لاستمراره بثبوت مقتضيه العدم السابق لا يكون
اثر او انما خالف القاضي في اللاحق ثم قاي وكذا في الفخر في الاربعين
العدم الازلي لا يمتنع زواله فان العالم كان معد وما وقد راي ذلك
بوجوده ولذلك قيل دعواه في الاربعين بان كل موجود ازلي يمتنع الفعل
ولا حاجة الى هذا التقيد فان العالم في الازلي واجب لعدم وتم ترك ذلك
قط وانما يزوي بوجوده في الازلي لا بوجوده فيما لا يزال ثم قاي الخواري
والى الجواب الاول ان اشار بالعباس بن ذكري بقوله ان قيل ذا النفي
القديم يمتنع زواله وذلك قلت منذ فاع قلنا القديم الذي لا يزول
هو الوجودي اقتضى المفعول انتهى فان قلت هل تعلق القدرة بالممكن

قبل وجوده او بعد وجوده فان تعلقت به قبل وجوده فيلزم كونه المبدأ
 موجودا وهو محال وان تعلقت به بعد وجوده فيلزم تحصيل الحاصل وهو
 محال ايضا فالجواب انها تتعلق به قبل وجوده تعلقا صلاحيا بمعنى انه
 القدرة صلاحية لايجاد ولا يلزم منه كونه العدم موجودا او متعلق به
 حين وجوده وبعد وجوده باستمرار بقائه في المستقبل بنا على ان سبب
 احتياج المحرك الى الفاعل المختار لا يمكن تعلقا بتخيلا ولا يلزم منه
 تحصيل الحاصل الا اذا تعلقت القدرة بايجادها ثانيا فاقولهم وان علمت
 للقدرة الازلية تعلقت صلاحيا وهو التعلق الازلي بمعنى انها في الازلي
 صلاحية للايجاد والاعدام على وفق تعلق الارادة الازلية بها فاما الازلي
 وتعلقا بتخيلا وهو التعلق بالحادث المتعارف لتعلق الارادة فالحدوث
 الحائي وكذا الارادة ايضا تعلقات كما للقدرة سواء بسواء وتلخص ان
 تعلق القدرة الصلحي تابع لتعلق الارادة الصلحي والتخيلا للحادث
 تابع للتخيلا للحادث فاحفظه ولا يخفى انه يظهر بما تقررات القدرة
 تتعلق بالموجود في حال استمرار وجوده خلافا لبعضهم وقدره على
 التخيلا قوله بزيادته تعلق القدرة والارادة بخلق الجوهر بعد خلقه
 ليلا يودي الى كمال الموجود بانه التعلق بما تغير وطا ارتفعت قدرته
 تعالى واعلم ان التعلقات عند اصل الحق ثلاثة مرتبة تعلق القدرة
 وتعلق الارادة وتعلق العلم فالاول مرتبة على الثاني والثاني مرتبة
 على الثالث فالترتيب في تعلق الصفات لاني نفس الصفات لا يستلزم
 ذلك عليها لكونها ازلية فائدة قال العلامة احمد الفيني قدس سره
 في التعبير عن التعلق باثر حادث او قديم والمستحضر ان لا يوصف بها
 نعم يوصف بانه ازل وطا وليس بازل او ليس بقديم او نحو ذلك
 فلا تقل عما هو الاصطلاح المشهور فيما بينهم واعلم ان هنا امور
 اربعة مؤثر وتأثير مؤثر ومؤثر فيه وهو المحل كقولنا اثر الصباغ
 في الثوب الحمر والصباغ مؤثر واثر الحمر في الثوب محل الصبغة
 الثالثة من صفات المحل في المراجعة له تعالى العلم الازلي وهو عبارة
 عن صفة ينكشف بها المعلوم على ما هو بانكشاف لا يحتمل النقيض بوجه
 من الوجوه قوله صفة كالجنس في الحد شامل لجميع الصفات وقوله ينكشف
 بها فصل يخرج به جميع الصفات ما عدى السمع والبصر والادراك على القوة

به ومعنى ينكشف يتضح ويخرج ايضا الظن والشك والوهم لان احتياكي نقيض
 المظنون متلاينان فكشافة وبوجوب له خفا والتعبير بالمضارع في الا
 فكشافة يقتضي دوام الانكشاف واستمراره بحيث لا يحتمل النقيض بوجه
 من الوجوه وذلك لاستناد هذه الصفة ضرورة او برهان وقوله المعلوم
 فصل ثابته يخرج به السمع والبصر والادراك لان هذه تتعلق بالموجود
 مطلقا واجبا كان او ممكنا وفي المعلوم الصديق بالمسحح والممكن
 المعلوم فانها لا تتعلق بهما بخلاف العلم فانها تتعلق بهما وبما بينهما
 والمعلوم ما شاء ان يعلم وهو كل واجب وكل جائز وكل مستحيل وقوله
 على ما هو به تأكيد وتصريح ما خرج الجاهل المركب لانه لا ينكشف بالمعلوم
 على ما هو به وقوله انكشافا اي انكشافا لا خفا معه وقوله لا يحتمل النقيض
 يخرج به الاعتقاد الجازم لانه يحتمل النقيض بتشكك مشكك ان كان من
 غير ضرورة او برهان او بالسلب والعياذ بالله ان كان عن غير ضرورة
 بوجه من الوجوه اشار به والله اعلم الى ما قرره المؤلف في بعض تاليفه في
 انه العلم تكسبه ثلاثة امور الجزم والثبت والطباق فلا يحتمل النقيض
 بحسب الذم من الجزم ولا بحسب الخارج للمطابقة للمواقع ولا بحسب تشكك
 مشكك لاجل الثبات هذا معنى كلامه والله اعلم واعتراض على هذا الحد
 بانه يلزم الدور وذلك انه الحد ودقيقه على الحد والحد يتوقف
 على الحد ودوجباب بانه الحد المذكور لفظي وقد صرحوا بانه الحد
 اللفظية لا يرد عليها الدور وهو **متعلق** تعلقا واحدا ازليا وهو
 صريح كلام المؤلف نفعا الله به في الكبرى في فصل وجوب الوحدة
 للصفات وقيل له تعلقات ازلية وغير ازلية وهو ظاهر كلام ابن ابي
 شريف على ما نقل الشيخ يس عند حديث قاي وقد صرح ابن ابي شريف
 في حواشي المقام بانه تعلق العلم ازل وفي بعض حواشيه عند قوله
 صفة ازلية تنكشف بها المعلوم مات عند تعلقاتها بها اي بها فتمتاز
 المذكرات عند تعلق تلك الصفة امتيازاً قد علمنا ان كان ذلك
 التعلق قد علمنا وهو التعلق بالنسبة الى الازليات والمجردات باعتبار
 انها محدثات وحادثات كانه حادثا وهو التعلق بالنسبة الى المتجددات
 بالنسبة الى وجودها الازلي او في الزمان الماضي فلا اشكال في توقيت
 الانكشاف بالتعلق انتهى **جميع** اقتسام الحكم العقلي لوجبات وهي ذات

الله تعالى وصفاته ومنها علمه فيعلم سبحانه وتعالى علمه بعلمه نفسه
ولا يحصى في ذلك بل الحماي لو قلنا بعدم ذلك لانه علمه عام المتعلق
ثبت ان المشاهدة اقوى من العلم انما يصح في حق الحوادث لقصور علمه
وعلمه احاطت بما ادركه من كل الوجوه فقد تكشف عند المشاهدات
امور كانت خافية عن قبلي ذلك واما العلم القديم فلا يدركه جميع
المعلومات واحاطت بهما من كل الوجوه تفصيلا **والجائزات** وهي
ذات العالم من عرشه الى فرشته وصفاته كلياته وجزئياته **والمتغيرات**
كالتغيرات مولانا باضداد صفاته تعالى وكما لا يدركه انما يحيط بها
ان يعتقد ان علمه تعالى غير متناه في حيث تعلقه اما بمعنى انه لا
ينقطع واما بمعنى انه لا يصير بحيث لا يتعلق بالمعلوم فان يحيط بما هو
غير متناه كالأعداد والاشكال ونعيم الجنات فهو شامل لجميع النصوص
واجبة لذاته تعالى وصفاته ومستحيل كسرك له تعالى وتلك كذا
لعالم باسره الجزئيات من ذلك والكلبات ومع هذا هو واحد لا تعدد
فيه ولا تكثر وانه تعددت معلوماته وتكثرت اما وجوب عموم
تعلقه سمعا فكل قول تعالى والله بكل شيء عليم عالم الغيب والشهادة
واما وجوب وحدته فلا تارة الناس اخصه واني قد بينت احد هما
اثبت العلم القديم مع وحدته والآخر نفاه ولم يدع الى تعدد صفة
قد يمتد احد بعينه عليه ومعنى تعلق علمه تعالى بالمستحيل علمه
بالمستحيل وانه لو تصور وقوعه لزم من الفساد كذا على ما اشار
اليه بعض السلف بقوله علم ما كانت وعلم ما يكون وعلم ما لم يكن ان
لو كان كيف كان يكون وبهذا يتميز عن علمنا بالمستحيل والله اعلم فان
منه سيد احمد زردوق نفينا الله به ان يتعالى علمه تعالى يتعلق
بالمعلومات اجمالا لا يمتد بها تفصيلا كما من ان يتعالى
يتعلق بها اجمالا لا يمتد بها تفصيلا للتناقض والوجوب في التعبير ان يتعالى
يتعلق بها تفصيلا فان قلت ما معنى قولهم العلم بالوقوع تابع للوقوع
قلت قال الشيخ ليس معناه ان حدوث الواقعة على حسب ما يتعلق
به العلم القديم ومعنى كون العلم تابعا للوقوع ان العلم بوقوع الشيء
فيما وقته معين تابع لكونه بحيث يقع فيه شيء لعلمه بحدوثه للحكاية
والحكاية تابعة للحكي وبهذا الاعتبار المعلوم اصل في التلحاق العلم

تابع له والصفة الرابعة من صفات المعاني الراجية له تعالى **الحياة الازلية**
وهي عبارة عن صفة تفصح عن قات به ان يتصف بالادراك قوله صفة
كالجنس في الحد شامل لجميع الصفات وقوله تفصح عن قات به ان يتصف
بجميع الصفات وبني الحد محدود وقوله تفصح اما في حقنا يجوز ان يتصف
بالادراك كما اذا كان في حالة اليقظة واما في حالة النوم فينفرد الادراك
ولا يتفرد الحياة اما في حق الله تعالى تفصح اي توجب له ان يتصف بالادراك
ازلا واما فان قلت لم قال في الحد ان يتصف بالادراك ولم يقل ان يدرك
فاجواب لان الذي في لوازم الحياة صحة ان يدرك دون العلم بنفسه
والتعبير بالادراك انما يحسن على القول بان الله الباري سبحانه وتعالى يرى
به فلو قال ان يتصف بالعلم لكان اولي وشمل الادراك ادراك السمع والبصر
وادراك الخواص والشم والذوق على القول به ولم يشمل الخواص والادراك
والعلم والاطلاع على انها متحدة لم تقات به ذلك ولهذا صرح المؤلف
نفينا الله به في صغرى الصغرى باستحالة وجود الصفات السابقة
وهي القدرة والارادة والعلم والسمع والبصر والاطلاع بها وورد
على قوله ان الصفات السابقة مستحيل بدوت الحياة كخبر الخدم
وكلام بعض الجهادات واجيب بان يجوز ان يتخلق فيها الحياة فليس
الاستحالة العقلية وقد يلزم ان امراد العقلية على وجه بعيد فقد
وهي الحياة لا تتعلق بشيء اي لا تطلب مرزا قد اسوى ذات الحي
بخلاف غيرهما من الصفات التي تقتضي رايها على القيام بالذات كالعلم
متلا فان بعد قيامها بالذات يطلب مرزا يعلم به وكذا باقي هذه السبع
والحاصل ان جميع صفات المعاني متعلقة اي طالبة لرايد على القيام
بحلها سوى الحياة وهذا التعلق بنفسه اي ذاتي لتلك الصفات كما ان
قيامها بالذات نفسي لها ايضا فان شدة جفكم التعلق من صفات
الباري يجوز لانه وصف للمصفة ولكن الصفة لا قيام لها بنفسها
بل تقوم بالذات فتكون صفتها صفة للذات من حيث ان تعلق القدرة
بشأن كونها الذات تعلق قدرته بكذا ونفسه على ذلك واعلم ان المراد بالشيء
في كلام المؤلف نفينا الله به المعنى المعرفي الشامل للمعلوم فانها
لا تتعلق به ويحتمل ان المراد بالشيء الموجود كما هو في اصطلاح المتكلمين
فيه ويكون عدم تعلقه بالمعروف بطريق الاولي والصفة الخامسة

من صفات المعاني الواجبة له تعالى **السمع** الازلي وهو عبارة عن صفة ينكشف
بها الموجود على ما هو به انكشافا بيانيا سواء ضرورية قوله صفة
كالجنس في الحد شامل لجميع الصفات وقوله ينكشف بها فصل يخرج
به جميع الصفات ما عدا العلم والبصر والادراك لان ينكشف بها ايضا
وقوله الموجود فصل ثالث يخرج به العلم لانه يتعلق بما هو عام في الموجود
هو المعلوم الشامل للمستحيل والمحتمل المعدوم والسمع والبصر لا يتعلقان
بها وقوله على ما هو به انكشافا زيادة بيان وايضا وقوله بيانيا سواء
ضرورية فصل ثالث يخرج به البصر والادراك لان هذه الصفات لما كانت
غير متحدة الحقيقة فكل ذلك متعلقا بها غير متحدة الحقيقة فلا يلزم من
اجتماعها في متعلق واحد الاتحاد لان لكل صفة من هذه الصفات متعلقا
يخصها ليس هو عين الآخر والصفة السادسة من صفات المعاني الواجبة
له تعالى **البصر** الازلي وهو عبارة عن صفة ينكشف بها الموجود على ما
به انكشافا بيانيا سواء ضرورية قوله صفة كالجنس في الحد شامل
لجميع الصفات وقوله ينكشف بها فصل يخرج به جميع الصفات ما عدا
العلم والسمع والادراك لان ينكشف بها ايضا وقوله الموجود فصل ثاني
يخرج به العلم لانه يتعلق بما هو عام في الموجود وهو المعلوم الشامل للمستحيل
والممكن المعدوم والسمع والبصر لا يتعلقان بها وقوله على ما هو به
انكشافا زيادة في البيان وايضا وقوله بيانيا سواء ضرورية فصل
ثالث يخرج به السمع والادراك لان هذه الصفات لما كانت غير متحدة
الحقيقة فكل ذلك متعلقا بها غير متحدة الحقيقة فلا يلزم من اجتماعها
في متعلق واحد الاتحاد لان لكل صفة من هذه الصفات متعلقا يخصها
ليس هو عين الآخر وورد على هذين التعريفين المذكورين لزوم الدور
لتوقف معرفة كل واحد منهما على معرفة الآخر بحاجب بما الجيب به في
صفة العلم بان هذين التعريفين المذكورين تفظيلا وقد ضحوا
بانه لا يرد عليهما الدور فحفظتهما **المتعلقات** متعلقا اذلي
متعلقا غير اذلي فالاذلي متعلق بذاته وصفاته الوجودية في الازلي وغير
الاذلي لمتعلق بذات الحوادث الكائينات كلها وجميع صفاته الوجودية
فيما لا يزل **جميع الموجودات** الواجبات والجايزات المحقق وجودها
دون المستحيلات التي لا يتصور في العقل وجودها اذ لا وابد المحقق

والمعدوم

والمعدوم لا يسم شيئا ولا يرى ضرورة فلا متعلق له به وتقديم السمع على
البصر في كلام الله تعالى وغيره انما هو على سبيل الترتيب للعقول وهو ترتيب
السمع يدرك به المسموع من الكلام وغيره وهو بعض صفات الموصوف البصر
يدرك به ذاته المستعمدة بجميع صفاته وصاحب سماع الكلام المقابل له
بذاته سمعا هو موسى عليه الصلاة والسلام وصاحب شهود الميثاق القا
له بصرا هو محمد صلى الله عليه وآله وقد اجتمعا لله تعالى بحضرة قاب
قوسين حيث لا كيف ولا اين فاق قلت قد جعلتم المتعلق وصفة نفسيا
للصفة وهو مما لا تقبل بدونه والسمع والبصر موجودان في الازلي في
غير متعلق له به وانا اذ هي معدومة في الازلي فالجواب انها متعلقا
في الازلي بمكان موجودا وهو الذات وصفاتها الوجودية ولم يكن
السمع والبصر غير متعلقين ولا يلزم وجود جميع المتعلقات فاق قلت
اذ لم يجب تعلق السمع والبصر بالموجودات والعلم قد تعلق بها يلزم اما
تحصيل الماصلة واجتماع المثلين المتلازمين ان كانتا متعلقتين بمتعلق
به العلم واما خلفا بعض المعلومات عن العلم ان لم يكن كذلك وكلها محال
فالجواب انا نختار الاول ولا يلزم من ذلك الا لزاما ضرورة انها
غير متحدة الحقيقة سواء قلنا انها انواع للعلم او لا فتعلقا بها كذلك
كل متعلق له حقيقة لانكشافا تخصه ثم ان هذا السمع والبصر عندنا
وعند جمهور المعتزلة صفات زائدة تات على العلم ينكشف بها الشيء
وتتضح وعند الكعبي والي الحسين البصري عبارة عن علمه بالمسموعات
والمبصرات وهو احد قولين للحسين الاشعري في المسئلة على وجه
مرجوع والراجح عنده كما قلناه انها صفات زائدة تات على العلم و
دليلنا على انها زائدة تات على العلم ما جده ضرورة في الفرق بين علمنا
بالشيء حاكم غيبه عنا وعلمنا به حاله متعلق سمعنا وبصرنا وايضا فان
بعض السمع والبصر ليس حقيقة في العلم بل مجازا فيه وصرف اللفظ
عن الحقيقة الى المجاز لان عند قيام المعارض الراجح فيصدر المخالف بعد
هذا احتجا الى قامة الدلالة على امتناع انصافه تعالى بالسمع والبصر
وليس سمع الله تعالى باذن ولا صياح وليس بصره مجردة فلا باجفات ليس
بمثل شئ وهو السمع البصر تمت بتعريف الادراك هو عبارة عن صفة
ينكشف بها الموجود على ما هو به انكشافا بيانيا سواء ضرورية وهو

مثل السمع والبصر حرفا بحرف والمختار عند المحققين الوقف فيد اثباتا
او يفتي اذ هذا عام للمؤمنين الى ان ادراك المشهورات وادراك الخدوفا
وادراك الحسوسات صفة تامة لله تعالى زائدة على العلم في غير جارية
ولا انحصار ولا حد وث وجزء بعضهم بنفيه كما راه ملزوم الانحصار
بالاجسام يعني ويدخل في العلم والصفة السابعة في صفات المعاني
الواجبة له تعالى **الكلام** الازلي وهو المعنى القايم بالذات المعبر عنه
بانواع العبارات المختلفة المماثلين لجنس الحروف والاصوات المنزهة
عن الكل والبعض وعن التأخير والسكوت والتحد والاعراب
وساير انواع التغيرات المتعلق بما يتعلق به من المتعلقات قوله وهو
المعنى جنس في الحد يشمل ساير المعاني وقوله القايم بالذات رد على
المعتزلة القايلين بان لا يقوم بذاته وانما يخلقه في جرمه الاجرام
تعالى الله عن قولهم وقوله المعبر عنه بانواع العبارات المختلفة
فاذا عبر عنها بالعربية فالقرآن وبالسريانية فالانجيل وبالعبرانية
فالتوراة فالمسيحية واحدا وان اختلفت العبارات هذا معنى كلامه سبحانه
وفيد رد على المشورية القايلين بان كلامه بالحروف والاصوات تعالى
الله عن قولهم علوا كثيرا وقوله المماثلين لجنس الحروف والاصوات اي
المماثلين لها عبارة عن تنزيهها وفيد رد على المشورية القايلين
بان كلامه بحروف واصوات قايمة بذاته ومع كون حروفها واصواتها
زعموا انه قديم بل وزعموا ان الامر اذا حدث فذا كانت به القران صا
بمعينه قد يما وهذا المذهب واضح الفساد اذ لا تقبل في الحروف والاصوات
الاحادثة لتجددها فالعدم يكتنفها سابقا ولاحقا والقديم لا يقبل
العدم لاسابقا ولا لاحقا وقوله المنزه عن الكل والبعض هما في اوصاف
الكلام الحادث وكلام الله قديم والقديم لا يوصف باوصاف الحوادث
وكيفيته محسوسة لا ناطقة لا يعرف بخط بذاته ولا يجمع حقايق صفاته
والحروف انما هي عبارة عنه والعبارة غير المعبر عنه فلذلك اختلفت
باختلاف الالسننة ولم يختلف هو حروف القران حادثه والمعبر عنه
انما هو المعنى القايم بذات الله تعالى قديم فال تلاوة والقرأة والكتابة
حادثه والمقرؤ والمكتوب قديم اي مادلت هذه القرأة و
التلاوة والكتابة وكذلك ذكر الله فالتذكر حادث والمذكور وهو

رب العباد قديم وهو رب العزة فافهم وقوله والتقديم والتأخير
الظاهران هما متلازمان وجمع بينهما معا لفته في التنزيه عن صفات
الحوادث وقوله والسكوت والتحد والتحديد هو معاودة الكلام
بعد السكوت والسكوت هو كحاق السكوت ترك الكلام مع القدر
عليه وقوله والحد والاعراب فيد رد كما لا يخفى وقوله وسائر انواع
التغيرات اي وجميع انواع التغيرات كالجنس والجنس والالفة وما
اشبه ذلك لانه قديم وما ثبت قدمه استحالي عدمه وبهذا يعلم انه
ليس معنى وكلم الله موسى تكليما انه ابتداء الكلام له بعد ان كان سابقا
ولا انه بعد ما كمل انقطع كلامه وسكت وانما المعنى ان ازل بفضل المانع
عنه موسى عليه السلام وخلق له سمعا وقواه حتى ادرك كلامه القديم ثم
منعه بعد ورده الى مكانه قبل سماعه كلامه وقوله المتعلق بما يتعلق
به العلم في المتعلقات الواحيات والحيات والمسيرات **الذي ليس**
بحرف ولا صوت اخر التصورات لانه بمنزلة العام والحرف بمنزلة الخاص
ولا يلزم من نفي الخاص نفي العام اذ قد يراد صوت بدو حرف
ومن قدم التصورت عن انه معروض للحرف والمعرّض مقدم بالطبع
يتعلق الكلام تعلقا صلاحيا قد يما وتعلقا تنجزيا حاد ثا ولا يرد
ما امر الله به مما علم انه لا يقع وامره يتعلق بتوقع ذلك المأمور وتعلمه
بعد ملامته تعلقا بالكلام كشيء فانه وان لم يتعلق بترك المأمور
بطريق الامر فقد يتعلق به بطريق الوعد والوعيد والمنجز بعد وقوعه
ويتعلق الكلام **بما يتعلق به العلم في المتعلقات** ولا بد من بيان الجمع
حتى يصح اشتراكهما في التعلق وينتج عليه الفرق وبيان الجمع انه من
علم امر اصح ان يتكلم به والمولى عالم بما كان وما يكون وما لا يكون
فصحت ان يتكلم بها وبيان التفريق انه يقاى ان يتعلق الكلام الذي
ايد منه على الواجب لقوله تعالى قى هو الله احد الله الصمد وايد منه
على المستحيل لقوله تعالى لم ياله ولم يولد ولم يكن له كفوا احد وايد
تدلى على الجاين لقوله تعالى والله خلقكم وما تقولون فانه قد قيل
يسمى كلام الله في الازلي خطا با قبل وجوهنا طبعين فالجواب نعم
به حقيقة بتنزيل المعنوم الذي سيجد منزلة الموجود في ان قيلت
على تنوع الكلام الازلي في الازلي الى الامر والنهي والخبر وغيرها في الجوا

نعم يصح تنويعه الى ما ذكره بتزويل المعدوم الذي سيوجد منزلة الموجود
 وما ذكره من حد وث لا نوع مع قديم المشترك بينهما يلزم محال في وجود
 الجنس مجردا عن انواعه الا انه يبرأ منها انواع اعتبارا يداي عوارض ليحوز
 خلوه عنها تحدت بحسب المتعلقات كما ان تنويعه اليها على الثاني بحسب
 المتعلقات ايضا لكونه صفة واحدة كالعلم وغيره من الصفات فمن حيث
 تعلقه في الازلي او فيما لا يزالي بشئ على وجه الاقتضاء ليعلم يسمى امرا
 اوله يسمى ذميا وعلى هذا القياس فان قلت هل كلام الله تعالى بقصد
 او بغير قصد فالجواب كلام الله تعالى يطلق تارة على النفس القديم
 غير مقصود لانه قد تم واجب والقصد انما يكون بالارادة وفيه لا يتحقق
 بواجب وتارة يطلق وتارة يطلق على اللفظي الحادث فهذا مقصود قطعا
 والارادة تتعلق به فائدة اكمل الموجودات من حيث الوجود مكانا حيث
 الموجودات الاربعة ولذا جاء القران مستملا عليها وهي الوجود في الال
 والوجود في الازهات والوجود في اللسان والوجود في السنان اي
 الكتابة بالاصابع فالوجود الاكمل هو الوجود الذاتي والحقيقي وسائر
 الموجودات انما هي باعتبار الدلالة والفهم وبهذا تعرف ان التلاوة
 غير المتكلمة والقرآن غير المقرء والكتابة غير المكتوبة لان الاول
 في كل قسمين من هذه الاقسام حادث والثاني منهما قديم لانها تارة
 واعماله القران يطلق على الكلام النفسي وعلى النظم المتكلم الحادث
 اطلاقا حقيقيا لا مجازا خلافا لمن زعم ذلك لان المجاز يصح فيه
 نقاير في القران كغير واعلم انه يمكن على ما ذكر في شرح الحاشية ان يقال
 القران مخلوق مراد به اللفظ المنزلي على محمد صلى الله عليه وسلم
 باتفاق السلف قلت فيده بعضهم بغير مقام السنان والتفكير واما
 مثل قولي ونطق القران مخلوق فلهذا الجواب والاكثرون في المتأخرين
 جواز وهو الرأى خلافا للهدلي واعلم ان وزن القران على ما قاله
 الدهقان اللقاني فعلاات بمعنى مفعول في قراءة الشئ قرانا اذ اجمعته
 قراءة الكتاب قراءة وقرانا تلوته لانه مجموع ومثله واما مقرئ فكال
 الجلال السيوطي هو الكلام المنزلي على محمد صلى الله عليه وسلم ولا يخاز
 بسورة منه والسورة الطائفة المترجمة توقيفا وقلها ثلاث ايات
 والاية طائفة من كلمات القران متحدة بفصل ثم منه فاضل وهو كلام

الله في الله ومفضلون كلامه في غيره وتحرم قراءته بالجملة وباللحن
 ونفسه بالري لا تاويله فان قلت ما كلفته تلقى جبريل عليه السلام
 للوحى فالجواب كما قاله الجلال السيوطي ما آخر خرابين الى زمانين
 في كتاب السنة عن كعب قال اذا اراد الله تعالى ان يوحى امر اجاب اللوح
 المحفوظ حتى يصفق جبرئيل اسرافيل عليه السلام فيرفع راسه فينظر
 فاذا الامر مكتوب فينادي جبريل عليه السلام فينقبه فينقب
 قد امرت بكذا فيصطحب جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه
 وسلم فيوحى اليه وقد انتهت بحمد الله وحسن عونه صفات المعاني
 وحاصلها انها تنقسم الى اربعة اقسام قسم لا يتعلق بشئ وهي
 الحيرة وقسم يتعلق بالممكنات تائيدا وهي القدرة والارادة وقسم
 يتعلق بجميع الموجودات انكشافا وهو السمع والبصر وقسم يتعلق
 بجميع اقسام الحكم العقلي انكشافا ودلالة وهو العلم والكلام وبالجملة
 فكل الصفات المتعلقة يصح تعلقها بانفسها او بغيرها حتى القدر
 والارادة على ما نقله الامام البخاري في شرح العقيدة حيث قال
 وذهب جماعة من العلماء الى ان كل صفة من صفاته تعالى تفعل فعل
 اخواتها فينشأ عنه كل ما ينشأ عنه الاخر فيميز لصفاته العلمية عن
 صفات المخلوقين ومن ذكره في بعض شراح السنن وسنة انه
 ويشهد لهم ما نقله العلامة الغيني عن السيد في شرح المواقيت حيث
 قال ان للقدرة تعلقين تعلقا معتريا قد يما لا يترتب عليه وجود
 المقدور وتعلقا حادا تائيدا عليه وجود المقدور وبالفعل
 كذا قيل بمنزلة في الارادة حيث كان كذلك فلم لا يجوز تعلق القدرة
 والارادة بالواجب والمستحيل تعلقا معتريا قد يما لا يترتب عليه
 وجود الاثر بعد المعدم وقال العلامة البكي في شرحه الحاشية حين
 تعل على القدرة والارادة المفيد لكل ذي حقيقة عين تلك الحقيقة
 حتى الحاشية ان كانت الحقيقة وهي صورة التوحيه فهو المفيد لها والمفيد
 لها تلك الصورة الوهمية والمجلى لها واذا كان كذلك فهو القادر على
 كل شئ حتى الحاشية ومن هنا ينشأ لنكتة وهي ان الحاشية مقدور حيث
 يحصل صورة وهمية واستحالة في صمد الذكر لها ذلك في القدرة
 قطعا والحاشية مقدور من حيث الذهن لانه حيث الخارج فاذا الذهن

من الخارج لانه قد اختلف ما ليس له ان يخلو في الخارج فاذا اختلف له ان يخلو
في الخارج له ان يخلو في الذهن من غير عكس انتهى والله الموفق فانهم
واعلم انه بين متعلق القدرة والارادة وبين متعلق السمع والبصر
عموم وخصوص من وجه يجهت في الممكن الموجود وتتفرع القدرة
والارادة بالممكن المعدوم وينفرد السمع والبصر بالموجود الواجب
وبين متعلق القدرة والارادة والعلم والكلام عموم وخصوص مطلقا
والعلم والكلام يشتركان مع القدرة والارادة في الممكن مطلقا ومن
ان بالواجب والمستحيل وبين متعلق السمع والبصر والعلم والكلام
عموم وخصوص مطلقا يشتركان في الجميع في الواجب والجائز الموجود
ينفرد العلم والكلام بالممكن المعدوم والمستحيل وبين متعلق القدرة
والارادة والسمع والبصر ومتعلق العلم والكلام عموم وخصوص
مطلقا في العلم والكلام يشتركان القدرة والارادة في الممكن وبين
السمع والبصر في الموجود الواجب والجائز وينفردان على القدرة و
الارادة بالواجب والمستحيل وينفردان على السمع والبصر بالمستحيل
والممكن المعدوم وانما اقتصر المؤلف بفتح الله به في العقيدة على
هذه السبع ولم يعد الصفة الثامنة التي هي الارادة لوجود الخلاف فيه
وقد تقدم الكلام عليه فانظر ان شئت خاتمة سنن الله حسناتها
اعلم ان ما وعد الله تبارك وتعالى فلا بد منه وقوعه على نحو ما وعد به
اي وعده حق وقوله صدق وانما وعده فهو عند بعضهم لا بد منه
نفوذه ايضا واجمع بان الوعيد خبر وخبر الله صدق فلا بد منه نفوذه
وقوع المخبر عنه على وفقه اذ الخلف والكذب عليه كذا والاجبار
بالشيء على خلاف ما هو به خلاف غير ان الوعيد يتعلق بالعصاة تعلقا
عاما من جهة الصيغة وهو قابل للتخصيص بدليل قوله تعالى ان الله لا
يفضلك بشرك ثم يفيض ما دون ذلك لمن يشاء ثم شرع في القسم
الرابع من الصفات العشر من فيها هو كالتبعية لما قبله وهو الصفات
المختصة فقال في ثم يجب له تعالى سبع عطف على قوله قبله ثم يجب له تعالى
سبع صفات تسمى صفات المعاني لا على ما قبله لان محل كون الصفة
على الاولى عند تكرار المعنا طعن ما يمكن العطف بحرف مرتبها ان
ابن العمام ولان المؤلف رحمه الله تعالى قد اعاد العامل في الجملة التي قبل

هذه

هذه وقطعها عما قبلها حيث قال ثم يجب ولم يقل ثم سبع صفات الخ وقد
حذف التاء لانه المعدوم مؤنث وهو صفات جمع صفة قال العلامة الغني
وهو غير متعين لانه المعدوم منها محذوف وعند حذوفه يجوز الامر
تسمى صفات معنوية ببيان النسبة الى المعنى والواو متعلق بتميم الالف لانه
الالف الاصلية في باب النسب ثقل واذا كانت رابعة وثاني الكلمة
ساكن نحو مكهوي ومعنوي في النسبة الى المعنى ومعنى وهي ملازمة
كملازمة الاعراض للاجرام ولا خفاء في الملازمة اذ لا توجد عالم الاو
قيام به وكذلك في غيره **السبع الاولى** المسماة صفات المعاني ولا شك
ان قيام صفات المعاني بذاته ترجع له تعالى الى الالف لانه على قيامها
لا تثبت عند عدمها وهذا من مذهب القاضي وامام الحرمين وجماعة
وحقيقة المعاني صفة اثبات تقوم بوجوده ليست معدومة ولا موجودة
بل هي واسطة بين الوجود والعدم ودليلهم على قيامها ان العلم مثلا
لنوم يكسب محله منه بشي لما كانت فرق بين ذلك المحل وبين غيره مما
لم يقع به علم لانه المدرك على هذا التقدير العلم لا محله وذهب الشيخ الاشعر
الى ان الاحوال وعلمه كغير المتكلمين فلا معنى لكونه الذات مثلا عند
الانقسام بها العلم متعلق بذلك الشيء وليس ثم معنى ثالثا يقوم بالذات
ليس بوجوده ولا معدوم **وهي كونها تعالى قادر** لازم لقيام القدرة بالذات
ومريد لازم لقيام الارادة بالذات **وعالم** لازم لقيام العلم بالذات
وجيب لازم لقيام الحيوة بالذات **وسميع** لازم لقيام السمع بالذات
ومبصر لازم لقيام البصر بالذات **ومتكلم** لازم لقيام الكلام بالذات
وهذا على رأي مثنى الاحوال وانما على رأي لا يستد فقار وعند عيا
عن قيام القدرة بالذات ومريد عبارة عن قيام الارادة بالذات وعالم
عبارة عن قيام العلم بالذات وجيب عبارة عن قيام الحيوة بالذات وسميع
عبارة عن قيام السمع بالذات ومبصر عبارة عن قيام البصر بالذات
ومتكلم عبارة عن قيام الكلام بالذات واعلم ان المعاني لا يوصف بالوجود
استقلا ولا بابتعا وانما يوصف بالنبوت على ما مر وتبقى ان المعنى قد
في شر الكبريات صفات المعاني واجبة لذاتها لا غيرها ورد على
الغن فصل بقوله كذلك في الصفات المعنوية او بقوله انها واجبة للذات
العلمية قال الشيخ يسى والاقرب لقولهم ان الانصاف بالمعنوية فرع

هم

ت

ت

ر

الانصاف بالمعاني وانه المعاني عاقل وان كانت التعليل ليس على ظاهره ان
 المعنوية واجبة للمعاني لالذاتها والذات العلية فتأمل واعلم ان من
 خصا فصاره سبحانه انه لا يشغله ما يبصره عما يسمعه ولا ما يسمعه عما يبصر
 بل يحيط علما بالمعاني والمبصرات من غير سببية ادراكه باحدى الصفتين
 عن الاخرى فلا يشغله شأنه عن شيء واعلم انه كونه تعالى قادرا امره
 علما الى غير ذلك معلوم من الذين بالضرورية فمن يجد منه شيئا فقد
 كفر قائل الشيخ البخاري في شرحه للعقائد الشافية قلت وانما الخلاف
 بين العلماء في ثبوت الحال وعدمه لا في كونه قادرا امره الخ لا ضروري
 كما تقدم ولما فرغ من ذكر الصفات العشر من الواجبة له تعالى احد اقسامها
 الحكم العقلي الثلاثة تسع في الحكم الثاني وهو ما يستحيل في حقه تعالى فقال
وما يستحيل الواو للاستيناف وفيه هذه للتبعض والاف استحالة
في حقه تعالى لانها لا تكون كما لا تكون لانها لا تكون في الجمالات
 بعض ويقابلها المستحيلات مثلها وما لم تقبل من الجمالات فمنه
 المستحيلات مثلها لانها لا تكون في السبب والتناء للطلب في طلب الشارع
 المكلف ان ينفي المستحيلات عن الله تعالى والحق يطلق على امور منها
 الحقيقة ومنها القوي والفعل الواجب والمناسب هذا الاو والاضافة
 بيانها اي ما يستحيل في حقيقة ذاته تعالى وفي معنى اللام كما في قوله
 عليه الصلاة والسلام دخلت امرأة النار في هرة اى لاجلها ونقالت
 وتقدس عن كل امر لا يليق بحلاله وعشر **وهو** يحتمل ان يكون مبيدا او
 يكون الخبز مقدرا بعدة اى واجبة وذلك ان تقول مقدرا قبله في الجور
 ويحتمل ان يكون خيرا والمجند المحذوف تقديره هو عشر **وهو** صفته
 يتميز قائل الشيرازي الصفه في المراد في المعنى وهو كل ما لا يقو بنفسه
 والطلاق الصفه على المستحيل مجاز لانه عدم والصفه عبارة عن المعنى
 القائم بالوصف **وهو ضد** جمع ضد وهو لغة عبارة عن كل منافق
 صفته تنافي الاخرى وهي ضد لها وفي الاصطلاح انما يستعمل اذا كانت
 وجوديا كما كان في مع اعتدادها وانما ان كانت عدميا كما في السلبية مع اعتدادها
 فنقالت في نقيض والحلاق الضد عليها بحسب وضع اللفظة لانه اهل
 اللفظ يطلقون الضد على مطابق المعاني وانما في الاصطلاح فليست كلها
 اعتدادا بل بعضها نقيض وبعضها ضد كما تعقف عليدها شاء الله تعالى

العشر

العشر من الاولى الواجبة البينة اللازمة للعقل بمعانيها بالبراهين
 الالهية كالبنية على ما ادعاه وانواع المناقاة على ما تقر في المنطق اربعة
 الاولى تنافي النقيضين وهما ثبوت امر ونفيه ثبوت الحركة ونفيها
 ثبوت الحركة ونفيها الثبوت والتكسوت ضد الحركة والثاني تنافي العدم والعدم
 الخلقه وتقر فيها ثبوت امر ونفيه عما في شأنه ان يتصرف بالبصر بعينه
 ان ما ثبت هذا او ينفي لمن كان في شأنه ان يتصرف بالبصر وفي الحى
 وانما ليس في شأنه ان يتصرف بالبصر كالجملات فلا يقال عند تقي
 البصر عنه اعم وان نظرت الى ما بين في البصر والعلم فيجده في البصر
 اعم من العلم فيقال في كل من يقال فيه اعم يقال فيه ليس بغير ولا ينفكس
 الاجزئيا قوله في تعريف العدم والحكمة ثبوت امر ونفيه كالجنس في
 التعريف يشمل النقيضين وقوله عما في شأنه ان يتصرف به فصل يخرج
 به النقيضات وبقي التعريف لمعرفه والثالث تنافي الضدين وتبين
 المعينات الوجودية بالذات بينهما غاية الخلاف ولا تتوقف معقولة
 احد هما على معقولية الاخر كالبياض والسواد قوله الضدان معرفه وقوله
 هما المعينات كالجنس في التعريف يشمل النقيضين والعدم والحكمة والمقتضا
 والخلافتين وقوله الوجوديات فصل يخرج به النقيضات والعدم والحكمة
 وبقي المتضايفات والخلافات وقوله اللذات بينهما غاية الخلاف فصل يخرج
 به الخلافات كالبياض مع الحركة وبقي المتضايفات وقوله لا تتوقف معقولية
 احد هما على معقولية الاخر فصل يخرج به المتضايفات وبقي التعريف لمعرفه
 قال المؤلف رحمه الله تعالى ومراد تأييد الخلاف التنافي بينهما بحيث لا
 يصح اجتماعهما في محل واحد واحترز من ذلك في البياض مع الحركة فانها
 امرات وجوديات مختلفات في الحقيقة لكن ليس بينهما غاية الخلاف
 التي هي التنافي لصحة اجتماعهما في محل واحد والبراهين تنافي المتضايفين
 وتبينهما هما المعينات الوجوديات اللذات بينهما غاية الخلاف وتبين
 معقولية احد هما على معقولية الاخر كالبياض والبنوة قوله المتضايفين
 معرفه وقوله هما المعينات كالجنس في التعريف يشمل اربعة النقيضين
 والعدم والحكمة والخلافتين والضدين وقوله الوجوديات فصل يخرج
 به النقيضات والعدم والحكمة وبقي الخلافات والضدان والمراد هنا
 بالوجود هو انهما ليسا بمعنى عدم كذا الا انهما موجودان في الخارج اذ من

يفها

بين

قف

المعلوم عند المحققين انه لا يورث الامارة اعتبارا بانه لا وجود لها
في الخارج عن الذات وقوله الذي بينهما غاية الخلاف فصل يخرج به الخلا
كما لا يلزم مع القصور وقوله وتوقف معقولية احدهما على معقولية الاخر
فصل يخرج الضدان وبقي التعريف لمعرفه واورد على هذا القيد له وما الد
يتوقف كل منهما على الاخر واجيب بانزله ورميمه كتوقف وجود الجهر على و
جود العرض وبالعكس للتلزام الذي بينهما عقلا فليس يحال بل هو واجب
وهنا هو المراد في تعريف المتضادين والحال هو وجوده ورا التقدم الذي يستلزم
تقدم الشيء على نفسه وتأخره عنها كتقدم الصلة اذ يستحيل كون المعلوم
علته لعلته هذا على ما تقر في علم المنطق واما على ما تقر في علم الاصول فان
المنافات عند هـ اثنان فقط استغنى بالصدور على المتضادين واستغنى
بالنقيضين عن العدم والمملكة وذلك عند هـ بالتسبب العقلي وتبين ان
يقال المتعارفات في العقل لا يخلو اما ان يمكن اجتماعها او لا واما ان
يمكن ارتفاعها او لا فان امكن اجتماعها وارتفاعها فيها الخلافان
كما لا يلزم والتعود ولا مدخل لهذا القسم منها واما ادالة التسبب العقلي
الثاني وهو ما يمكن اجتماعها اما ان لا يمكن مع ذلك ارتفاعها او لا
فان لم يمكن اجتماعها ولم يمكن ارتفاعها ففي النقيضات وفي معانيها
العدم والمملكة لا يمكن اجتماعها حتى يكون الجهر متحركا ساكنا او يكون
اعني بصيرا او لا يمكن ارتفاعها حتى لا يوصف بها لكن لا يمتد من احد هـ ان
امكن مع ذلك ارتفاعها اي مع كونها الاجتماعات لا يخل اما ان تتوقف
عقلية احد هـ على عقلية الاخر او لا فان تتوقف عقلية احدهما على عقلية
الاخر ففي المتضادات وان لم تتوقف ففي الضدان وبالله تعالى التوق
قال الشيخ شهاب الدين القرطبي في قائل العلم وحصر المعلومات في هذه
الاربع حق لا يخرج منها شيء الا ما توحده الله وتفرده به فان ذلك ضد الشيء
ولا ينقضه الا ولا مثلا ولا خلافا لتعذر الرفع وهو عام في ذاتها تعالى
وصفات لتعذر رفعها ولا تراسب لوجوب وجودها ولا كانت هذه
الحالات منفيات للوجوبات كانت عددها كعددها وترتيبها كترتيبها
الاو في الحالات الاو في الواجبات والثاني والثالث والثالث
والرابع للاربع الاخرها فتعالى وهي اي ضد اد العتسيتين تنقسم الى اربعة
اقسام القسم الاول العدم فقط وهو عبارة عن لا شيء وهو ضد الوجود

فهم

لغة نقيض اصطلاحيا بل الحقيقي انهما مساو للمنتقيض لان نقيض الوجود ان لا
وجود والعدم مساو لقوله لا وجود لان المساوي للمنتقيض نقيض على الحد
القوليين وينقسم العدم الى ثلاثة اقسام واجب كعدم الاعراض وجاز كعدم
الاجرام ومستحيل كعدم الباري عز اسمه والقسم الثاني خمس صفات وهي
الحدوث ضد التمام مساوي للمنتقيض اصطلاحيا وهو الوجود بعد
العدم والصفة الثانية في الخمسة المستحيلة على الله تعالى **طرد العدم**
يعني الفناء ضد البقاء لفظا مساو للمنتقيض اصطلاحيا وهو العدم بعد الوجود
ويلزم منه نفي العدم عنه تعالى مطلقا سائبا كان او لاحقا في حد وثد
وطرد العدم عليه فمفطهم ما اذ اعلمه من عطف الخاص على العام وهذا بناء
على ان الالف واللام للاستغراق واما اذ ابيننا على ان الالف واللام اسم
للحقيقة فيكون عطف الحدوث وطرد العدم على العدم من عطف اللام
على الملام ومما نراه حقيقة العدم عام في كل فرد من افرادها ولا يمتد
لدى الشبوت وافرادها السابق واللاحق والمستمر وهو الذي ثبتت استحالة
والجائزات التي اراد الله بقاءها في العدم واستحالة الحقيقة من ومدة
لاستحالة لكل فرد من افرادها لما علم ان استحالة اللازم تؤد به باستحالة
الحلزم فثبت لنا ان عطف الحدوث وطرد العدم على العدم من عطف
اللازم على الملام ومما لا اجل اختلاف النظر في الالف واللام نوع المؤلف
رحمة الله تعالى العطف في شرحه حيث قال في عطف الخاص على العام اللازم
على الملام ومما لا يفتقر الى اثباته من الصفات المستحيلة عليه تعالى **الحالة**
الحادث ضد الحداثة لفظا مساو للمنتقيض اصطلاحيا لان
نقيض الحداثة ليس بحداثة والحداثة مساوية لقوله ليس بحداثة حقيقة
المثليين هما الامارات المتساويان في جميع صفات النفس فيما يجب ومستحيل
وجوه وهي التي لا تقدر حقيقة الذات بدونها وهذا الحد ظاهر في نقله
في التنصير عن الاشاعرة ولا يظهر جملة على ما نقله السعد وقيل في الجوهري
في حاشيته شرح الكبري ان هذا مذهب الفلاسفة وبعض المتكلمين
وعلمهم جرت المناطقة في جعل الحيوان جنسا وما تحته انواعا مختلفة
بالحقائق وجمهور المتكلمين على انها كلها سماء تامة وانما تميزت بامور
عرضية ولهذا صرح الاسماء قردا ونحوه والافلاكيون يثبتون الحقا
واختلاف الاجناس كان بصير الجوهري عرضا او المرفوض جوهريا او الحركة

يق

سكونا او الموت طمعا ونحو ذلك والحادث المتحد
 بعد علمه وهو كغيره عندنا بالعالم وهو يخص في الاجرام والاعراض و
 ثلاث عشرة انواع ذكرناها في رتبة الحوادث والارقسام في الخيال
 وكلها مفسرة بمعنى المماثلة المستحيلة في حقه تعالى والى تفصيلها وبيان
 معانيها اشار بقوله **بأن يكون** تعالى **حرا** مبركا كالجسم وبسيط كالجوهر
 الفريد وغير الجرم المشتمل المركب وغيره والجسم اخضر والاخص يخصص في الاعمال
 والاعم يحيل على الاخضر والكلية تدخل على الاخضر فتقوى كل جسم جرم ولا
 عكس وتقوى بعض الجرم جسم اذا تركب وبعض الجرم ليس بجسم اذا لم
 يتركب ثم فسر الجرم فقال **اي** **تأخذ ذات العلم** **قدرا** **منها** **الغرض** **هذا**
 تفسير الجرم كانه سائر اسما له بحقيقة الجرم فقال الجرم ما شئت من
 اي خلاصة يجوز ان يتحرك فيرا ويسكن في بلاد الاعراض في الصفات
 الحادثة من الحركة والسكون والاجتماع والافتراق ونحو ذلك وهذا
 الغرض هو التحيز الذي هو المانع وهذا يخص بالجرم الكسيف اذ هو
 الذي يمنع غيره ان يحل في حيزه واما الاجسام الشفافة فلا تمنع
 بعضها بديل قبله صلي الله عليه وسلم انه لله تعالى ملكا ملائكة
 وملك ملائكة الكون وملك ملاء الكون كله **او يكون** تعالى **عرضا**
يقوم بالجزم واجبا للعدم في الثاني من الزمان فلا يبقى له زمانين
 وهذا هو النوع الثاني من العالم كالحركة والسكون والسرور واليباس و
 غير العرض بل يعبر بالصفة لان العرض يخص في الصفة والصفة تد
 في الحادث وفي التقديم والعرض ينفرد بالحادث اوله حين ذكر الجرم
 وذكر ما ينل سببه ليكنه ليس بعرض فلا يكون محال لا واما استحالي ان
 يكون عرضا لانه الله تعالى يحب ان تصاف بصفات المعاني فلو كان عرضا
 لزم قيام المعنى بالمعنى وهو محال وايضا فان هذا الجرم الذي قام بالاختلا
 اما ان يتصف بكل ما انصف به العرض القائم ولا فاته كانت الاولي لزم ان
 يكون الاله وبرهات الوجدانية بنفسه وان كانت الثاني لزم قيام الصفة
 بحل ولا يتصف ذلك المحل بكونه ذلك الصفة وهو محال **او يكون** تعالى **في**
جهة الجرم هذا شروع من في لوازمها لانه الجهة من لوازم الجريمة فيجلى
 ان يكون في جهة الجرم بان يكون فوق الجرم او تحت الجرم او بين الجرم
 او شمال الجرم او امامه او خلفه لانه لو كان في جهة الجرم لزم ان يكون

مجرد

متحيزا وايضا لو كان في جهة لا يحتاج الى تخصيصه جهة وذاخر فيلزم
 الحدوث وايضا فالجهة اما ان يكون اصغر منها او اكبر منها او مساويا
 وذلك يوجب تقديره تعالى فيحتاج الى تقدير فان قلت لو كان الاختصاص
 بالجهة يوجب لتقديرها كات العرض مقدارها الجواب ان العرض ليس في
 جهة بنفسه بل بتبعية الجوهر فلا جرم هو مقدار التبعية اذ لا توجد
 عشرة اعراض الا في عشرة جواهر **او يكون** **له** **هو** **تعالى** **جهة** **لانها** **لوازم**
 الاجرام ففوقه من عوارضه عوارض الراس وتحت من عوارضه عوارض الرجل و
 يمين من عوارضه عضوا يمين وشمال من عوارضه عضوا شمالا وامام من
 عوارضه عضوا البطن وخلف من عوارضه عضوا الظهر ومنه استحال ان
 يتصف بها استحالي ان يتصف بهذه الاعضاء ومنه استحالي ان يتصف
 بها استحالي ان يكون له جهة منها باطل ولوازمها وهذه الجهات حادثة
 حدوث الانسان وقد بصر العلم على ان الجهة لا تكون الا لما قل وغير
 العاقل لاجهته فاذا قلنا غيبيات المسبح وعن يساره فانما هو بالنظر
 الى العاقل فالجواب ان كونه في جهة او لجهة له محال في حقه تعالى فان
 سجد يحيى ولا غربة في هذا لوجود ذلك في حق بعض الحوادث كالليل و
 النهار مثلك فانها ليسا في جهة ولا جهة لهما فاذا تمقلناه في حق
 الحوادث فمالك في حق من بعد غيابه او همام **او يتقيد** اي يتخصص سبحانه
بمكان هذا ايضا من لوازم الجريمة اذ لو تقيد وجوده بمكان لكان جرم
 لان حقيقة المكان جوهر فمهيئ التمكن جرم اخر عليه فالعالم بفتح اللام
 في جهة لا في مكان لما يلزم عليه ان لو كان في مكان فالتسلسل وهو
 محال **او زمان** الزمان ايضا من لوازمها معا وايضا لو تقيد وجوده
 بزمان لكان حادثا تعالى خالق الزمان والمكان ان يتقيد بالزمان و
 المكان **او يتصف ذات العلم** اي الرفيعة بالحوادث التي هي الحركة و
 السكون والاجتماع والافتراق والقيام والقيود والمشي والجحى والاعمال
 والشرب والتوهم والراحة والتعب والشهوة والعقل والذهن والاركان
 والمعرفة الى غير ذلك مما لا يتصف به الاحداث وبالجملة فانصافه تعالى
 بالحوادث محال اذ لو انصف تعالى بصفة حادثة لم تحل في ان تكون صفة
 نقص او صفة كمال ان كان الاولي لزم انصافه تعالى بالنقص وهو محال
 للزوم محله عن دفع النقص وان كانت الثاني لزم النقص ايضا في حيث ان

الذات فانها تعالى لا وفوت تعالى نقصا **ويصفى** اي ينفك سيجانه
بالصغير من لوازم الجرمية ايضا لان حقيقة الصغير ما قلت اجزاؤه بالنسبة
الى ما فوقه **او الكبير** وهو كثر اجزاؤه بالنسبة الى ما دونه فالصغير
والكبير في حقه تعالى مستحيلان فاما قوله لهم الله اكبر فمفسر بوجوده
قبل معناه اكبر مكانة ورفعة وشرفا وقيل اكبر من ان يدرك بالحواس
وقيل معناه الذي يصغر ويصغر في كل شيء **او يتصف** تعالى **بالا**
لا غرض المستحيلة عليه **في الافعال** الخفية **والاحكام** الشرعية
والعادية لما يورث الفرض من الافتقار الذي لا يوجد لديه والغرض
وجود باعث بعبث الله تعالى على إيجاد فعل في الافعال او على حكم من
الاحكام من مبادئ مصلحة تقود اليها والى خلقه فان كان الاثر
لزم النقص في ذاته من حيث ان كان المصلحة قد فاتت اذ لا اذا الفعل يتاني
الازي وفوت تعالى نقص وهو على الله محال وان كان الثاني لزم ان
يكون مراعات الصلاح والاصح واجبة كما تقول المصلحة وهو باطل
فتبين ان افعال حل وعجز واحكام كلها لا على لها باعثة وانما هي
بمحض الاختيار وما راعى تعالى من مصالح الخلق فمحض فضله فان قلت
لم يستغنى باستحالة الجرمية عن هذه الامور كلها لان هذه كلها لوازمها
قلت قاي يستحيل على عالم يستغنى باستحالة الجرمية عن هذه المحاذير ان يتوهم
ان هذا اللزوم اعم والجرمية ملزوم لخص فلا يلزم حينئذ في كل لزم
في اللازم فذكر هذه الامور كلها تنسبها على ان اللازم مستلزم للملزم وهو فيلزم
منه في احدهما في الآخر وعطف المماثلة للمحاذير على الحدوث وطرد العدم
من عطف اللازم على الملزم اذ المماثلة للمحاذير لازمة للحدوث وهو
لحدوث العدم من حيث ان ما ثبت حدوثه وطرد عدمه هو مماثل للمحاذير
واللازم هنا مستلزم للملزم اذ يلزم ايضا من ثبوت المماثلة للمحاذير
سبق وجوب العدم الذي هو معنى الحدوث وجواز لزوم العدم الذي
هو الفناء والصفة الرابعة من الصفات المستحيلة في حقه تعالى **كذا**
يستحيل عليه تعالى انما عطف الكلام بكذا الطول الكلام في وحدة المماثلة
ليتحدد وجوهها فلو قاي وان لا يكون قاي بما بنفسه لتوهم ان عدم القيام
بالنفس في وجوه المماثلة وهو باطل اذ عدم القيام بالنفس اعم من المماثلة
بدليل صدق على الصفة القدسية وعلى الجوه من العرض **ان لا يكون**

من لوازم الجرمية

قايما

قايما بنفسه ضد القيام بالنفس لانه نقض حقيقة في الاصطلاح لدخول
حرف السلب وهو لا والتقي يتسلط على نفي القيام واما القيام بالنفس فمفسر
واجب وحقيقة نفي القيام بالنفس عبارة عن الافتقار الى المحل والمخصص والمحل
هو الذات والمخصص بكسر الصاد هو الفاعل **ان لا يكون صفة يقوم المحل**
اي ذات كما يقوم بها العرض **ويحتاج الى تخصيص** اي فاعل كما يحتاج اليه
المحرف قاي يستحيل على عبارة هنا مصلحة لانه يلزم من كون الشيء صفة افتقار
الى محل بدليل كماله تبارك وتعالى فانها لا يقال فيها انها تنفك الى
المحل وانما يقال فيها انها قائمة بالمحل وعطف نفي القيام بالنفس على المماثلة
من عطف العام على الخاص وذلك في القيام بالنفس والمماثلة لاجتماع في ذاتها
وصفاتنا وانفرد القيام بالنفس في صفات الله تعالى اذ الصفة لا تقوم
بنفسها والصفة الخامسة من الصفات المستحيلة في حقه تعالى **كذا**
يستحيل عليه تعالى العطف هنا في قوله وكذا وما بعده كالعطف فيما قبله
وقد سبق عليه الكلام انفا **ان لا يكون واحدا** ضد الوجدانية لانه نقض
حقيقة في الاصطلاح لدخول حرف السلب وهو لا والتقي يتسلط على نفي
الوجدانية واما الوجدانية فهي واحدة وحقيقة نفي الوجدانية عبارة
عن التقدير في الذات والصفات والافعال **ان لا يكون مركبا في ذاته**
قاي لا لا تنقسم كالأجسام او يكون له شريك مماثل مماثل بوجه من
الوجوه في وحدة ذاته او في صفة من صفاته او يكون معه تعالى في الوجوه
مؤثرا وشريك في فعل في الافعال بالتأثير مطلقا وما ينسب لغيره محاذ
لا محقق فالكلام الاو هو قوله بان يكون مركبا في ذاته في الرد على
الجسمية القائمين بالتركيب والكلام الثاني وهو قوله او يكون له مماثل
في ذاته في الرد على الجوس الذين قالوا بان ثبات الالهية مستقلين والكلام
الثالث وهو قوله او صفاته في الرد على التنصاري القائمين بالوحدانية
عيسى لكونه يتصف باقوم العلم والكلام الرابع وهو قوله او يكون معه في
الوجود مؤثرا في فعل في الافعال في الرد على الفلاسفة والطبائعين
والقدرية والمعتزلة وغيرهم وعطف نفي الوجدانية على نفي القيام بالنفس
من عطف الخاص على العام وذلك انها يجتمعت في ذاتنا وصفاتنا وزاد
نفي القيام بالنفس في صفات الالهية لا تقوم بنفسها وكما فرغ الشيخ
رحمه الله من نقض السلبية والنفسية اصطلاحا وضد لغة فصرح في بيان

اضداد المعاني والمصنوعة لغة واصطلاحاً وهي سبع صفات وهي القسم الثالث
فقد باستحالته ضد الأول في المعاني فقال **وكذا يستحيل ايضا عليه تعالى**
الجزء صراحة عن تقديرها ولا يمكن اتحادها وهو ضد القدرة لغة واصطلاحاً
اصطلاحاً لانها عروج ديان وبينهما غاية الخلاف ولا تتوقف معقولتها على
على معقولية الآخر **عنه ممكن** وقع في بعض النسخ على بديله عن فقيه على بمعنى
على ضد من يحزن نيابة لبعض حروف الجرح بعض وقيل حمل الجرح على ضده
وهو القدرة لانها تتقدي بعلى وما اسمية صفة لممكن كانه أي ممكن قدر
جرحاً او عرضاً او غيرهما فيفيد عموماً المحركات ويحتمل ان تكون حرفية زائدة
لتأكيد التشكيك فلو فرض جرحه على ممكن ولو قل للزم تجزؤه في جميعها للمقا
المقررة ان القدرة على ممكن ما قدرة على جميعها والجرح على ممكن ما جرحه
جميعها ان نسبة المحركات اليه تعالى نسبة واحدة ولا فرق بين ممكن
وممكن والصفة الثانية فما ضد اد المعاني المستحيلة في حقه تعالى **الاجاد**
شيء اي بعض من العالم أي كالكنز والمعاني او غير ذلك مع كراهته **لجرحه**
او عدمه بل ما اوجدها الاوارادها اذ يتعالى ان يقع في ملكه ما لا يريد
وهذا ضد الارادة المتعلقة بجميع المحركات وهي الكراهية العقلية وهي
عبارة عن عدم الارادة وهي التي ارادها المص بقوله **اي عدم ارادته**
أي لوجوده او عدمه **تعالى** الله عن ذلك فلا يتأتى احدهما لتوقف تعلق
القدرة بهما على الارادة فيستحيل عليه تعالى الجاد شيء من العالم او عدمه
مع ذلك فعلى ما فسر به الشيخ الكراهية العقلية يتركب ان يكون التناقض بينهما
وبين الارادة تنافي في عدمه والملكه وفسر الشيخ الكراهية بعدم الارادة لاخترا
في الكراهية الشرعية فان جرحها ان يكون المكروه كراهية شرعية مراد الله
تعالى بل والمحرم ما وقع الإبرادة الله تعالى فلا ملازمة بين الامر والارادة
على من ذهب اهل السنة بل ينهي عموم وخصوص من وجه كما تقدم **او مع**
الدهور هذا معطوف على قوله مع كراهته لوجوده أي ومما يستحيل في
حقه تعالى الجاد شيء من العالم مع الدهور **او مع العفلة** والدهور عدم
العلم بالشيء مع تفهيمه والعفلة اعلم من تقدم العلم وعدم تقدمه **وبالتفصيل**
هذا ايضا يتعلق بالجاد شيء أي ومما يستحيل في حقه تعالى الجاد شيء من
العالم بالتفصيل وهو كونه ذاتاً علمية على لوجود شيء من المحركات او عدمه
في غير ادائها فيلزم من ذلك قدم الشيء لوجود اقتران العلة بمعلق

لجرحه

كجرحه الخاتم مع جرحه الاصبح من غير قصد لجرحه مثلاً **او بالعلم** وهو كون
ذاته العلمية موشة في شيء من المحركات بالعلم من غير ارادته له والفرق
بين الاتحاد على طريق العلة والاتحاد على طريق العلم ان الاتحاد على طريق
العلم لا يتوقف على شرط ولا انتفاء مانع والاتحاد على طريق العلم يتوقف
عليها ولا يلزم اقتران الطبيعة بطبيعتها كما خرقا النار مع الحطب لانه
قد لا يحترق بالنار ولو جرد مانع كليل او تخلف شرط كعدم مياسة النار له
ووجه منافات هذه الامور بالارادة ان الكراهية تستلزم في الارادة
والدهور والفعله يستلزم في العلم المستلزم في الارادة لان الارادة
في القصد في تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه والقصد في ما يجعل محال
وكذا التفصيل والطبع يستلزمان قدم العلم لان علمته وطبيعته قد
والقديم لا يقصد بالاجاد لانه موجود لان تخصيص الحاصل محال والصفة
الثالثة فما ضد اد الصفات المعاني المستحيلة في حقه تعالى **وكذا يستحيل**
ايضا في شيء يفيض اذا رجع والاعلام في عطفه كذا وزيادة ما هنا كالاعلام
فيما سبق **عليه تعالى الجهل** أي في الجهل للاستغراق أي جعل كان مركباً
او بسيطاً وهو ضد العلم لغة واصطلاحاً هذا اصل اهل السنة وحقيقة
الجهل المركب اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه والجهل البسيط عبارة عن
عدم ادراك امر من الامور فعلى هذا يلزم ان يكون التناقض بين الجهل
البسيط وبين المعاني في العلم والجهل وسبب في الكلام عليه **وما**
في معناه أي الذي في معناه الجهل وهو الشك والظن والوهم والتشكيك لا
لا ينكشف بها المعلوم على ما هو به وكذا كونه العلم ضرورياً او نظرياً او
بدنياً فان هذا كله في معنى الجهل لان العلم النظري يتيقن الجهل **بما هو**
يتعلق بالجهل **وما** نكرة موصوف بها والمعلوم ما شأنه ان يعلم وهو كل
واجب وجازي **والمستحيل** والصفة الرابعة فما ضد اد الصفات المعاني
المستحيلة في حقه تعالى **الموت** ضد الحياة لغة واصطلاحاً لقوله تعالى
خلق الموت والحياة وحقيقة الموت عبارة عن وجود اعراض الموت
بعد قطع اعراض الحياة والصفة الخامسة فما ضد اد صفات المعاني
المستحيلة في حقه تعالى **الصمم** ضد السمع لغة واصطلاحاً وحقيقة الصمم
هو عبارة عن غيبوبة موجودة ما في الموجودات عن صفة السمع والصفة
السادسة فما ضد اد صفات المعاني المستحيلة في حقه تعالى **العمى** ضد

لغة واصطلاحاً وحقيقة التي هي عبارة عن غيبوبة موجود ما هو الموجود
عن صفة البصر والصفة السابعة من أضداد الصفات المعاني المستحيلة
في حقه تعالى **البكم** ضد الكلام لغة واصطلاحاً وحقيقة البكم عبارة
عن عدم الكلام بوجوده وفي معنى البكم كون كلامه بالحروف والأصوات
والسكوت لأن ذلك كله من خواص الحوادث وهذه كلها أضداد عند
أصل الستة لأن المحل الذي يقبلها ان لم يتصف بها يتصف بغيرها
ولا يتخلو عنها أو عن ضد ما فلا يقال للمحل عبارة عن نفي العلم إلى آخر ما
ولا يقال لا شيء نبيد المؤلف نفينا الله به على استحالة الموت وما بعد
مع أن هذه تقاين بالنسبة إلى الخلق فكيف بالخالق جل وعلا فلا
يشوم انقضا فليباري بها لانا نقول بصدق نفي التقاين عنه تعالى ولولم
يتوهم انقضا فله تعالى بما بدليل قوله صلى الله عليه وسلم في المدح أن
اعور وأنت ربكم ليس أعور وقوله صلى الله عليه وسلم أنكم لا تدري عن
أحم ولا أعرج ولا أيتي الحديث وفي الحديث تبنيه على أن نفي النقص
تعالى قال ولولم يتوهم والتقسيم الرابع **أضداد الصفات المعنوية**
الواجبة وهي **واحدة** أي ظاهرة بكنة هذه السبعة المستحيلة
فإنك إذا عرفت أضداد صفات المعاني عرفت أضداد الصفات
المعنوية منها ففصل كون قد ركونه عاجز أو ضد كون مريد كون
كارها أو ضد كون عالما كون جاهلا أو ضد كون حيا كون ميتا أو ضد
كونه سمعيا كون أعم أو ضد كون بصيرا كون أعمى أو ضد كون متكلما كون
أبكم والمأصولات المعنى الوجودي يضاد المعنى الوجودي واللازم
يضاد اللازم وبالله تعالى التوفيق ولما فرغ المؤلف رحمه الله تعالى
من ذكر الواجبات والمستحيلات شرع في ذكر ما يجوز في حقه تعالى فقال
واقال الحائرين اسم فاعل من جاز وجوده إذا أمكن وهو بمنزلة تخفيفه بعد
منه وإذا أصل ما ضربه جاز لا من الجواز وتقرر في التصريف في أيدى
الهمزة من الواو ومنه أيضا في اسم الفاعل مما أعل عينه **في حقه تعالى** أي
بالنسبة إليه تعالى لأن الحائرين بالنسبة إلى غيره تعالى يطابق على معاني
وهذه الترجمة بما يجوز في حقه تعالى وإلى من قولى أمام الحرمين ما يجوز
على الله تعالى لا يها من تعالى أن يتصف بصفة جازية والله تعالى لا
الأبواجب والحائرين ما يتطرق إلى فعاله في حيث أنها متعلقة ببعض

صفاته

صفاته ولا يتطرق إلى ذاته ولا إلى صفة من صفاته بوجه من الوجوه ثم عرّف
الحائرين بقوله **فمفعول كل ممكن** لقبوله ما يصح في العقل من وجوده وعدمه وأما
كان أو فعلا لاختياره أو غيره أخلا وغيره والحل هنا من باب الحكمة أي
كل فرد من أفراد الممكنة أو تركه يعني على البدلية وأما فعل جميعها في أن
واحد محال وليس يحايين لما يلزم عليه من دخول ما لا نهاية له لوجوده
في الوجود وعطف الترتك على الفعل بناء من على أن الترتك ليس بفعل لأن
العطف يقتضي معاينة وأما أن قلنا أنه فعل على الصحيح كما تقدم فكذلك
تأكيد مع قوله ففعل كل ممكن ويدخل في قوله ممكن الثواب والعقاب
والصلح والأصل للمخلاق وأرساى الرسل إلى العباد وقبول التوبة ورؤية
المخلوق للمخالق في الجنة والبعث بعد هذا البعث لا محالة وجميع الأحوال
الآخرية إلى غير ذلك مما هو مفصل في كتب الأئمة فان هذا كله يقتضي
شيء على الله ولا يستحيل بل وجودها وعدمها بالنسبة إليه سواء وأما
فصل ذلك تفضلا منه تعالى على عبده لأنه لا حق لأحد عليه في استحقاق
ثواب على الطاعة لأنه لا يقع له تقوى بطاعة أحد وأيضا في الطاعة خلق
الله تعالى وليس للعبيد فيها إلا الأكتساب ولا أثر فيها وكل ما أثره
الشارع وأخبر به من ثواب وعقاب فإما هو جازين في العقل بصدق وجوده
وعدمه قبل مجي الشرع **أما بعد** مجيئه فهو واجب بالشرع لا بالعقل
وبالله تعالى التوفيق ولما انقضى كلامه رحمه الله تعالى على عدد الأقسام
قسام الثلاثة الواجبات والمستحيلات والحائزات مجردة عن الأدلة
اتبع ذلك بذكر الأدلة أولا فلا ارتقاء عما في محل التقدير المختلف
فيه إلى محل المعرفة وهي الجزم المطابق للدليل المتفق على إثبات صاحبه
فبدأ ببداهات وجود الله تعالى فقال **أما حكمه** فصل والخيار ويقال فيها
حكمه تفصيل ويقال فيها حكمه افتتاح والمعنى واحد ونضمن معنى
كانه يقوى معهما يكن من شيء في دار الدنيا فحدث ذلك الشيء دليل على
وجود الله تعالى **برهات وجوده** الواجب له تعالى المستحيل غير موجود
فحدث العالم وهو كل ما سوى الله تعالى وسمي بذلك لأنه الناظر فيه
نظرا صحيحا يحصل له العلم بوجود الله تعالى وصفاته وهذا مما يسمى الطابع
لما يطبع به والخاص لما يختص به **فلا تروى** يمكن له أي للعالم **حدث** أي
فأحدثه بل لا يتقوى من المفهوم إلى المنطوق والذي هو أقوى وأبلغ

ن

في الدلالة كما لا يقول لو لم يكن له محدث مطلقا او حدث بنفسه ومثله
الاضراب في الاشتغال الى ما هو ابلغ واقوى قول المؤلف في صفري الصغير
بل يكون وجوده مستحيلا وقوله في هذه المقيدة بل ذلك مما يزيد فيها
ويحتمل ان يكون لفظ بل للابطال وذلك لان ما قال لو لم يكن محدث
واراد بالمحدث المبين للحوادث للدلالة على ان الكلام عليه واحتمل ان
يكون حدث لنفسه اي ان يكون حدث لنفسه قال بل حدث لنفسه
كما لا يقول لو لم يكن له محدث مبين وحدث لنفسه لزم كذا وكذا بل
حدث لنفسه يريد وجد لنفسه من غير محدث لا ان وجد لنفسه
لما يلزم عليه من كونه فاعلاما مفعولا **لزم** ان لو وجد لنفسه **ان يكون**
احد الامرين يعني بهما الرجوع والعدل **المستأويين** في قلوب العالم لها
عقلا واليه ذهب كثير من المحققين وذهب اخرون الى انه العدم بمراد
لاصال التوفيق وعدم اقتضاه الى سبب وايضا كان فالترجيح بلا مرجح
محال كما اشار اليه بقوله **مسما** **والصاحبة** اي العدم من جهة القبول
المذكور **راخا عليه** اي على عدمه لتحقق العالم بالوجود **بلا سبب** اي
مرجح وهو اي الرجحان بلا مرجح محال لا يتصور في العقل بوجوب الرجوع
ولم ير في العقل انه قال ليس للعالم رب يستند اليه ويصدق عنه وجوده
الحاق بغير اختلاف يتناهي العلم بوجوده تعالى ضروري واليه ذهب
الامام فخر الاسلام او نظري واليه ذهب امام الحرمين وجماعة وهو الحق
الا انه بنظر قريب لا يقتصر الى كبريات بل ومن لوازم حدوث العالم حدوث
اختصاص كل فرد من افرادها ايضا بزمان ومكان ومقدار وصفات و
وكل هذه الخمسة ايضا برهان على وجوده تبارك وتعالى لانه لو وجد
لزم منه ما تقدم في الرجحان بلا مرجح وذلك ايضا محال فثبت ان الاولى
استدلال على اربعة اقسام الاولى الاستدلال بالحوادث على القديم كالاستدلال
بحدوث العالم على وجود الله تعالى واليه اشار المؤلف نقضا لله بقوله
اما برهان وجوده تعالى فحدوث العالم والثاني الاستدلال بالحوادث على
الحادث كالاستدلال بحدوث الاعراض على حدوث الاجرام واليه اشار
المؤلف بقوله ودليل حدوث العالم ملازمة للاعراض للحادث والثالث
الاستدلال بالقديم على القديم كالاستدلال بالقديم ذاتا على قدم صفاته
واليه اشار المؤلف بقوله اما برهان وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام

فالكتاب

فالكتاب والرابع الاستدلال بالقديم على الحادث وهو مذهب الصوفية
الثانية يحكي ان الامام فخر الاسلام مر بامرأة في جماعة من الناس فقال للناس
للمرأة هذا الرجل يقيم على وجود الله لاني لست اعرفه ما اقا عليه
دليلا واحدا واعلم ان حقيقة البرهان هو الدليل المركب من مقدمتين
ضرورية في نفسها او متضمنة في الاستدلال عليهما الى علم ضروري ثنائي
المقدمتين الضروريتين ابتد كقولك الواحد نصف الاثنين وكل ما كان
نصف الاثنين فهو ربع الاربعة ينتج الواحد ربع الاربعة ومثالي المقدمتين
النظريتين قولك العالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث ينتج العالم لا بد
له من محدث والبرهان لخص في الدليل لانه البرهان لا يكون الا عقليا بخلاف
الدليل فان يكون عقليا وعقليا والبرهان يقال فيه الدليل وتقتضي الد
ووحد الدليل والوجه الذي يدرك منه الدليل قال لدليل العالم وتقتضي الدليل
حدوثه ووجه الدليل افتقاره الى موجد او جده والوجه الذي يدرك منه
الدليل استحالة وجوده بدون موجد والبرهان مشتق في البرهان الذي هو
القطع تقوى العرب برهنت العود يعني اذا قطعته وقيل مشتق من البرهان
الذي هو البياض تقوى العرب امرأة بن هاشم يعني يرضا وقيل مشتق من
البرهنة ولما ذكر المؤلف رحمه الله ان حدوث العالم دليل على وجوب
وجوده تعالى ذكر دليل حدوث العالم فقال **ودليل حدوث العالم** اي
اجرام العالم في كلامه حذف والتقدير حدوث اجرام العالم والاولى لان
استدلال على الشيء بنفسه لانه المؤلف استدل على حدوث الاجرام بحدوث
الاعراض والمراد بالدليل ما كان قطعيا منه بقريته انه المطلوب في المقام
اليقين فهو عام واريد بالخصوص **ملازمة للاعراض للحادث** التي لا
تتق زمانين المتفقين الى الاجرام لتقوم بها والى الخصم اي الفاعل لها
حركة وهي تتقالي الحزم من حيث الى اخر **وسكون** وهو ثبوت الحزم في الحيز
وغيرهما وهو الاجتماع والافتراق وما هو مراد كالا لوانه ونما هو تقوى
كالحيوة والحواشي الخمسة واضدادها وكل عرض في وقت يعقده عرض
اخر في الوقت الثاني اما مشكك لتبقى صورته الخاصة منه وفيه مما تلهي
بقاء صورته وهكذا وانما ما يقرب منه غوا وتلاشيا وانما ما يخالف في
حالي انعدامه وكل هذا الاعراض حادث والاجرام ملازمة لها **وملازمة**
الحادث حادث يعني ان الاجرام الملازمة للاعراض للحادث حادثه تنالها

دليل

واقصر المؤلف على الحركة والسكون لأن معرفة ملازمة الحركية لها ضرورة
لحل عاقل فانه قلت اذا اتقنرات الدلالة على وجود المؤثر متوقفة على اقامة
الدليل على حدوثه لاثره والموقف على الشيء يجب ان يكون متاخرا عند
فما بال المؤلف عكس الجواب كلامه انما ترجع بالقصد لا والى اقامة الدليل
على وجود المؤثر اذ المقصود هنا اقامة الدليل على وجود المؤثر بل على ما
تقدم في الصفات والمكان لا يتم الا باقامة الدليل على حدوثه لا ان
اتبع به وجها صله الاستدلال بحدوث احد المتلازمين على حدوث
الآخر وهذا الدليل ينبغي عند فهم على سبعة اصول الاولى اثبات زائد على
الاجرام يتصرف به الثاني ابطال قيامه بنفسه الثالث ابطال انتقاله لعدم
التقديم الرابع ابطال كونه وظهوره الخامس اثبات استحالة عدم التقديم
السادس اثبات كون الاجرام لا تتقن عن ذلك الزائد لسابع اثبات استحالة
حوادث لا اولى لها ودليلها باختصاصا رابعا الاولى وهو اثبات زائد على
الذات فهو ضروري لا ياتي على عاقل بحسب في ذاته معاني زائدة عليها واما
الثاني وهو عدم قيامه بنفسه والثالث وهو عدم انتقاله فلا نه لقيام
العرض بنفسه وانتقل لادى الى قلب الحقائق فانه الحركة مثلا هي انتقالي
الجوهر فلما انتقلت هي واقامت بنفسها لادى الى قلب الحقيقة وهو ثابت
واما الرابع وهو السكون والظهور فلا نه يودي الى اجتماع الضدين لأن
الحركة اذا لم تكن مثلا والسكون كامن فيه حالة حركة اجتمعت ضدان في محل
واحد واما الخامس وهو استحالة عدم التقديم فلا نه لو انعدم لكان
وجوده جائزا والجائز لا يكون وجوده الاحادنا واما السادس وهو
عدم انتقال الاجرام عن ذلك الزائد فهو ضروري لا يعقل كون الجرم
منفكا عن كونه متحركا او ساكنا مثلا واما السابع وهو
استحالة حوادث لا اولى لها فتعقوب كما كانت كل فرد منها حادثا في نفسه
فعدم جميعها ثابت في الازل هذه بنده تحصل ليك العرض بها يتقن
ووجد انقضاء حدوث العالم على هذه السبعة ان دليله راجع الى الاستدلال
ستدل لا بحدوثه واجدا متلازمين على حدوثه الآخر واحتجنا الى زائد
على الذات والى حدوثه ونستدل به على حدوثه ملازمة والى كون
جرام لا تتقن عند اثبات التلازم حتى يلزم من حدوثه حدوثا حادوث
الآخر واحتجنا الى اثبات استحالة حوادث لا اولى لها لكن الاصل الثاني

وهو

وهو حدوث الثاني ينبغي على ابطال السكون والظهور وابطال قيامه
بنفسه وابطال انتقاله واثبات استحالة عدم التقديم فمعه اربعة وثلاثون
الاول مجموع سبعة وانظر الوسطى وشرحها ولا بد فقد اجاب غاية وبين
المسئلة غاية البيان فانه قلنا ندعي ان العالم موجودا ليس بحدوث
لا عرض فاما دليله على حدوثه فالجواب انه العالم منحصر في الجوهر والاعراض
اذ لو كان منه ما ليس كذلك لزم ان يشترك الله في التنزيه عن الجواهر
والاعراض وهو مخصص وصفه والمشاركة في الاخص ترجح المشاركة في
الاعم فيكون له وبرهات الوحدة اثباته يتفقد الا ان هذا الدليل ضعيف و
التحقيق عند المقترح الوقف عن اثباته وتقيده ودليل حدوثه على تقدير
وجوده انه لا يجوز ان يكون له البرهات الوحدة اثباته واذ لم يكن لها
فقد دلت السنة وانفقد الاجماع انه القديم واحد وهو الله تعالى وصفا
فلا جرم يكون حادثا والله الموفق للمصواب فائدة نفسه الاستدلال
بحدوث الجوهر قيل طريقة الخليل صلوات الرحمن عليه حيث قال
لا احب الا فدين وحيث راي القم فوقف الا فقه بعد كونه تحت علم انه متقن
وكل متغير حادث فعمل انه حادث وكل حادث بحالته يكون له صانع
كما يشهد به البديهة والاستدلال بالاعراض يقتضية الى محالها
الكلم صلوات الرؤف عليه حيث قال ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم
هدى ابي عطاه صورته الخاصة وشكل المعين المطابق للحكمة والمنفعة
الميتوبة واما طريقة الجيب صلوات الله عليه فالشهود والعيان حيث
اجتمع لله بخضرة قاب قوسين حيث لا كيف ولا اين قال المؤلف نفعا الله
به في شرحه الوسطى قال بعض الامم من حقق حدوث العالم باصوره وعرف
كيف يستدل به على وجوده مولانا جلال وعرفه من ما يجب في حقه تعالى
وما يستحيل وما يكون فهو من السخاير في العلم ومن يرتفع في الجنان در
عالية فله سبحانه الخمد والمجد على هذه النعمة انتهى وما ذكره دليل حدوث
الاجرام بحدوث الاعراض ذكره هذا دليل حدوث الاعراض فقاى **ودليل**
حدوث الاعراض مشاهدة معاينة **تقهرها** لانه المعاني قد تشهد
وقد قال العلامة السعدا البصري ركن الحسن والقيم **من عدم الى**
وجود ومن وجود الى عدم ومنه سقم الى صحة ومن صحة الى سقم وما بينهما
تما هو متقارب لهما الى غير ذلك تمة واما الدليل النقلي على وجوب وجوده

وهو

تعالى فقولته تعالى ذلك بانه الله هو الحق اي الثابت الوجود وكما فرغ من
الوجود شمع في برهانه القدر فقال **واما برهانه اي دليل وجوب التقدم**
الذي له تعالى فلا تعالى الواجب له الوجود السابق برهانه ولا تعلق
لوم بكون سبحانه وتعالى **قد** قديما واجيئا اذ لا يتصور في العقل عدم
برهانه الوجود **لكان** حادنا يجوز في حق الوجود والمعدم **فيقتصر** اي يحتاج
الى **المحدث** اي فاعل وان كان المحدث كذلك فيحتاج الى محدث اخر فيلزم
فيه ما لزم في الذي قبله من الافتقار الى محدث اخر واصل جرافيل **بذلك**
اما الله ووجه حقيقته توقف الشيء على نفسه بمرتبة او مراتب كان المعدوم
مختصرا **والفلسف** ان لم يكن مختصرا وحقيقة التسلسل هو ترتيب امور
غير متناهية واستحالة تها تها لانه لا دور يلزم عليه تقديم كل محدث
على اخر وتأخره عنه وذلك جمع بين المتناهيين لا محالة ولانه التسلسل يؤول
الى فراغ ما لا نهاية له وذلك لا يتقبل واذا استحال الحدوث على مولانا اجل
وعز وجب له التقدم وهو المطلوب فابده كثيرا يستعمل المتكلمين هم جرافيل
قال عياض في المشارقي وقال ابن الانباري في معنى علم اقبل وجرافيل
وهو ترك الابل والغنم تدعى والغنم يسير او تبتسر في سيرهم وانتصاب
جرافيل ثلاثة اوجه المصدركانهم قالوا هاجر واجر والحاي والتبصر
ثمة **واما الدليل** النقلي على وجوب قدمه تعالى فقولته تعالى هو الاوتي
والاخر وقوله صلى الله عليه وسلم انت الاوتي فليس قبلك شيء وانت الاخر
فليس بعدك شيء الحديث كما في سنن الترمذي وكما فرغ من برهانه التقدم
شرع في برهانه البقا فقال **واما برهانه اي دليل وجوب البقا الذي**
له تعالى الذي لا يتصور في العقل عدمه بوجبه الوجود **فلا** تعالى الواجب
له التقدم السابق برهانه ولا تعلق **لوان** اي لو صح وجازانه **بحق**
اي يطر عليه تعالى **العدم** اي الفناء بعد الوجود **لان** انتفاء **اولا**
التقدم الواجب له تبارك وتعالى ذوات كل موجود **لكان** وجوده تبارك
وتعالى في اي حيث لم يوفق العدم وانتفاء التقدم يصير اي يكون **حاي** اي
في العقل وجوده وعدمه ومما ثلها سواء **لا** واجيئا تعالى علاه **والجاف** اي
يكون وجوده متصورا في العقل **الاحاد** ثانيا اي مسبوقة بالعدم **كيف** اي
يكون تعالى حادنا **وقد سبق** قريبا في البرهانه السابق **وجوب قدمه**
تبارك وتعالى فاذا يجب بقاوه كما وجب قدمه جل وعلا وكيف استقام

على جهة الانكار والتعجب وابطال الدعوة الخضم تامة **واما الدليل** النقلي
على وجوب بقائه تعالى فقولته تعالى كل شيء هالك الا وجهه وقوله تعالى كل
شيء عليها فانه ويبقى وجه ربك وكما فرغ من برهانه البقا شرع في برهانه
مخالفة تعالى للحوادث فقال **واما برهانه اي دليل وجوب مخالفة** اي عدم
مماثلته تعالى بوجبه الوجود **للحوادث** المختصرة في الحيواني والزمانى و
الحكائى من الاجرام المقترة الى المؤثرات ابتداء او داما **اللازم** لها حينها
منها تامة مركبة كانت او بسيطة ومنه الاعراض المقترة الى الذات
والمؤثر مع عدم بقائها زمانين **فلا** تعالى الواجب له البقا السابق
ولا تعلق **لوان** اي شابه شيئا اي بعضا منها اي من الحوادث ولعل
بوجه في ذاتها وفي صفاتها او في فعاله **لكان** حادنا والحادث اما ان يكون
جراما مختصرا للتركيب قايلا واسما جساما مركبا يصح انقسامه تقفلا واتصاله
وانفصاله مستقرا ومتقبلا **واما** عرضا لا يبقى زمانين ويقتصر الى فاعل وذا
ويقوم اتصالا الى غيره ذلك مما هو لازم للحوادث فلو انصف شيئا لوانها
لكان منها تامة ذاتا الملية وصفاته المرفعة وفعالها المذمومة وما
لما عي مثلها **كيف** يا محبا يتصور ذلك **وقد سبق** في البراهين السابقة **وجوب**
قدمه الذي **وبقائه** الشريدي تامة **واما الدليل** النقلي على وجوب مخالفة
للحوادث قوله تعالى ليس بكنهه شيء وهو السميع البصير وكما فرغ من برهانه
مخالفة للحوادث شرع في برهانه قيامه تعالى بنفسه فقال **واما برهانه**
اي دليل **وجوب قيامه تعالى بنفسه** اي يستقنؤه مطلقا على كل ما سواه
فلا تبارك وتعالى الواجب له مخالفة تعالى للحوادث السابق ببرهانه
لانه تعالى **لوا** اي فنقر الى محل اي ذات اخرى يقوم بها سواء ذات الملية
لكان تعالى **صفة** لتلك الذات وادلكا صفة لتلك الذات لم يكن بالالهية
اولى من محله بل محله اولى بها وان انفردت الصفة بالالهية والحقا
من كونهما عالمه بكل معلوم قدرة على كل ممكن مريدة حية الى اخر صفات الله تعالى
والحال الذي قامت به لم يتصف بشيء من ذلك لزم ان يجوز قيام الصفة بحال ولا
يتصف ذلك المحل بحكم تلك الصفة وذلك الحاي والى هذا اشار بقوله المؤلف
والصفة لا تتصف بصفات المعاني وهي القدرة والارادة والعلم والحيوة
والسمع والبصر والكلام **ولا** بالصفات **المعنوية** السبع المنقطة ايضا وهي
كونه تعالى قادر ومريد وعالم وحي وسميع وبصير ومكلم لانه لو

م

ن

ت

يستلزم اقتضائها الى الفاعل المخصص فيلزم جحد ومنه الا للعين للزوم اتصافها
بالصفة الحادثة وما لازم الحادثة كانت حادثة ضرورة ومنه انه لو تعلل الاله
فيما الى غير نهاية فيلزم دخول ما لانهاية له في الوجود وهو محال وايضا الى
نعيانه فيلزم الاحتياج الى المخصص ويلزم الحدوث والاله لا يكون الا قدما
فتعين وجوب التعرّف من لا اجل وعينه بالوجود في ذاته وصفاته وافعاله
وهو المطلوب وبعد اعتراف ان لا تاتى قدرته في شيء من افعالنا ولا لازم
ما تقدم بل الاعتقاد الصحيح ان الله تعالى خالق لمباداة قدرة على افعالهم
الاختيارية تتقارنها وتوثر فيها وانما الموتر هو الله تعالى وحده والقدر
توجد لا فاعلا الاختيارية عند هالها لا تاتى بالانفس الى الاحراق والله الموقر
واعلم ان المذاهب في افعال العباد ثلاثة مذهب الخبرية وهو انما بالقدر
الحادثة والافعال كلها موجودة عندهم بالقدرية الازلية من غير مقارنة لعدم
حادثة ومذهب القدرية وهو ان العباد يختار افعاله على وفق ارادته
بالقدرة الحادثة بقوله او مباشرة ومذهب اهل السنة وهو ان الموجد
لا فاعلا العباد هو الله وحده غير ان الاختيارية منها تتقارنها قدرته حادثة
من غير تاتى لغيرها افعالا وانما قلنا بوجود قدرته مقارنة لما جحد من
الفرق الضميري بين حركة الاضطراب وبين حركة الاختيار ولا فرق
بينهما بعد النظر التام الاكون الاختيارية مقترنة بقدرته حادثة فيجب
صاحبها سببا للفعل على خلاف الاضطراب وعنه تتلق هذه القدرة غير
اصل الشبهة بالكسب وهو متعلق بالتطريف الشرعي وامارة على التوبة والشرع
شرعا ولا يخفى في بطلان المذهبين لا واما فيه من جهة الضرورة والثنائي
لما عرفت في برهان الوجودانية فتتفق مذهب اهل السنة بين هذين
المذاهبين الفاسدين فهو قد خربا بين فريش وديم لبيان خالصا
بقا للشاربين تنقية واما الدليل النقلى على وجوب الوجودانية فقوله
تعالى وما كان معكم له اذ الذوب كل اليه بما خلق ولعل بعضهم على بعض
سبحان الله عما يصفون والعلم اله واحد لا اله الا هو الرحمن الرحيم ولما
فرغ من برهان الوجودانية وهي احدى الصفات السلبية شرع يبرهن
على صفات المعاني ويدل بالقدرية واخواتها فقال **واما برهانه** اي دليل
وجوب اتصافه تعالى بالقدرة الازلية المتكافئة بها ايجاد كل شيء **والا**
راوة الازلية المخصصة لكل شيء **والعلم** الازلي المنكشف به له تعالى لكل شيء

والحيوة

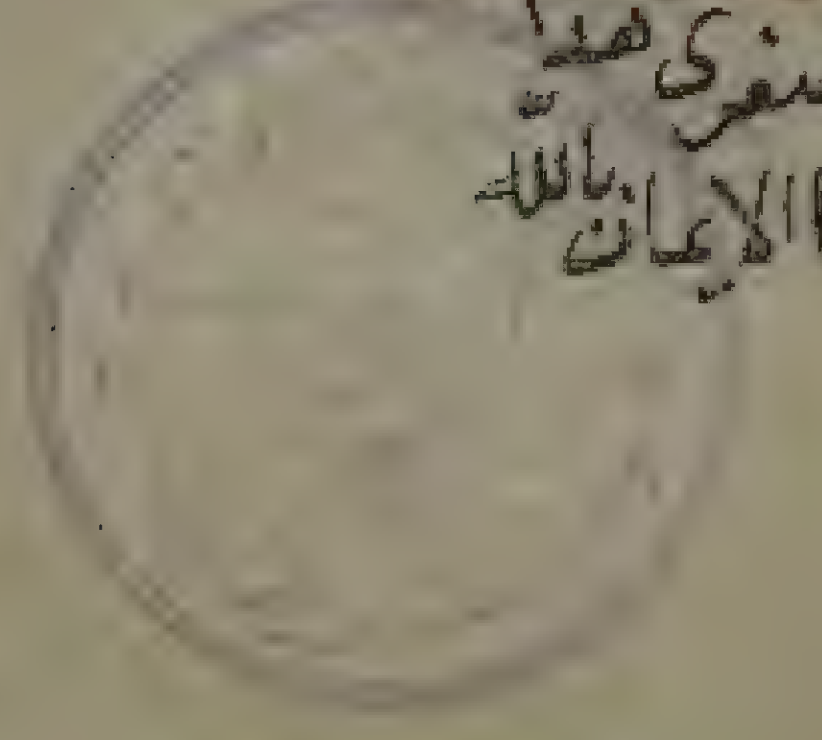
والحيوة الازلية التي لا تتعلق بشيء سوى ذات الحي بعينه وكذا يكون تعالى قادرا
ومريد او عالما وحيث **فلا** نه تعالى الواجب له الوجودانية السابق برهانها
ولا نه تعالى **وانت** في **منها** لازم اتصافه تبارك وتعالى بصفاته واذا اتصف
بصفاته قدس كما **ويجد** في **الحادث** للزوم عجزه عن لتوقف وجود الشيء
دنيا واخرى على القدرة والقدرية على الارادة والارادة على العلم والعلم على
تقوم به الحيوة اذ هي شرط في اتصافه تعالى بكل صفاته ويلزم من اتصافها
انها ليست بواجبة لذاته وقد تقدم بيان وجوبها للمحتتم به جوازها و
استحالتها لما يلزم على ذلك من النقصان الحاصل في الكمالات الحقيقية فان
قلت لما جمع المؤلف رحمه الله تعالى هذه الصفات في برهان واحد فالحجاب
انما جمعها لاجل اتحاد اللازم على نفي كل واحدة منها وهي نفي وجود شيء من
الحوادث ولتوقف وجود الحوادث عليها فيفتقر على الوجود الاولي وهو
اتحادها في اللازم ببيان الملازمة بين نفي كل واحدة منها او شيء من
لوازمها وهو عمومها وقد مضى وبها ونفي وجود شيء من الحوادث يستلزم
وجود المتوقف بدون المتوقف عليه واعلم ان هذا البرهان الذي ذكر
المؤلف في اصل العقيدة يؤخذ من اربعة امور وجود هذه الصفات و
وجوب القدم والبقا لها وجوب وحدتها وجوب عموم التعلق
للتعلق منها وقد اشار في اصل العقيدة الى ان البرهان الذي ذكره هو
لهذه المطالبات اربعة اما الوجود والوجوب والقدم والبقا والوحدانية
فقد اشار اليها بقوله وجوب اتصافه تعالى بالقدرة اذ الوجوب لهذه الصفات
يستلزم وجودها وقد مضى وبها ونفي وجودها ونفي المطالب الرابع وهو
عموم التعلق للتعلق منها بالالف واللام التي ادخلها على صفة القدرة وما
بعد هاتين الصفات فانها للعهد والمعهود الصفات الذي فسر تعلقها فيما
سبق وبالله التوفيق تنقح واما الدليل النقلى على وجوب اتصافه تعالى
بالقدرة والارادة والعلم والحيوة فقوله تعالى قل هو القادر وهو على كل شيء قدير
وفي الارادة قوله تعالى ورحمتي وسعت كل شيء ورحمة هي الارادة او ملزم بها
قاله الابام البكي وفي العلم قوله تعالى عالم الغيب والشهادة وهو بكل شيء
عليم وفي الحيوة قوله تعالى لا اله الا هو الحي القيوم ولما فرغ من برهان
القدرة واخبرتها شرع في برهان وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام
فقال **اما برهان** اي دليل **وجوب السمع** له تعالى **والبصر** **والكلام** يعني

وكذا كونه تعالى سميعاً وبصيراً وتعالى عما يشركون **فالكلام** المنزلي على رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا يخفى من المتعبد بتلاوة والمراد به القرآن **والسنة** المحقة
في النبي المرسل **والاجماع** المحرر لعلماء الإسلام والمسلمين الذين على قولهم
يعبرون أمثال الكتاب فتعبرون تعالى ليس كشدة شيء وهو السميع البصير وقوله تعالى
وكلم الله موسى تكليماً وأما السنة فتقول صلى الله عليه وسلم يا أيها الناس
ارفعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصحاً ولا أنجى ولا أبغى ولا غنياً ولكن تدعون
سميماً بصيراً متكليماً وهو معكم وأما الاجماع فقد اجمعت السنة الصالحة قبل
ظهور النبوة على وصفه تعالى بالصفات الثلاث وأما علمه بالصفات هذه
الصفات وتنبه به الكلام على الحرف والصفات والتقديم والتأخير والكلية
والبعضية وسائر أنواع التغيرات وتقدم يسره في جميع لوازم صفات الجود
فهو بالعقل قطعاً في ثلث الكلام اثبات بالدليل السمي وراذيلهم توفيق
على صدق الرسول لا يبر وهو على الحجة وهي على ثبوت الكلام بناء على
دلائله على صدق الرسول وضعيفة كما اختاره البعض لتبين لها منة قوله
صدق عبد في فيما سألني عن ذلك دور واجب باختيارها عقلية أو عادة
وعلى تسليم أنها بمنزلة الوضعية قلنا ان كلام الله تعالى ثابت باخبار الرسل
والعلم بصدق الرسل لا يتوقف على العلم بكونه متكليماً لأنهم يعلمون انه لا يجوز
ظهور الحجة على يد الكذاب علمنا صدق سواه علمنا كلام الله أو لم نعلم
واعلم ان عقائد الأيمان بالنسبة إلى الاستدلال على أربعة أقسام قسم يستدل
عليه بالدليل العقلي وهو ما يتوقف عليه دلالة الحجة كالقدرة والآرادة
والعلم والحياة وقسم يستدل عليه بالدليل الشرعي وهو كل ما لا يتوقف
عليه دلالة الحجة ويرجع إلى وقوع جاز كحواكي الآخرة جملة وتقصيلاً
وقسم يستدل عليه بالدليل العقلي والشرعي ولكن الدليل الشرعي قد قوي
وهو ما لا يتوقف عليه دلالة الحجة ولا يرجع إلى وقوع جاز كالسمع والابصار
والكلام وقسم يختلف هل هو من الآيات لا يثبت إلا بالعقل أو من الآيات
أي يثبت بالسمع وبالعقل كما لو وجد آية في نزول اختلاف هل يكتفي فيها بالسمع
بناء على عدم توقف دلالة الحجة عليها في علم الناظر ولا يثبت العقل مع
تقدم الدليل على ما لا يثبت العقل على وجوب التعمل تعالى والبصر و
الكلام وكونه تعالى سميعاً وبصيراً وتعالى عما يشركون **فالكلام** المنزلي
لأنه لا يتوقف على اجابته **لزم ان يتصف سبحانه** يا ضدادها

المعلوم

المعلوم كل منها متقابل **وهي** أي ضدادها **تعالى** تنافي في محال ونقائص بصفة
واحدة لأنه ممنوع من التصرف إذ هو جميع لا نظيره في الاحاد **والنقص** عقلي
تعالى محال لا يتصور جوارحه في حقه سبحانه فانه تعالى لو اتصف بالنقص
لزم احتياجه إلى غيره فعدم ذلك النقص ويوجد له الجاهل وذلك يستلزم
حدوثه تعالى لأنه القابل للحادث حادث وأيضاً لو اتصف تعالى بشيء
من تلك النقائص لزم ان يكون بعض مخلوق قد اكمل منه سلامة كغيره من
المخلوقين منها ويستحيل ان يكون المخلوق اشرف من خالقه تعالى وتقدم
في ذلك ولما انتهى الكلام على الوجوبات والمستحالات شرع في ذكر الجائز
فتعالى **واما برهان** أي دليل **كونه فعل المحركات** أي إيجاد الكائنات
التي يصح في العقل وجودها وعدمها **تعالى** أي بقاؤها على
عدمها حسب رادته واختياره سبحانه **جائز في حقه تعالى** لا مستحلاً ولا
واجباً **فلا** سبحانه **لو وجب عليه** تعالى شيء منها كالصلاح لها والاصح
في حقه وتقدم عاصيها وأما بطلانها وارسلها إلى غير ذلك
مما تقدم **عقلاً** أي لا يتصور في العقل عدمه في العقل **واستحالة** عليه تعالى
عقلاً أي لا يتصور وجوده في العقل **لا نقاب محكم** أي ذلك الشيء الذي
يصح في العقل وجوده وعدمه **واجباً** أي لا يتصور في العقل لا وجوده **أو**
مستحلاً أي لا يتصور في العقل الإعدام **وذلك** الانقلاب **لا يعقل** تصور
لا متنازع انقلاب الحقائق فانه قلت لا يلزم من وجوب وجوده أو وجوب
استحالة قلب الحقائق إذ يدعي الخصم مثلاً انه ممكن لذاته واجبة لعارض
ومستحيل كذلك والعارض المصلحة التي في فعله وتركه وباتجاهه فالو
العارض لا يثبت في الامكان الذي فالجواب انه لم يثبت لكونه وجوبه
أو استحالة عارضة وجب فتبين حمله على الوجوب والاستحالة الذي
وج يلزم قلب الحقائق ويثبت عدم ظهور وجوبه ان تلك المصلحة
التي ادعى الخصم أنها سبب لوجوبه والاستحالة مبينة على أصل فاسد
وهو محسنت والتفريق العقلاني والمبني على الفاسد فاسد قطعاً وكما
فرغ من اللهيات وما يتعلق بها شرع في السموات وما يتعلق بها فتعالى
واما الرسل المؤيدون بالمعجزات من الله تعالى **عليهم الصلاة والسلام**
مادام الدوام قاي المولف بحمد الله تعالى في شرح صفات الصفات
هو الجزء الثاني من الايمان مركب من جزئين احدهما الايمان بالله

جواب
تبيين



تعالى وهو حديث النفس التابع للمعرفة بما يجب له وما يستحيل وما يجوز والثاني
الآيات بالرسول عليهم الصلاة والسلام وهو حديث النفس التابع للمعرفة
بما يجب لهم وما يجوز وما يستحيل وما كان الجز الثاني موقوفا على الجز الأول
وإنما يعرف ويحصل بعد معرفته قدم احتساب الكلام على الجز الأول قبل الكلام
على الجز الثاني انتهى وهو معنى قول بعضهم إنما قدم هذا لآخره لأن بنيت
النبوات فتبع نبوت الأنبياء والرسول جميع رسول فهو بمعنى مفعول **درا**
ما خورنا من الاسترسال وهو التتابع كما في جمل الناس رسالا إذا تتبع بعضهم
بعضا كما ذكرتم تكريم التبليغ والزمنا الأمانة اتباعا وما من الرسالة وهي
لغة السفارة وشرف السفارة أنسان حرد ذكرنا بالغ عاقل بين الله تعالى وبين
أولي التكليف من خلقه صليهما الله تعالى ليبلغهم عنه ما أرسل به إليهم من
الأحكام التي أمره الله تعالى بتبليغها إليهم ليتزج بها عنهم علمهم فيما قصرت
عنده عقولهم من مصالح الدنيا والآخرة سيرا كان له كتاب أو لا ولد لك لثرت
الرسول وقلت الكتب فأتت الرسول ثلاث مائة وثلاثة عشر والكث ما ترو
اربعة عشر والنبى عز وود وذا انسان بالغ حرد ذكر نبى آدم اوحى اليه بشرع الله
بتبليغهم لا فهو اعم مطلقا على الاصح من الرسول فأتت قلت اى فائدة
في ذكر غير النبى صلى الله عليه وسلم من الرسول ما أتت الأمانة به وما جاء به تبليغ
الآيات بهم قلت فائدة زيادة البيان التي تحصل بالتفصيل الذي هو المطلوب
في عقائد الآيات ثم النبوة والرسالة ليست ذاتا ولا وصفا ذاتيا ولا مكتسبة
لبنى فلو كانت ذاتية لما عقل يدونها حقيقة صفة النفس هي التي لا تقبل الذات
بدونها ولو كانت مكتسبة لاكتسبها كل من سعى في تحصيلها وإنما هي فضل
من الله تعالى يخص بهامة نبيه وليس مجرد الوحي هو عين النبوة فلو كانت كذلك
لكان كل من أوحى اليه نبيا فترحم اوحى اليها وليست بنسبة وكذا الرجل الذي
وقف على مثل رجبته لين وراخاه في الله فقال لرجل بل أنت الله يعلمك الله
يحبك لحبك أخيك في الله وإنما النبوة هي كما د الله تعالى لبعض عباده حكما
أنشاء واعلم أن الناس في تفضيلهم الأنبياء على ثلاثة أقسام مفردة ومفردة
وهما الحيات ومتوسط وهو التامحي بقول الله تعالى وبعث الرسل عليهم
الصلاة والسلام في الجانيات عند أهل السنة وأوجبته المعتزلة على
اصولهم القاسد بوجوب مراعاة الصلاح والاصلاح والحالته البراهمة لأجل
الحسين والتبليغ العقلية ولا غناء في هو سيم وكفرهم ودليله البعث

فعلهم

فعلهم انما الله تعالى وقد عرفت انه لا يجب عليه فعل ممكن ولا تركه ونحو
مكلفون بمعرفة الرسول عليهم الصلاة والسلام لا يتم إيماننا إلا بذلك ولا
يحصل لنا الإيمان إلا بمعرفة ما يجب لهم وما يستحيل وما يجوز **فيجب في حقيهم**
ثلاث صفات لا يتصور في العقل جوازها ولا استحالتها وهي **الصدق**
لهم وهو مطابقة الخبر لما في نفس الامر وفاق الاعتقاد كقولك تسنى لا أشتر
لقدره العبد ولا كان يصدر ذلك القول من المعتزلة بخبرت أهل السنة
على سبيل التخي لبدعته وأورد على الحد لنوم الدور بأخذهم الصدق في حد
الخبر حيث قال الخبر ما يحتمل الصدق والكذب لذاته ويجازى بان التعريف
المذكور لغطي وقد صرحوا بأن التعاريف اللفظية لا يرة عليها الدور
فأفهم **والصفة الثانية** في الصفات الواجبة في حق الرسول عليهم الصلاة
والسلام **الأمانة** فيهم وهي حفظ الجوارح الظاهرة والباطنة ولوفي
حالي الصفر في تبليغهم عنى عنه نفى تحريم أو كراهة وسي صاحبها أمينا
للأمانة في جهته من الخالفة لما حذر وأوصى به **والصفة الثالثة** الواجبة
لهم عليهم الصلاة والسلام **تبليغ ما أوحى إليهم** **والتبليغ للخلق**
الأحكام الشرعية اعتقاديا كانت وعمليا وغيرها على المناطات لمصلحة
للإجماع على عصمتهم من كتمان الرسالة والتقصير في التبليغ ولو في وقت
الخوف وتبليغهم للخلق هو أيضا لهم بما قول الحق وأفعالهم وسكوتهم وما
ذكره المؤلف رحمه الله تعالى من شروط عقلية للنبوة وشروطها الشرعية
والعادية البشرية والحرية والذكورية وتعالى العقل والذكاء وقوة الرأي ولو
في الصبا لمعيسى ونحوي عليها الصلاة والسلام والسلامة عن كل ما يمتنع
عن الاتباع حين النبوة ومنها كونه أعلم من جميع نبي الله بالحكم الشرعية
المبعوث بها أصليته وفرعية واختلافوا في اشتراط البلوغ مع اتفاقهم
على جواز أن يبعث الله نبيا صغيرا لكنهم اختلفوا في الوقوع وعدمه
فذهب إلى الأول الخبر الرازي مستند إلى نبى يحيى وعيسى عليها الصلاة
والسلام ومنع ابن العزقي وأخرون وتناولوا الآية على أنها أخبار
عما سيجي لها حصوله لا على ما حصل لها بالفعل والله أعلم وأعلم أن هذه التلا
لاستقدا أنها الفاظ مترادفة يستغنى بأحد ما عاخر ولكن في ذلك وتفصيل
وبيان التفصيل ان يقال فالواجب لا أن يزيد على الأمانة بمنع الكذب من
ويزيد على التبليغ بمنع الزيادة على ما أمره وتبليغهم عما أوتينا وتزيد

تة

الامانة على الصدق يمنع وقوع المخالفة في غير كذب المسامحة وعلى التبليغ يمنع
 المخالفة في غير التبليغ ويمنع التبليغ على الصدق يمنع ترك شيء مما امروا
 بتبليغه عند أو أو يسببنا مع لزوم الصدق فيما يلزمه ذلك ويمنع على
 الامانة يمنع ترك شيء مما امروا بتبليغه يسببنا ولا يخفى عليك بعد هذا
 ما شئت في الدلالة وما يشترط فيه اثبات منها دونه الثالث وما
 يزيد كل واحد منها على الآخر الباقين ثم شرع في ثاني اقسام الحكم العقلي المتعلقة
 بالرسول عليهم الصلاة والسلام فقال **ويستحيل في حقهم عليهم الصلاة**
والسلام اصداد هذه الصفات اي لا يتصور في العقل وجود شيء من
 اصداد الصفات الواجبة لهم المذكورة انفا ومراده بالصدق هنا لفظه و
 اصطلاحا لآلات الصفات وجودية وهي اي لا اصداد ثلاثة ايضا الاولى
الكذب ضد الصدق لفظه واصطلاحا وهو عدم مطابقة الخبر لما في نفس
 الامر خالف الاعتقاد كقول المعتز في العبد خالف افعله الاختيارية او كما
 يصدر ذلك القول من السني بحضرة اهل الاعتزالي على سبيل التحق لستبه
 والصد الثاني **الحياة** ضد الامانة لفظه واصطلاحا يحصل بفعل شيء مما
 اي الذي **نهي عنه** تحريم كفيصة ونظر الى الجنبية وما اشبهه آوي
 كراهة لقراءة القرأت في الركوع والسجود مثلا **واضد الثالث كتمان شيء**
 عن الخلق مما اي من الذي **مر** **والتبليغ للخلق** للمكلفين ضد التبليغ لفظه
 واصطلاحا وكما نعلم من كتمان شيء لئلا يكتفوا به الا عظم صلى الله عليه وسلم
 وعليه قوله تعالى وحقق في نفسك ما الله مبدي ويختص الناس والله احق ان
 تخشاه كيف وقد انزل الله عليه يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك
 رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وقاما
 البعض مفتوت لا قامت الحجة ولا شك في جواز الانعاز عليهم لانه مرض المرض
 يجوز عليهم بخلاف الجنون قليله وكثيره لانه نقص ويحق بذكرهم في
 قط ولم يثبت ان شعيبا كان ضاربا ويعقوب لما حصلت له غشيا و
 وزالت واما السهو فهو ممنوع في الاخبار البلاغية وغيره كما لا قوا الى
 الانشائية ويجوز في الافعال البلاغية وغيرها واما النسيان فهو ممنوع
 في البلاغية قبل تبليغها قولية كانت او فعلية واما بعد التبليغ فيجوز
 نسيان ما ذكر عليهم كحفظه بعد التبليغ وجوب ضبطه على الحيلة ليعمل به
 وليبلغه ولا يمنع عليهم نسيان المسنون مطلقا لا قبل البلوغ ولا بعد

ثم شرع

ثم شرع في ثالث اقسام الحكم العقلي المتعلقة بالانبياء والرسل عليهم الصلاة
 والسلام فقال **ويجوز** وهو ما لم يجب عند العقل شريطة لم ولا يفتنه عنهم
 بل يصح عنده وجوده لهم وعدمه فيجوز عقلا وشرعا **في حقهم اي للرسل**
عليهم الصلاة والسلام خصوصا سيدهم الاعظم **ما اي شيء من الاعمال**
 اي الصفات الحادثة لاحتراز ما في مذهب النصارى في وصفهم عليه
 السلام بالصفة القدسية **البشرية** اي المنسوبة الى البشر وهم بنو آدم سموا
 بذلك لظهور بشرتهم احترازا عما عتقا دلجا صلية انه البشرية تنافي الرسالة
 وذلك الشيء هو الاعراض **التي لا تؤدي الى نقص** ينافي في كمالهم **في مراتبهم** اي
 منازلهم **العلوية** المنزهة عن ذلك احترازا عما عتقا داليهوه ذلهم الله تعالى
 وكثير من جهلة المؤرخين والمفسرين انصاف لانبياء عليهم الصلاة و
 السلام بنقصية المعصية والمكره ونحوها وذلك **كما مر من الخفيف**
نحوه من الاكل والشرب والنوم والتكلم والخوف والجوع والحزن واذابة
 الحاق لهم وغيره من كل عرض بشري ليس محرما ولا مكروها ولا مباحا
 مزريا ولا مريضا ولا مما تقا فيه النفوس ولا مما يؤدي الى الضرر ولا خفا
 في كون الاعراض المودعة للمنفعة كحوز نسبتها اليهم بوجوه لوجوه بل
 نقص العمل على انه في فيهم عليه الصلاة والسلام كان اسود قتل و
 كذلك من عاينه برعاية الغنم او السهو والنسيان او السحر وما اصابه من جرح
 او هزيمة لبعض حيوانه او اذى من عدوه او شدة من زمانه او بالجيل الى
 نساؤه بل كل ما لا يليق بمصدا الجليل نسبته اليه نقص بوجب القتل ولما
 ذكر ما يجب للرسل وما يستحيل وما يجوز في حقهم عقب بمرامهم فقال
اما بيان دليل وجوب صدقهم الواجب لهم **عليهم الصلاة والسلام**
 في دعواهم الرسالة وتبليغهم الى الخلق بعد الدعوة **فلا يتم اي للرسل**
 عليهم الصلاة والسلام **لولا بصدق قوا في ذلك** لانهم الكذب في خبره
 تعالى **لصدق يقربنا اليهم** بالجزء الحاصلة منه لهم **النار لزمه** قوله
صدق عبدي في كل ما يبلغني اذ تصدق الكاذب كذب والكذب على
 الله تعالى محال لانه نقص وقد تقدم برهات امتناع النقص عليه تعالى و
 المحجرات جمع معجزة اسم في علم العجز مؤنث ما خرد في الحجر المقابل للقدرة
 وحقيقة الانحاز وهو مصدر العجزه اذا صيره عاجزا فصبه الله تعالى
 المرسل اليهم عاجزين عن المعارضة ثم استعير هذا لظهور عجزهم ثم حوى

سبحانه

الاسناد عن الباقر وهو الفاعل الحقيقي اذ هو المؤثر حقيقة في جميع العاينين
واسند جازا الى ما هو سبب ظهوره في الخلق اعني الخارق ثم جعل الخلق علم جنس
له وزيدت فيه التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية وقيل ان التاء فيه
للمبالغة كما في علامه ونسابة وهي في اصطلاح المتكلمين امر خارق للمادة
مقروء بالتحدي مع عدم المعارضية قوله امر يتنازل الفعل للمع
مثلا في بين الاصابه وكان شفا قيا القمرا نقيا الشجر وتسميع الخ وانفلاق
البحر وعدم الفعل لعدم احراق النار مثلا لا يراههم عليه السلام واحترق
بالخارق من المعتاد فان يستوي فيه الصادق والكاذب ومن المعتاد
الشجر والشعيرة بالذات المعجزة هي التحيلات التي يفعلها بعضهم واحترق
بقوله مقروء بالتحدي مع لم يقارنه تحدي كالارهاص من الرهص
وسكون الهاء وهو الاساس وهو ما يتقدم بعثت الانبياء وكرامات
الاولياء فانهم لم يتحدوا بها على احداي لم يدعوا لها دليلا على صدقهم
واحترق بقوله مع عدم المعارضية احترق انما يقوى اية رسالتك كما لو
فيما رضى به كذب به بحمل ذلك والتحدي دعوى الرسالة وقد شتم هذا
التعريف على ما اعتبره المحققون في المعجزة من القيود الشبكية التي اولها
انه يكون فعلا لله تعالى او ما يقوم مقامه من الترتيب ليصور كون معتد
منه تعالى للاتي به وثانها ان يكون خارقا للمادة لانه لا يجوز ان يكون
دونه وثالثها ان يكون ظهوره على يد مدعي النبوة ليعلم انه تصديق له
ورابعها ان يكون مقارنا لدعوى حقيقة او حكما لانه شهادة قري
لا تكون قبل الدعوى وخامسها ان يكون موافقا للدعوى فان الخالف
لا يعد تصديقا كقول الجبل عند قول مدعي الرسالة مع في قلبي البحر
سادسها ان لا يكون مكذبا لان كان مما يعتد به كذب كقول مجري
ينطق هذا الجبل فانطق بان مغر كذاب وسابعها ان تتفق معارضته
الامر بنبي مثلا كما هو حقيقة الاعجاز وزاد بعضهم ثامنا وهو ان لا يكون
الخارق واقعا في زمن تقضى المعادات فيما يقع عند قيام الساعة وفيها
لا يعد مصدقا وقد انطبق عليها قول السعد في من يطهر بخلاف العامة
على يد مدعي النبوة عند تحرك المنكرين على وجه يعجز المنكر عن الايمان عند
والله اعلم بتميمه واما الدليل النقلي على وجوب صدقه عليه الصلاة
والسلام فقول تعالى قل صدق الله ورسوله فلما فرغ من برهانه وجوب

الصدق

الصدق شرع في برهانه وجوب ايمانه فقال **واما برهانه اي دليل وجوب**
الامانة لهم علمهم الصلاة والسلام الامانة هي العصمة ولم يغير بالامانة
غير المؤلف على ما قال الامام الجوري ان لم يقف عليه لغيره وجب ما فعل
رحمة الله تعالى في اية الامانة هي التكليف قال تعالى ان عرضنا الامانة لانه
وقول ابن عباس انما عرضنا التكليف فامراد بوجوب الامانة تحفظ الشكا
قال الامام الباقر والعصمة لغة المنع لا عاصم لامانة واصطلاحا قيل هي ملكة
نفسانية تمنع من الجور والمخالفة وقيل صفة ترجب امتناع عصيان موصو
الى هذا يرجع كلام ابن عرفة رحمه الله ومن ثم منواتصاف غير النبي والملك
بها اذ الحكم بالامتناع انما هو لها لا لغيرها والصلوات اختصا للنبي
والملك انما هو بوجوب العصمة وعلى ذلك الاختصاص وجب الحكم بالامتناع
ولهذا لا يمتنع غير وضعا لغيرهما ونص الامام في الارشاد ان العصمة والنبوة
بمعنى واحد والتوفيق يعرض لغيرهما فكذلك في معناه انتهى ولا جرم انهم صلوا
الله وسلامه عليهم معصومون من فعل المنهيات المتعلقة بالحوارج الباطنة
كالكفر والضلال والحسد والكبر والرياء الى غير ذلك والمتعلقة بالحوارج
الظاهرة اما الكبار في الاجماع على انهم معصومون منها اي عمدا او سهوا
قبل النبوة وبعدها وكذلك في تبليغ الوحي والفتاوى واما الصفات
فاما بعد النبوة فالاصح انهم معصومون منها مطلقا اي عمدا او سهوا او ما
قبلها فالاتفاق على انهم معصومون منها عمدا او في السهو قولان والاصح
الجواز هذه طريقة ابن الحاجب وهي حسنة قال بعضهم والحق وهو الذي
نعتقد انهم صلوات الله عليهم وسلامه معصومون من جميع المعاصي في
صغائرهم وكبارهم ابل ومما ليس بعصية اصلا كما ذكرناه من انهم
ان يفعلوها بحج الشهادة بل لا بد من التقرب والامتناع والاستعانة
بها على طاعة الله تعالى فان قلت فما الفرق بين العصمة والحفظ فالجواب
كما قال العارف الكامل ابن العربي لفرق بينهما ان العصمة تنفي الذنوب
والخطايا قطعاً ولا يمكن انفكاكها بخلاف الحفظ للمولى فان العصابة الربانية
قد تختلف عند وقوع في الخطور واختلفت في وقت العصمة على ثلاثة اقوال
القول الاول ان العصمة انما ثبتت بعد النبوة لا قبلها وحكام الامام الجور
عنه اصحابه والثاني معصومون من وقت مولدهم وهو مذهب الرافضية
الثالث انهم معصومون من وقت بلوغهم غير ان ارتكاب الكفر والكبيرة لا

حاشا

هذه هي كما ينبغي فأت ذلك كله خطأ وانظر ما وراء ذلك وأما الاسم
الاعظم فإنه وقف عليه المذكورين السكون وإن وصله شيء آخر كان يقول
لا اله الا الله وحده لا شريك له فالراجح الرفع ويجوز ان نصب لكن قليل وينبغي
ان ينوي الذكر اسم سيدنا محمد ويدغم تنوينه في الرفع ترك ذلك فقد
أخطأ وأما اعراب هذه الكلمة فلا تنفي الجنس على عملك تنصب الاسم وترفع
الخبر اليه اسمها بنى على الفتح بلا تنوين تحمله النصب والخبر محذوف على
الاكثر تقديره لا اله الا موجود الا ادات الحجاب الاسم الكرم بدخلى لا مع
اسمها وهو مرفوع لا تحله رفع بالابتداء محذوف مبتدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم
اليه فائدة الاستثنا في لا اله الا الله ليس متصلا لا المتصل هو المستثنى
من الجنس والله تعالى لا جنس له وليس منقطعا ولا لزم نسبته الى غير الجنس
وذلك لا يجوز ان لا يقال انه دخل في العالم او خارج عنه كذا لك لا يجوز ان
يقال انه تعالى من الجنس ومنه غير الجنس فافهم وأما معنى هذه الكلمة فلا يشك
انها محتوية على نفي وإنشآت المتقي فيها كل فرد في افراد حقيقة الاله والمثبت
من تلك الحقيقة فرد واحد وهو الله سبحانه وتعالى والى بالانقضاء حقيقة
الاله عليه تعالى معنى انه لا يمكن ان لا يصح في العقل ولا في الشرع ان ينقل
وجود حقيقة الاله لغير الله تعالى وحاصله ان المعاني المقدرة باعتبار
المستثنى والمستثنى من اربعة استثناء الكل من الكل واستثناء الكل من الكل
واستثناء الجزء من الكل واستثناء الجزء من الجزء وهذه الثلاثة لا يصح ولا
يصح هنا الا وجه رابع وهو استثناء الجزء من الكل وهو ايضا لا يحل اما ان
تسلط النفي فيطلق الاله اعني على كل معبود بحق او معبود بباطل و
هذا لا يصح لا ظاهرا ولا باطنا لان ما بعد لام جنس ما قبلها فاذا
سلط النفي على مطلق الاله كان المثبت من تلك الحقيقة الله والحق
جزوه من مطلق الاله وذلك عين الحاك فاذا ظهر الحاك على هذا الوجه
اعني ان تسلط النفي على مطلق الاله يظهر لك الحاك اذا سلطت على العبود
بباطل في باب ولى ولا يصح ان تسلط النفي على الوجهين المتقدمين
وثبتت المعبود بحق لا ينكر من الاستثناء من غير الجنس والذي يقول
عليه هنا ان يعتقد وينقل فكره فيه ان تسلط النفي الكائن في هذه
الكلمة على المعبود بحق ان لو كان وثبت فرد انه ذلك الشيء المتكبر
يقول لا اله معبود بحق ان لو كان الا الله فهو المعبود بحق وأما حكم هذه

الكلمة

الكلمة فاعلم ان الناس على قسمين مؤمن وكافر فاما المؤمن بالاصالة فيجب
عليه ان يذكرها مرة في العمر ينوي في تلك المرة بذكرها الوجوب وان ترك
ذلك فهو عاص واما الكافر فقد ذكره هذه الكلمة مرة في العمر وجب
شرط في صحة ايمانه القلبية مع القدرة وان عجز عن ذكرها بعد حصول ايمانه
القلبية لم يفت بالموت له ونحوها سقط عند الوجوب هو المشهور عند
اهل السنة واما بيان فضل هذه الكلمة فاعلم انه لو لم يكن في بيان فضلها
الا كونها علما على الايمان في الشرع تقسم الدنيا والسموات الى اجنحتها وكون
ايمان الكافر موقوف على النطق بها كافي في العقول كيف وقد ورد
في فضلها احاديث كثيرة فمنها قوله صلى الله عليه وسلم افضل ما قلته
انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وقوله صلى الله عليه وسلم اكثر ما رويت
ذكر لا اله الا الله قبل ان يحاكم بينكم وبينها وقيل ان يوهب مرة يارسو الله
من اسعد الناس من شفاعتك فقال من قال لا اله الا الله مختصا من قلده وعنه
النبي صلى الله عليه وسلم يارسو الله صلى الله عليه وسلم من شيعتي من قلده نعم
هو لا اله الا الله وقيل صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله في يوم القيمة
ان كل حسنة تعلمها توزن يوم القيمة الا شهادة ان لا اله الا الله فانها لا تقو
في ميزان لانها لو وضعت في ميزان من قالها صادقا ووضعت السموات
السبع والارضون السبع ومنه في من كانه لا اله الا الله ارجح من ذلك الى غير
ذلك مما يطول تتبعه وهو مستوعب في محله وأما كيفية ذكر هذه الكلمة
على الوجه لا يحل فينبغي للمذكر ان يقصد بذكره وجده الله تعالى وان يكون
مرعايا الحقوقها وادابها اما حقوقها فهي مطلوبة من كل ذكر بحسب ترتيبها
وحسن تاديتها باخراج حروفها من فمها وضبطها كما تقدم وأما
ادابها فبعضها مختص بالخالس وبعضها غير مختص به فاما المختص به في ذكر
الكلمتين فمن طهارة وطهارة المحاكاة واستقبالي القبلة والجلوس مستويا
والاعتماد باليدين على الركبتين وسد الكفين وتقيض العينين وحل
التوبة وكثرة الاستغفار والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم ليستنبر بها باطنه ويتبها على ما يرد عليه من سر التهليل والثناء
افرد لا اله الا الله اختص مع ذلك حركة البدن مع الاخذ للاله بالراس من
الجانبا لا يسر من اسفل الصدر الى الجانبا الا يمت اعلاه رافعا راجعا حتى
يصل بها الى الماخذ الذي اخذ منه فيكون هو الخطر والمأخذ ما تضمنته

ضع

بعاء

كل شيء في الموضوع ما تضمنت كل الاشياء والنفي محمول في ذهنا من اسفل
الصدق في روي يات في اعلاه واجعا الى انماخذ فيقارن بالاشياء واما ما
لا يختص بالجانسي في ذكره لهما فخذ طعارة البدن والتوبيخ في الخاسر
الحديث والتطبيق وشهود تعظيمها من اجل الجلاله في النطق بها منها
مستحضر اسبابه كما احترت الكلمات عليه من عقائد الائمات المصلحة
بالنظر الصحيح الخاص في ويطرأ التقليد الموصلي الى فضاء انوار التوحيد والى
ما يناسبه في المعاني لانتهاج حتى يمتدح في كثره لذكرها في اي حقل طرأ
في معانيها العام المتقدم ثم الخاص لا في تحسب مقامه بل في ودمه لقوة انطباعها
الناس في الاعتناء بهما والمعاني انما تتوحد في مرات قلدر وحده
تتم من قرح غيرها والذكر على قسمين محض وب وسال كفا في محض وب
ذكره الشهود والقبائل ودرجات الذكر لهما باحتمال بعضهم والسالك
اي الحرف في كل نفس وهو اقسام لان السالك العارف بما تقدم من العقائد
المستحضر لها في الحكمة معناها اما مبتدئ في السالوك وهو الطالب بقلبه
في شهود قرب ربه فيعني بها لا مطلوب او لا مقصود الا الله تعالى او نحوها
لان مقتضاه ذلك واما متوسط فيه وهو العابد بعد صحة الطلب المذكور
فيعني بها لا معبود الا الله واما متقدم فيه وهو الماخوذ في شهوده شهوديا
الحق فيعني بها لا مشهود الا الله واعلم انه لا ينفوت الذكر بما فراد الا الله
شيء في عقائد الائمات بالله ورسوله لانها مشتملة على محال رسول الله صلى
الله عليه وسلم في الموحدين تعالى بها بالتالي لها في رسولها من في رسالته
صلى الله عليه وسلم ايمانا يدخل فيه الائمات بسائر الرسل وجميع ملجأ وابه
وما تقدم في حقهم صلوات الله وسلامه عليهم وقد اختار اخر حجة الاسلام
لا اله الا الله مفردة للمبتدئ وقوله الله المتوسط وقوله هو المتمم وعند
الذكر يختلف باختلاف الذكر والذي يراه قوي التباين في فليدبر وواظن
اني رايت كذلك منصوصا واما القواعد التي يحصل لذكر هذه الحكمة فمفادها
ويكفي كرامته ان جعل له اذكر او منها الانصاف بالزهد والحراد بخلو
الباطن في الخيل الى الفاني وفراغ القلب في التفات بزييل وان كانت اليد معوية
بما كحال في سبيل العارفة المحضه وتصرفه في بالاذن الشرعي يصرف
الوكالة الخاصة بتقظ العز في ذلك التصرف بالموت وغيره مع كل نفس
وذلك ينفي عن النفس التعلق بما لا يبد من زواله ومنها التوكل وهو ثقة القلب

بالوكل

بالوكل الحق بحيث يسكن عن الاضطراب عند تعدد الاسباب فتمت بحسب
الاسباب ولا يتقدح في توكله تكليس ظاهرة بالاسباب اذ كانت قلبه فارغا
منها يستوي عنده وجودها وعدمها ومنها الحياة بتعظيم الله تعالى بدوام
ذكره والقرام امرة وفيه بالامساك عن الشكوى بدالي العجزه والفقر اغرة
ومنها الفناء وهو غناء القلب بسلامته في الاسباب فلا يفتقر على
الله بل هو ولا يفعل الصلح من صارت منه تعالى المنفرد بالخلق والتدبير
المالك الوهاب ومنها الفقر وهو نقص يد القلب في الدنيا حرسا واكثار
القطر بان حاجته ليست عند شيء منها وسكوت الائمات عنها بالكلية
مدحا وذا ومنها الاشارة عن نفسه بما لا يذمه الشرع ومنها تفسيره في
اورد اهم او يحلها او غيره ذلك مما تدعو اليه الحاجة ومنها ان يكتشف له
عن حقيقة ما يريد استقرا له في الطعام فيعرف حرامه من حلاله في مقتضا
بامارة يحلها باطنه او ظاهره او في غيره الى غير ذلك مما ذكره المؤلف
رحم الله تعالى في الشرع ثم شرع في بيان ما هو عليه في ابتداء بيانه لقوله
ويجمع معاني هذه العقائد كلها قوله لا اله الا الله محمد رسول الله
مقني اي حقيقة وصفة **اللوحي** عندكم استغناء **الا اله** عن كل ما
سواه ما تقتار في احتياج كل ما سواه اليه مطلقا وعند غيره استحقاق
العبادة او رد عليه الدور في معرفة **اللوحي** متوقفة على معرفة **الا اله**
الا اله متوقفة على معرفة **اللوحي** واجيب بان هذا تفسير لفظي اوبان اله
جامد ولا يتوقف على **اللوحي** الا لو كانت مشتقا وقبل مضي تحقيق المقاي
في مثله **ففي** اي حقيقة وصفة **الا اله** عند المؤلف **لا مستغنى عن كل**
ما سواه ومفتقر اليه كل ما عداه بالاجاد ودواما بالامداد **الا اله** تعالى
وعند غيره لا مستحق للعبادة الا الله قوله ولا مستغنى مبني على الفتح
كما في النسخ وعدم نصبه وتنوينه والاسم بالالف بعد التاء فلعله
يحمل الجار والمجرور يتعلق بالخبر المحذوف لا بالاسم حتى يلزم ان يكون
مطلوبا ومفتقرا بالنصب عطفا على محلي اسم لا ويجوز الرفع وكما ما عداه
هو بمعنى ما سواه عداي عنده لصحة تكرار اللفظ وقد ذكر المؤلف في شرحه
ان ما قاله في معنى **الا اله** الله اظهره واقرب مما قاله غيره وعلمه بان
لا يستحق ان يعبد اي يدك لشيء الا من كان مستغنى عن كل ما سواه
ومفتقر اليه كل ما عداه وبرتد رجع العقائد تحت هذه الكلمة الشريفة

بعده
لف

ولما ذكرنا معنى الالوهية التي انفرد بها مولانا جل وعز تستل على معنيين
احدهما استغناؤه تعالى عن كل ما سواه والثاني افتقاره الى كل ما سواه
انفرد كرمائنا من عقائده الامانة تحت المعنى الاول واذا فرغ من
ذلك يذكر ما يتدرج منها تحت المعنى الثاني فقال **اما استغناؤه جل**
وعز عن كل ما سواه الواجب الذي لا يتصور في العقل عدمه **فصل**
له تعالى في العقل احد عشر صفة من العشرة واحدة بنفسه وهي **لوجوه**
اذ لو لم يكن وجوده واجبا لكان جائزا والجائز مفتقر الى حدوث كيف
والغنا له تعالى واجبا واربعة سلبية وهي قوله **ويوجب له تعالى في العقل**
القدم اذ لو لم يكن قدما بلا ابتداء لكان حادثا والحادث مفتقر الى محدث
كيف والغنا له تعالى واجب **ويوجب له في ايضا البقا** اذ لو لم يكن باقيا
بلا انقضاء لكان ماضيا على القدم ولزم الحدوث والحادث
مفتقر كيف والغنا له تعالى واجب **ويوجب له في ايضا الخالفة للحوادث**
اذ لو لم يكن مخالفا للحوادث لكان مما لا اول ولا آخر في حقه تعالى مستحيلة
كيف والغنا له تعالى واجب **ويوجب له في ايضا القيام بنفسه** اذ لو
لم يكن قائما بنفسه لاقتصر الى محل وتخصص كيف والغنا له تعالى واجب **و**
يوجب له في التنزه عن النقا اي عن النقا اي عن النقا اي عن النقا اي عن النقا
اي من يوجب له تعالى كيف والغنا له تعالى واجب وثلاثة معاني وهي قوله
ويدخل في ذلك اي في التنزه عن النقا اي عن النقا اي عن النقا اي عن النقا
المتقدم ببيان وجوب البصر له تعالى عقلا المتقدم معناه **وجوب**
الكلام له تعالى كذلك وثلاثة معنوية لازمة لهذه الثلاثة وهي كونه
تعالى سميما وبصيرا وشكلا اذ لو لم يجب له تعالى هذه الصفات لكان
عشر اللازمة من غنايه المطلق **لكان محتاجا الى المحدث** استدلالا على
وجوب الوجود والقدم والبقا والخالفة للحوادث واحد في جزئ من
تفسير القيام بالنفس وهو الفتي عن التخصص **والى المحل** استدلالا على وجوب
الجزء الاخر وهو الغنا عن المحل اي عن الذات **والى من يدفع عنه تعالى**
النقا اي عن خلقه تعالى استدلالا على وجوب السمع له تعالى والبصر
الكلام ولوازمها وهي كونه تعالى سميما وبصيرا وشكلا فبين في هذا
انه الاستغنا المذكور يتدرج في احد عشر صفة واحدة في عشر صفة
هي ضدادها معلومة منها ويتدرج في ايضا قسمات من الجائزات

المولف الى الاول بقوله **ويؤخذ اي يفهم منه** اي من الاستغنا المذكور **تنزه**
اي تقدسه وتطهره تبارك وتعالى **في الاغراض** اي الحاجات والبركات
في مطلق **افعاله** تعالى كالصلاح والاصل والنواب والمقاب والرسا
الرسا **والحكام** الشرعية كالواجب والمندوب والحرم والمكروه والمباح
وخلافه الاول وكذا العقلية والعادية الدينوية والاخرية **ولا اي لو لم**
يتنزه ويتقدس عن غنايهما لزم **افتقاره** اي احتياجه تعالى الى **الغنا** اي فعلا
او حكما يحصل **غرضه** اي حاجته وذلك مستحيل في حقه تبارك وتعالى **كيف**
يتصور في حقه تعالى **وهو جل اي تعظم** **وعلا اي قهر وغلب** **الغني عن كل**
ما سواه الغنا المطلق وحقيقة الفرض هو عبارة عن وجوده باعثة بعينه
الله تعالى على كماله فعله في الافعال وعلى حكمه في الاحكام الشرعية من
مراعاة مصلحة عباده وعلى خلقه وكلا الامر من مستحيل في حقه تعالى
العلامه الشيخ يفرق بين ما قبله من المصلحة العامة الى
وصفه ووصفه تعالى كما في فيكون مفتقرا في الانصاف بهذا التماكي الى
الافعال التي تحصل له هذا التماكي واما العلامة الى خلقه فلا فهم وصفهم
وهي من مخلوقاته لا نه الخالق لهم ولصفاته فلو كانت حاملة على فعل
او حكم لزم انه لا يتكلم الا بذلك الفعل الذي هو وصفه لم فيلزم ان
يكون وصفه حتى يتكلم به ثم انشأ المؤلف الى القسم الثاني من الجائزات فقال
وكذا يؤخذ اي يفهم منه اي من الاستغنا المذكور **ايضا انه لا يجب**
لا يتكلم عليه تعالى فعل شيء من المحركات اي في الجاد شيء ولا اعدائه
ولا تركه بوجوه اكان او معد وثلاثة الفاعل لكل من ذلك بمحض اختياره
اذ اراد وشاء اذ لو **وجب عليه تعالى** من ذلك **شي كالشوا** والمقاب
مثلا وجوبا لا يمكن تخلفه من فعله اما لا يجب عليه ذلك واما التماكي
به **لكان جل تعظم** **وعز قهر** **مفتقرا** محتاجا اما الى ما يدفع به الى
ذلك الغير لكونه فاعلا باختياره لا باختيار الغير واما **الى ذلك الشيء**
ليست به تعالى عن ذلك علوا كبيرا **اذ لا يجب في حقه جل وعز عقلا الا ما**
هو كما له بياينه في كل نقص كما تصافه تبارك وتعالى بالصفات العشر
كيف يتصور في حقه تعالى **وهو الغني** بذاته وصفاته **عن كل ما سواه**
الغني المطلق ولما فرغ من الكلام على ما يتدرج من الصفات تحت المعنى
الاول وهو الاستغنى شرع يتكلم فيما يتدرج من الصفات تحت المعنى الثاني

وهو معنى الالهية وهو اقتدار كل ما سواه اليد تعالى **واما اقتداري** احتياج
كل ما سواه اليد وعز في اليجاد والامداد اقتدار لا يتصور في العقل
 عدم بوجده في الوجوه فهو اي لا يقتدر بوجوب العقل له تعالى **تسعة صفات**
 اربعة معاني وهي **الحياة** الازلية وقد نهى عليها لانها شرط فيها وبها
 له تعالى **باعتبارها** تعلق **القدرة** الازلية وبوجوب له تعالى **باعتبارها** تعلق
 تعلق **الارادة** الازلية وبوجوب له تعالى **باعتبارها** تعلق **العلم** الازلي
 واربعة معنوية لازمة لهذه الاربعة وهي كونها تعالى **حياتيا** وقادرا ومريدا
 وعالما اذ لو انشئ شيء من هذه الصفات الاربعة **كما يمكن** ان يوجد اي
 ان يخلق تعالى **شيئا من الحوادث** اي في الخلقات لان وجودها موقوف
 على قدرته وارادته وعلمه وهذه الثلاثة متوقفة على حياته تبارك
 وتعالى واذ لم يوجد شيئا من الحوادث فلا يقتدر بوجوب **اليد** وعز عنها
 شيء كيف يكون ذلك وهو اي الله الذي يقتدر بوجوب **اليد** كل ما سواه
 ابتداء باليجاد ودواما بالامداد والاقتدار المذكور بوجوب في العقل
 ايضا له تعالى صفة واحدة سلبية وهي **التاسعة** وهي **الوحدانية** في
 الالهية اذ لو كان معه ثلث مشارك في **الالهية** عام القدرة **كما اقتدر**
اليد تبارك وتعالى **شيئا** **لكن** **ومعجزها** بتثنية الضمير **حينئذ** اي حين
 وجود ثلث مشارك معه سواء اتفقا ام اختلفا اما في الاختلاف **فما**
 كما تقدم واما في الاتفاق فلا متناع اجتماع قدرتين مؤثرتين على **شيء**
 واحد فقد بان لك معجزها وان الواحد **ما** لا يقتدر **اليد** كل ما سواه وهو الله
 تعالى وكيف يكون مع ثلث مشارك **وهو الذي يجب** بان **يقتدر**
بوجوب اليد كل ما سواه الجاد او امداد اذ ان قلت لم زاد المؤلف هنا
 نقطة يجب دون سائر المواضع فالجواب لوجود الخلاف هنا في ذلك
 على الخالف فان قلت وجوب الوجودانية له تعالى يؤخذ من كلمة التوحيد
 يؤخذ بالمطابقة فلا حاجة لدخول كنهها بالتضمن لضعف دلالة التضمن
 بالنسبة للمطابقة فالجواب المحرر لذلك استيفاء ذكر العقائد والافلاحة
 الى ذلك واعلم ان اصطلاح المؤلف حيث بين ان ذراع العقائد في الاستقنا
 والاقتدارات يعبر عن الواجب بقوله بوجوب وعنه الجائز بقوله يؤخذ فتبين
 له شرع في ذكر القسمين الجائزين الذين بين درجات في الاقتدار متقدما
 للاول فقال **ويؤخذ** يفهم من اي في الاقتدار المذكور **وحده** **والتعاليم**

اي وجود العالم بعد عدمه **باسره** بفتح الهمزة اي باجمعه فكانه ما خوذ من
 سوره المدينية لا يحيط بها اذ لو كان شيء من العالم قديما لا اول له
 ولا ابتداء كان ذلك الشيء واجب الوجود لا يقبل العدم لاسابقا ولا لاحقا
 فلا يقتدر الى المحض فيكون مستغنيا عنه تعالى اي غير محتاج كيف
 يكون ذلك وهو جلي وعز الذي يجب ان يقتدر بوجوب **اليد** تعالى **كل ما**
سواه مطلقا ثم صرح بالقسم الثاني في الجائز فقال **ويؤخذ** يفهم من
 ايضا في الاقتدار المذكور ان **لا** **تأثير** في القدرة شيء من الكائنات
 اي المكنونات بطبيعتها بجهتها وسجنتها في اثر ما اي تفعل ما **ولا**
 اي وان قدرت شيء منها تأثيرا في تفعل ما لزم ان يستغني ذلك
 الاثر عن المفعول **عنه** **ولا** **ناجل** وعز وان يقتدر الى مؤثره كيف يكون
 ذلك وهو اي مولانا تعالى الذي يقتدر بوجوب **اليد** تعالى **كل ما سواه**
عموما في الذوات **وعلى كل حال** في الصفات **هذه** الاشارة عامة
 على كل حال اخذ عدم التأثير للاسباب العامة بوجوب الاقتدار ان قدر
 ان شيئا من الكائنات يؤثر بطبيعته في حقيقة شيء منها والتاثير المذكور
 محال للذرات المذكور انفاقا في بن ذهاب في خلاف في كنهه فيقتدر
 هذا اي التأثير المذكور **واما ان** **قد** **تأثير** في شيئا من الكائنات مؤثرا
 في اخر منها **بقوة** اي خاصية جعلها وضعها الله فيه اي في شيء من الكائنات
 فيؤخذ ببيان في التأثير على هذا الوجه من الاستقنا ويحتمل ان تقود الا
 شارة الى قوله لزم ان يستغني ذلك الاثر عن مولانا جل وعز واستقنا
 ان قلنا انها تؤثر بطبيعتها وان قلنا ان الاسباب العامة تؤثر بقوة
 جعلها الله فيها فلا يستغني ذلك الاثر عن مولانا جل وعز ويحتمل ان تقود
 الاشارة الى المعتمد والتقدير هذا اي المعتمد الذي يستغني عن شيئا
 من الكائنات يؤثر بطبيعته وحقيقته فلا خلاف في كنهه تعالى **ان** **دها**
واما ان **اعتقد** ان شيئا من الكائنات يؤثر بقوة وخصايص جعلها
 الله تعالى فيه **كما بين** **في** **مما** **يتم** **اي** **يتم** **كثير** **من** **الجهل** **فمقتدر** **هذا** **التأثير**
 مستدع في سق وفي كنهه قولان **فذلك** اي كون شيء من الكائنات مؤثرا
 بقوة جعلها الله تعالى فيه **محال** اي مستحيل ايضا **لا** **تأثير** **في** **شيء** **من** **الكائنات**
 اي حين جعل شيء من الكائنات يؤثر بقوة **مولا** **نا** **خالقا** **ناجلا** **وعز**
مقتدر **محتاجا** **في** **يجاد** **اي** **خلق** **بعض** **لا** **فأى** **والاشياء** **المؤثرة**

ق
 تبار

بفتح المثلثة الى واسطة اي الاشياء المورثة بكسرها وهي القوة وذلك
اي لا تقتار الخد كور باطل كما عرفت قبل من وجوب استغناء رجل وعن
عنه كل ما سواه وفي جعلتها الواسطة هي القوة التي تخلق في النار ونحوها
من الاسباب العادية وبهذا نعرف ان لا تأثير لثابت في شيء مما فعلنا
الاختيارية كالتأثيرات وسكناتنا وقيامنا وفقدنا ونحوها بل جميع ذلك
يخلق الله تعالى بلا واسطة وقد رتبنا ايضا مثل ذلك عرضا في خلقنا
جلى وعز تقاربت تلك الافعال وتعلق بها في غير تأثيرها في شيء من ذلك
اصلا وانما اجر الله العادة ان يخلق عند تلك القوة لا بها ما نشاء فيه
الافعال فيقدر ربه ولا تأثير للافلاك والصلل ولا الطباع والامرجه
فلا تأثير للنار في شيء من الاحراق والخبز والتسخين ونحو ذلك ولا للسكين
في التقطيع ولا للحجر في الالام ولا للطعام في الشبع ولا للماء في الري والانيات
ولا الشمس في السراج ونحوها في العضو ولا للحمار في الشجر ونحوها في
الظل ولا للبارد في التبرد ولا للحار في الحار فلا للموتوب ونحوه في الستر
ودفع الحر والبرد ونحو ذلك مما لا ينحصر لا بطبع كل ذلك ولا بقوة
ضعفها الله فبما اذ لو كانت لشيء مما ذكرنا تأثير في شيء مما نشاء مولانا جلي
وعلا وكيف تشبه الصنعة الصانع والافعال الفاعل في قطع في كل ما ذكرنا
بأن يخلق الله تعالى ابتداء واما بلا واسطة البتة وان لا تأثير
فيما اصلا لذلك الشيء الذي اجر الله العادة اختيارا منه بوجوده عند
شهادة البرهان العقلي ودل عليه الكتاب والسنة والاجماع قبل ظهور
البدع ففرض على ما ذكرناه بالنزاجد فهو الحق الذي لا شك فيه ولا يصح
غيره واقطع تشوفك الى سماع الباطل نفس سعيدا وقتك كذلك واسنا
التأثير الى الاسباب العادية احد انواع الشرك الستة وثانيها شرك
الاعراض وهو العمل بغير الله تعالى ومكانها شرك الاستقلال وهو
ثبوت الهين مستقدين كشرك الجوس واربها شرك التبعية وهو
شركية من الهة كشرك النصارى وخامسها شرك تقرب وهو عبادة
غير الله تعالى ليقترب الى الله تعالى زلفى وسادسها شرك تقليد وهو
عبادة غير الله تعالى بغير الله وحكم الاربعة الاخيرة باجماع وحكم الثاني
المقصود من غير كثر باجماع وحكم الاوئى وهو شرك الاسباب التفضيل فمن
قال انها تؤثر بطبيعتها وقاى بن دهاق في شرح الارشاد لم يختلف في كفره

ومن قال انها تؤثر بقوة او دعما الله فيها فهو مبتدع اجماعا وفي كفره
قولات وكان ينبغي لنا ان نضل الشرك باصول الكفر والبدع وهو سبعة
الاجباب الذاتي وهو اسناد الكائنات الى الله تعالى على سبيل التقليل
او التطلع من غير اختيار والتحصين العقلي وهو كون افعال الله واحكامه
موقوفه عقلا على الاعراض وهو جعله لمصالح ودر المناسك والتقليد
الردى وهو متابعت الغير لاجل المحبة والتقصيد من غير طلب للحق والربط
العادي وهو اثبات التلازم بين امر وامر ونحوه او وعدا على سبيل
التأثير وهو شرك الاسباب المتقد من الجهل المركب وهو ان يجعل الحق
ويجعل جهله به والتمسك في عقائده بالاثبات من غير دواهر الكتاب والسنة
من غير تفصيل بين ما يستحيل ظاهره منها وما لا يستحيل والجهل بالقول
العقلية التي هي تعلم بوجوب الواجبات واستحالة المستحيلات وباللسان
العربي الذي هو علم اللغة والاعراب والبيان وبالله التوفيق **فقد بان**
اي ظهير لا تضح لك مما تقدم لا يحق تفحص اي جمع واستلزام قوي
لا اله الا الله للقسام الثلاثة المتقد من الجهل على المكلف معرفتها
اي اذراكها وعلمها في حق مولانا جلي وعلا وهي في الاقسام الثلاثة
ما يجب في حقه تعالى كالصفات العشرية وما يجوز كخلق العالم من
الفرش والعرش وما يستحيل في حقه تعالى كاضداد العشرية وبيان
تضييقها للاقسام الثلاثة انما لما استلزم ثبوت ما يجب له تعالى كما
رايت فقد استلزم في ضد ذلك لانه المستلزم لثبوت شيء مستلزم
لنفي ضده ضرورة وثبت ما عدا ذلك لا يحكم عليه بنفي ولا ثبوت وهو
معنى الجائز فان قلت ما استلزم للموافاق الجائز على المستحيل لفظا قلت
لما كان المستحيل لا يقبل الوجود البتة حصلت بينه وبين الواجب منافات
ولما كان الجائز يقبل الوجود كان بينه وبين الواجب مخالفة فقلت
الجائز على المستحيل لذلك فانه قلت اذ اتقرر هذا انما بان للموافاق عكس
او في الكتاب قلت لما ذكرنا حقيقة الواجب وكانت حقيقة المستحيل
نقيضا لها كانت المناسيب والمشاكل تقع بينهما وهذه كانت سيرة الناس
في ذكر القسمة العقلية والله اعلم وهذا تمام العشرية صفة التي هي في حق
تعالى من الواجبات في حقه تعالى وقد دخل في استغنايه عن وجلي غير كل
ما سواه احدى عشر صفة من الواجبات في حقه تعالى واستلزم من ذلك

استحالة اضدادها عليه فدخل فيه ايضا مثل عدد صاخر المستحيل ودخل
فيه الجايين في حق تعالى ودخل في وجوب قنقا وكل ما سواه اليه التسعة
الباقية بحاجب في حق الله تعالى واستلزم ذلك استحالة اضدادها عليه
فقد كل الواجب والمستحيل والحاجب والله الحمد ولما فرغ من الكلام على الجملة
الاولى من كلمة التوحيد بقي لا اله الا الله شرع في الكلام على الجملة الثانية
لتلازمها اذ لا يصح الاولي بدونه الثانية فتقار **واما قولنا** معشر المؤمنين
كقولك بن ماله في الفيتة كلامنا لفظ مفيد كاستقام اريد معشر النجاة
محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو تصديق برسالة ونسب تصلي
الله عليه وسلم تنزيلا للفظ متكررا المعنى **فيدخل** اي يندرج فيه اي في
قولنا محمد رسول الله **الايمان** اي التصديق بهذا حله لغة واما اصطلاحا
فالصدق يقربا جاء به عن الله حملا وتقصيلا بسائر الانبياء عليهم
والسلام اي بقتلهم ويحتل ان المراد بقتلهم لان سائر تستعمل بمعنى جميع
على الصحيح خلا فلو انكره فندخله في دين محمد صلى الله عليه وسلم على هذا
دوت الايمان ومعنى الايمان بالانبياء الايمان بوجودهم والتصديق بالاعتقاد
لعددهم لقوله تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك
والنبي بالهمزة وروى في قوله تعالى الاوتي من انبياء الى المراد هو مني عن الله
عز وجل اي مخبرا ومخبر بالكسر والفتح وعلى الثاني في النبوة اي لرؤية
اذا النبي مرفوع الرتبة على غيره من الخلق واصلة بنبي اجتمع الراو
واليا وتستقت احدهما بالسكران فقلت الراويا وادعيت اليها في الباء
فصار نبيا فالبا منقلبة عن الهمزة على الاو والواو على الثاني فقيم
والايمان بجميع الملائكة عليهم الصلاة والسلام والملائكة قاي شجنا
العلامه عن السلام اللقا في الجسام لطيفة نورانية قادرة على التشكل
بأشكال مختلفة كما مله في العلم والقدره على الافعال الشاقة شانهما
الطاعات وصكها السموات هم رسل الله الى انبيائه عليهم الصلاة
والسلام وامنواوه على وجه يسجدون الليل والنهار لا يفترقون ولا
يمصوب الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون ولا يوصفون بذكورية ولا
بانوثة لعدم دليل على ذلك قاي ستيدي احمد زروق بعد كلام له في
حق الملائكة فقاي سميت رجلا هذه يؤخذ منه جواز اطلاق الذكور
على الملائكة وفي المسئلة خلافا لحسنه الوقف عن ذلك مع تبرهم من

الانبياء التي نفاها الله تعالى عنهم **وجميع الكتب السماوية** اي المنزل من
السموات وجميع الشرائع والصفى السماوية سميت بذلك اما لسموها وارتقا
اولا من تلك نزل بها في السما وعدد الكتب مائة واربعه عشر كتابا خمسة
على شيت وثلاثون على ادرسي وعشرون على ابراهيم والتوراة على موسى
والانجيل على عيسى والزبور على داود والفرقان على محمد صلى الله عليه وسلم
وعليه جميع وعشرة قبل على ادم حيث نزل في الجنة وقبل على موسى
قبل التوراة **واليوم الآخر** وهو يوم القيمة والمراية من وقت الحشر الى
ما لا يتناهى والى ان يدخل اهل الجنة الجنة واهل النار النار سمي بذلك
لان اخر الاوقات الحادثة ولا تلي بعد ولا تلي اخر ايام الدنيا **لان**
اي محمد عليه الصلاة والسلام قد جاء اي رسل وبعث بتصديق جميع
ذلك اي بان حق صدق ويدخل فيه ايضا الايمان بما اخبر به النبي صلى
الله عليه وسلم كالبعث لعن هذا البعث لا يشك في انما باشر به
الروح من الافعال وذلك مقتضى العدل وكفنة القبر وغداية ونعيم
والصراط والميزان والحوض وطاير الصحف واخذها باليمين او بالشمال
وغير ذلك مما لا يحصر **ويؤخذ** اي يفهم منه اي من قولنا محمد رسول
الله صلى الله عليه وسلم **وجوب صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام**
واستحالة الكذب عليهم لان الايمان برسالة صلى الله عليه وسلم يلز
منه الايمان برسالتهم لان اي محمد صلى الله عليه وسلم جاء بتصدق بقيم
بيان وحده الاخذ هو قولنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم رسول
الله انما يكون بعد ظهور المجزة على يده الدالة على صدقه واستحالة
كذبه والمخالف لما امر به لان الاقرار بالشئ فرع العمل به ولا جرم ان هذا
السبيل الذي لا حيلة وجب له ذلك موجود في الدنيا على سبيل القطع لانهم
كلهم صلوات الله وسلامه عليهم قد يده واما المجزة فوجب تصديقهم
واستحالة الكذب عليهم **والا** اي لو جاز الكذب عليهم لم يكونوا
رسلا انما المولانا العالم بالحفريات اي بالمفنيات ان الله لا يخفى عليه
شي في الارض ولا في السما وبالجملة في كل ما يخفى على غيره فهو يعلمه
وعن اذ لو علم منهم كذا لما اختارهم كذا لسانه ويستحيل ان يكون في الوجوه
شي لا يعلمه **ويؤخذ** منه ايضا **استحالة فعل المنهيات كلها** منهم
المستحالة على ما يحرم وما يكره التي يفهم من استحالة انها عنهم وجوب الامانة

لهم وتبليغ ما امروا بتبليغه الى الخلق وعطفه على ما قبله من عطف العام على
الخاص ودخل فيه ما قبله وانما استحال فعل النبيات **لا تتم** **ارسلوا** اي
بعثوا وجاوا **والتبليغ** **الخلق** **المشايخ** **بايقولهم** **واقبالهم** **وسكوتهم** **تقريرا**
اذ لا يتركون احدا على باطل ومعناه ان الرسول صلى الله عليه وسلم اذا فعل
احد من الناس فعلا وعلمه وسكت عنه ولم يذكر على الخلق فليس ذلك بسكوت
على انه جازي لنا ان نفعل ان كان من جنس العباد لم يطلب وان كان من
جنس العادة فباح ولم يذكر على كل امر يستدلون به فاعلى انبيائهم وترى
على جواز تلك الافعال وتلك التروكات وذلك لاجتماعهم على استحالة
فعلهم فعلا من غير ما افهم عن خبره او كراهة فمن جوز شيئا عليهم صلوات
الله وسلامه عليهم من ذلك عدلنا لاجتماعهم ولم يلتفت لقوله بل جعل
شيئا مفسيا ولم يسلم الغيب لشيء في الاذي حتى يراهم جوارحه الذي
فيلزم ان لا يكون في جميعها اي لا قول ولا فعل ولا سكوت **مخالفة**
لامر مولا **يا جليل** **وعز الذي ختمهم** اي اصطفاهم للرسالة **على جميع خلقه**
يوخذ من انهم افضل من الملائكة وهو كذلك واختارهم يستلزم وصفهم
بالصدق والامانة لانها وصفان لا ولا يختار تعالى الا الكامل لان عليه
يحيط بكل شيء على ما هم فيلزم ان لا يكون الصدق والامانة الا ما على تعالى
وذلك يوجب استحالة تضدهما **وامهم على سر** **وجيد** للرسالة اذ لو كان غيبا
مخالفة لامره لعلها سبحانه ويستحيل ان يرسلهم مع علم بها منهم ولو
منهم مخالفة لان قلت طاعة لا تفتقر الى امرنا لاقتدائهم ويستحيل انقلاب
الاجازة طاعة وما ثبت بالمشاهدة جواز الاعراض لبشرية علي بن ابي طالب
الله عليه وسلم فيلزم جوازها على غيره من الانبياء صلوات الله وسلامه
عليهم ضرورة ان ما جاز على احدكم ثلث جاز على الاخر **قاي** **ويوجد**
اي يقع منه اي في قولنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم **ايضا جواز**
الاعراض **المشايخ** **عليهم** يعني الاعراض المتقدمة التي لا تؤدي الى نقص في
مراتبهم العلية صلوات الله عليهم وسلامه ووجه الاخذ هو ان مسمى هذا
الاسم الذي هو محمد يقرر جواز الاعراض عليهم فلا جرم صح ان يرخل منه
جوازها على كل من يشاركه في الرسالة **لان ذلك** المذكور من الاعراض **لا يقدح**
اي لا يوشق وقودهم بقصا في رسالتهم **وعلموا من الله** **عند الله تعالى**
بل ذلك المذكور من الاعراض مما يزيد فيها اي في منزلتهم عنده تعالى

باعتبار

باعتبار تقويم اجزائهم من جهة ما يقارنهما من طاعة الصبر والاخلاص وفيها
اعظم دليل على صدقهم وانهم مبعوثون من عند الله تعالى وان تلك الخوارق
التي ظهرت على ايديهم هي من جنس خلق الله تعالى لها تصديقها اذ لو كانت
لهم قوى على اختراعها كدفعوا عن انفسهم ما هو ايسر منها في الامر اض
والجوع والام والحزن والبرد وخوذة لك مما ساء منه كثير ممن لم يتصف بالنبوة
وفيهما ايضا رفق بضعف القوى لئلا يمتثل فيهم الا لوهية بما يروى
لهم عليهم الصلاة والسلام من الجوارق والخوارق **فقد اتفق** اي ظهر
المشايخ المتقدم من كل برهان **نفس** اي جمع واستلزم **كلية** **الشهادة**
المفيدة للشهادة والسيادة والفوز والفلاح والنجاة والرضا و
الرضوان ورفع الحجاب ومشاهدة المعبود القديم الاحسان وبلا ارباب
ومعنى الرقاب **من قلبي عدد** **دحر** **وقفا** اي كلتي الشهادة **مجموع** يتعلق بالمصدق
الذي هو تضمن **ما يجب** **بصوره** **على المكلف** **من مفهوم** **مباني** **عقائد الانبياء** **ن**
من الواجبات والمستحبات والجايزات **في حقه تعالى** **ولي حق رسالة**
عليهم الصلاة والسلام المتقدم بيانها بحسب التفسير وبيان انذار
فيها وغيره في قوله كلتي الشهادة بالتنبيه وسيقوي بعد هذا
لاختصارها الخ ولكل وجه اما ما هنا فلا في المقام مقام عدد وتفصيل
اجزائ المركبة اذ كان بعد ذلك يبين ما يدخل تحت كل جزء على افراجه فينبغي
الفرع ناسيب كلتي واما قوله بعد وعلما ففهم اشارة الى انها كما للكلية
الواحدة فلا تنافي احداهما على الاخرى كما لا ينافي جزء الكلية مع جزءها الا
وبالمجمل فقد عدل لكل مقام بما يناسبه جزاء الله افضل جزاءه ونفعنا
به وببركاته وبركة جميع اوليائه وقد صرح المؤلف رحمه الله تعالى و
نفعنا به ايضا بالصفات الثلاثة الواجبة في حق الرسل عليهم الصلاة
والسلام ويعلم من الواجبات والمستحبات اضدادها والجايزات في حق
الرسل صريح ايضا **ولعلها** اي كلتي الشهادة **لاختصارها** **الحسني** **مع**
استئناسها **المعنوي** **على ما ذكرناه** **مفصلا** **ومجمل** **لان** **اقسام الحكم** **العقلي**
قيل لعل هنا المشكك باعتبار كونها مختصرة مشتملة على جميع العقائد
ولم يجد غيرها مما يؤدي معناها في الكلمات مثلها وقيل كل تركي لئلا
يلزم دعوى علم الغيب لقطع بذلك لان ما ذكره لا يتقن ان يكون
الشارع اراده فقط لجواز ارادة غيره فقط وا ارادته مع غيره وقيل

للتحقيق باعتبار ما اخبر به صلى الله عليه وسلم من ان هذه الكلمة الشرعية
دخل الجنة لا محالة واقره الضمير في حر وفها لتلازم الكلمتين كما في قوله
تبارك وتعالى والله ورسوله احق ان يرضوه القياس ان يرضوهما فلاجل
التلازم اقره **جاءها** صيرها والضمير العائد على الشهادتين هو مفعول
الاول ومفعولها الثاني ياتي **الشرع** اي الشارح المرسل للمكلفين و
المدين للاحكام المكلف بها لله تعالى صلوات الله وسلامه عليه ومفعول
الثاني هو قوله **ترجمة** بفتح الجيم اي دليلا لترجم بها اللسان **على** حصل
في القلب من الاسلام المكلف به ويلوازمة وظاهره ان الايمان والاسلام
متراذفات وان النطق بشرط لا يشط لجملة اياها ترجمه على ما حصل في القلب
من الايمان ولو كانت شرط الكائن ما حصل في القلب بعض ايمان وجزا منه
وما في اللسان كذلك لكن قال المؤلف في شرحه في الفصل الرابع واما الكا فر
في حقه بشرط ومفهوما ان المؤمن ليس كذلك **ولم يقبل** الشرع اي الشارع
ما اجد من المكلفين **الايمان** اي التصديق **ايضا** اي لا بالنطق بتصديقه
حتى انه لو قال لا اله الا الله والرسول او العزير او نحو ذلك لم يقع اسلامه هكذا نقل
سيد يوسف ابن عمر وكره بعض المشايخ انه المؤلف نقل خلافا في شرحه
مسلم في ذلك وبالجملة فاختلاف الامة فيمنع اعتقده في قلبه اعتقادا صحيحا
ولم ينطق هل يصح ايمانها او لا يصح قالها وهو المشهور ان من استمع النطق
لغير رضى ولا قلا وبه قال القاضي عياض وبالاو في احوال القرائي
وحكموا بقضايا التارك له اختيارا وارجح بعض المحققين الثاني بان قال
الله سبحانه وتعالى باسمائه الحسنى فلا بد في الايمان من شيعتين تنسب
بالسمي وهو الايمان بالقلب وتنبى يتعلق بالاسم وهو النطق باللسان
والحاصل ان الخلاف مبني على ان النطق جزء من اجزاء الايمان او بشرط
او ليس بجزء ولا بشرط وكانت حل الامام الفخر لم يزل ذلك اي بانه الايمان
القلبي المصير عند الايمان والتصديق فقط والنطق بما افقده بشرط في
اجزاء الاحكام مبني على هذا القول الاخير والله اعلم وهل يشترط في الايمان
في الاسلام النطق بالشهادتين والاثبات باللفظ فلا يكفي الله
واحد ومحمد رسول الله الظاهر من كلامه اشتراط النطق والاثبات
لاشتماله على القصد كما تقدم فيحصل الرد على المشركين واما الايمان بالشهادتين
فلا محال لتوهم اشتراط طريقتهم والمؤلف يذكره قتيبة له وفي حاشيته الضعفي

للجامع الصغير حيث قيل كلمة الشهادة او كلمة الاخلاص فهي لا اله الا الله
محمد رسول الله كما يؤخذ من فتح الباري وغيره ومنه يؤخذ انه لا يشترط
في النطق عند الاسلام بكلمة الشهادة ان يقولك تشهد وهو الرأى المعتمد
بل الصواب واما حصول الثواب فلا نزاع في انه لا يشترط فيه ما ذكر لا
محمد الله واحد ذكر **فعل** المحك والتحريض لا للوجوب لانها انما تحك في
الحرك **العاقل** اي المكلف او لمعرض عن القياسات باقيا لبقايات القياسات
وهي سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا
بالله **ان يكثر** من ذكرها اي كلمته الشهادة مراعاة لحقها وادابها وقد
تقدم ذلك كله مستوفيا في النصوص السبعة فانظره فيها انه ثبت واذ
كان قد ر هذه الكلمة المشرفة في اعظم الامور لفظا ثم تدعى على العاقل الذي
يريد الفوز بما لا يكلف من التعميم ان يكثر من ذكر هذه الكلمة المشرفة في كل
وقت وعلى كل حال ويسئل الله ان لا يسلب اياها ويحفظ نفسه من المعاصي
فان كثيرا من الناس يقولون هذا القول ويتنزع منهم في اخر الامر هم يستب
اعمالهم الخسيسه فانظر يا اخي واحمد في اصطلاح امرك قبل ان ياتك
الموت فحياة واعلم ان العزير والمسدرة طوبى له ففعلك بالاكتمار
قوى لا اله الا الله وقد ورد في فضائلها احاديث كثيرة منها حديث
يعلى بن شداد قال حدثني بن شداد وعبد الله بن الصلت حاضرا بصيد
قاي كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هل فيكم عزير في اهل
الكتاب قلنا لا يا رسول الله فامر باغلاق الباب وقال ارفعوا ايديكم
وقولوا لا اله الا الله فرفعنا ايدينا ساعدا ثم قال الحمد لله اللهم انك
بعثتني بهذه الكلمات وامرتنا بها واعدتنا عليها الجنة وانت لا تخلف
الميعاد ثم قال الا فبشر وقات الله قد غفر لكم رواه احمد باسناد
حسن والطبراني وزاد فيه فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفعنا
وقاي فيه ثم قاي صنعوا ايديكم وابشروا فقد غفر لكم وعنه بعض الصحابة
رضي الله عنهم من قاي لا اله الا الله خالصا في قلبه ومد كفايا لتعظيم
غفر له اربعة الاف ذنب من الجبارين قيل وان لم تكن له هذه الذنوب قاي
يعفرك من ذنوب ابويه واهله وجيرانه وروى ابو الليث السمرقندي
عن عبد الله بن عمر بن العاص رضي الله عنه قاي قاي رسول الله صلى الله
عليه وآلوه يوتي برجل الى الحيرات ويوفي بتسعة وتسعين سجلا كل سجدتها

لحات

مد البصر فيها خطاياها وذنوبه فتوضع في كفة الميزان ثم يخرج بطاقتها
مقدار الأثمة فيها شهادة أن لا إله إلا الله محمد رسول الله فتوضع في الكفة
الأخرى فتخرج خطاياها وذنوبه وفضل هذه الكلمة كثير لا يمكن استقصا
ولهذا اختار الأئمة ملازمة هذا الذكر في كل حال حتى أتت منهم من لا يفتر عنه
ليلا ولا نهارا ومنهم من يذكره بين اليوم والليلة سبعين ألف مرة وأهل
التسبب والاستغفار والخدمة والصناعات التي عشر ألف مرة وروى
من قالها سبعين ألف مرة كانت فداؤه من النار إلى غير ذلك مما ذكره
المؤلف رضي الله عنه في الشرح في إندة سبيل المؤلف رحمه الله تعالى في هذه
الأخلاص من توارث أم لا فاجاب بما نصدها من الشهادة فالتى يدخل
بها الإسلام لا توارث إذا ليس هناك ما يوضع في مقابلتها إذا الشيات
التي في الفروع لا تقابلها ولا تقاربها إذ ليست من جنسها والمستترة
التي في الأصول وهي الكفر لا تجتمع معها حين توضع في الكفة الأخرى وأما ما
يذكره الناس من كفة الشهادة بعد الدخول في الإسلام على سبيل التقوى
بها كسائر الأذكار فهي توارث كسائر الأعمالي الفرعية لوجود ما يقابلها
ويوضع في الكفة الأخرى من الشيات الفرعية وقد نص هذا التفضل
الترمذي الحكيم في نزاد الأصول ولما كانت تحقيق هذا الخبر العظيم لذكر
هذه الكلمة موقوف على فهم معناها أو لا ثم استخاره عند ذكره أباها
ولو بطريق الإجماع نائبا فقد في أصل العقيدة ذكرها بقوله **مستحضر**
لمعناها بقليل لما **احتموت** الكلمات **عليه عقيدة الأيمان** المصلحة
بالنظر الصحيح المختصر من ورطة التقليد الموصل إلى تضليل أنوار التوحيد
والى ما يناسبه المعاني الالهية حتى يبلغ في آثاره لذكرها **مستحضر** أي كملت
صورها مع معناها العام المتقدم من الخاص لا في حسب مقامه فيه **الحمد**
ودمه لقوة انطباعها الناشئ على الاعتناء بها وإيمانها لها لتتوحد
في مرات قلبه وحدة تنمو من آخرتها ولا إله إلا الله ثلاث معاني وتقدم
الخلاف فيه ومعنى خاص بالتسالك التي لم ترق في كل نفس وهو اقتران وقد
تقدم عليها الكلام في الفصل السادس في كيفية ذكر الكلمة المستمرة ومعنى
خاص بالمراتب كإي المشاهدة لوجود الحق في حيث تحلها تحسب مقامه
وهو ثلاثة أيضا لا إنما يستدري في الشهود وهو الذي يتفعل شهود
وجود الحق في معنى بها لا رقيب ولا حاضرا لا الله أو نحوها وأما سطر

فيه وهو المشاهدة لوجود الحق في غير تفعل لغلبة حكم المحسوس المشهود فيعني
بها لا مشهود إلا الله وأما مستند فيه وهو الماحي في الشهود بعد المحسوس المعاند
الحق إلى الخلق بالحق ليقوم له بكمالات الحق فيعني بها لا موجود إلا الله فإذا
العاقل على ذكرها تين الكلمتين مع استحضار هذه المعاني بحسب مقامه **فانه**
أي الذكر للكلمة المستمرة بالتسبب وطا المتقدمة **مستحضر** أي يشاهد ويعاين و
يبصر ويكشف من أجل ذكره **لهامنا** **الاسرار** الباطنة وهو ما يحل الله به باطنه
من المعارف والأوصاف المحمودة كما راها المؤلف رحمه الله تعالى واعتنا به وكل
أحد يحصل له من بركاتها على قدر رغبته وحضور قلبه مع ربه عز وجل ولهذا قال
صلى الله عليه وآله لا ينظر إلى صوركم ولكن ينظر إلى قلوبكم وقال صلى
الله عليه وآله لا يقبل دعاء من قلب غافل **وبرى لهامنا في الحجاب الظاهر**
إن شياء الله تعالى ما لا يدخل تحت حصر أي ضبط وعدد وإن نقلت
لغة الله لا تحصى ما وإن شئنا سمانه ذلك فلا يكون وإن عطاءه ومنته
لا تتوقفان على سبب وكيفية كرامة إن جعله له ذلك كرامة الأسرار الحاصلة
بسببها إن شاء الله تعالى جلأ القلب وشهود الرب ومحو الحجاب بأنواع
المشاهدة والمعاني إلى غير ذلك مما هو للخواص الناتج عن المعرفة الخاصة
المنقذة من دائرة الكون لتكون وفي الحجاب الحاصلة بسببها طم الأرض
والمنشئ على الماء والصدقات في الهوى والسكون في السحاب وخزق الكشاف
وتكتم القليل وأجزاء البسير وقلب الصخر وتحرك الجبال وأطوار السما وقلوب
البحر وأنباع العيون في الصخر وقهر الجبال وتبدل الصور ورؤية الملايكة
والجان والتحدث معهم وإحضار في كهف الشتاء في الصيف وفكهة الصيف
في الشتاء وتوابع القرآن والعلم بالمغيبات إلى غير ذلك من صرام عوام الطوائف في
الخوارق التي لم يخرج من دائرة الكون والفرايد كثيرة ومزاردها فيلجئ
في أسبابها فيعبر بها بالذوق **وبالله تعالى التوفيق** مصدر روفق عبادة
ع خلق المقدور في محل العبد على موافقة أمر الله تعالى وهو مبتدأ وقدم
المؤلف الخبر لإفادة الحصر وفيه إشارة إلى أن المتصف بقليل وليس بزيادة
قدرة عند الله تعالى لم يذكره في كتابه إلا في موضع واحد وهو قوله تعالى
وما توفيق إلا بالله **لا** لا ترفع في الجبر **رب** اسمها مبتدأ على الفتح وخبرها
مخبر وف توفيقه معبود الحق ونحوه **وغيره** صفة لاسم لا أن التحقيق عند
أمة العربية لا تنصرف بالاضافة وهو ذا المحمدي على اسم الفاعل والتقدير

صب

لا رب غير الله معبود بحق والمراد بالغيرية نفي وجوب رب آخر لا الغيرية التي
تتعلق في تقابلها المتكلمة فانه تلك نافية عن هذا المقصود ويصح ان يكون غير
مرفوعا على الخبرية وعلى جاء قول الشاعر وما لي لا الله لا رب غيره وما
لي لا سوى الله ناصر ومعين . قاله غير واحد من النحويين في اعراب البيت
منسندا الى نظائره سبحانه التسبيح عبارة عن تنزيه الله تعالى عن صفات النقص
والضمير منصوب بضمير في عطفك نزاهة وافراة في كل نقيصة بدو والسؤال
كلام دال على قصد الاولي على طالع الفعل على سبيل الخضوع وهو مع الاستعلاء
امر ومع المساء والتماس ودعوية وعبر بالاضمار في لافادة التكرار والتجدد
دوينة الماضي لافادة الانقطاع وهذا شأن الناس في ذلك ولا شك ان
الدعاء والتضرع الى الله تعالى هو روح العبادة وليا ولي الشئ هو ان يرفع
ولذلك ختم كتابه بما هو المقصود من كل العبادات وحقيقة الدعاء هو
الحاجات الى رفيع الدرجات وينفع الدعاء انما نذكر ومما لم يذكر وينفع
والاموات ويضرهم والنفع الخير وهو ما يتوصل به الانسان الى مطلوبه
فاللجوء الى المطلوب ولو صدق منه كما في حديث انس رضي الله عنه
دعوة المظلوم مستجابة وان كان كافرا والقضاء على قسمين مبرم ومعلق
فالملق لا يستجيب له في رفع ما علق رفعه منه على الدعاء ولا في تنزيه ولا يعلق
نذوله منه على الدعاء واما المبرم فاللجوء الى الدعاء وان لم يرفع له لكن ربنا ان الله
الصد على دعائه برفعه وانزله بالدعاء على لطيفه والمدة في ترفع الله
اول غيره على دعائه عاجلا واجلا يخرج جبر في العيشة والجزم باعتقاد نفع الدعاء
لانه الله تعالى وعده به في القران قال تعالى وقول ربكم ادعوني استجب لكم
واذا اسألك عبادي عني فاني قريب مستجب دعوتي والادعاء والاطلاق
هاتين الايتين يقيد قوله تعالى فيكشف ما تدعون اليه شافا لمراد
الاجابة المصروفة بها في حديث مناجات موسى عليه السلام وان دعوتي
استجبت لهم فاما ان يرويه عاجلا واما ان اصرف عنهم سواء واما ان
ادخره لهم في الاخرة وفي كلام بعضهم ان الاجابة تتنوع فتارة يقع المطلوب
بمجرد الدعاء وتارة يقع ولكن يتأخر لحكمة فيه وتارة يقع الاجابة
بغير عين المطلوب حيث لا يكون في المطلوب مصلحة تاجزة وفي الواقع
مصلحة تاجزة او اوضح منها وقد دعا صلى الله عليه وسلم ربه سبحانه في
موطن كثيرة كيوم يدر على قاتلي اهل بيته معونة من الله المستهينين واجمع

عليه

عليه السلف والخلف ومنه اذ الله عاخرى لاوقات الفاضلة كالسجود
وعند الاذان ومنها تقديم الرضوخ والصلاة واستقبال القبلة ورفع
اليدي وتقديم التوبة والاعتراف بالذنب والاخلاص والبرادة بالحمد
والثناء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وجعلها في وسطها ايضا والله
اعلم وانما اطلت في ذكر هذا الكلام بعض الطويل لكونه غريبا فهداه ان كنت
من اهل التحصيل **نسبته سبحانه ان يحلينا** الضمير للمعظم فنفسه لا الله سبحانه
غيره لئلا يتكرر مع ضمير اجبتنا على ان الاطمان في الدعاء مطلوب **ولجبتنا**
اي من يحسن لانه تحسنه نقل عن المؤلف **عند الموت** اي حصول الاجل **ثانيا**
طقت لا فظير وشيكلين **بطلت الشهادة** لا اله الا الله محمد رسول الله
وهذا فممن يستطيع النطق لقوله صلى الله عليه وسلم من كان اخر كلامه لا اله
الا الله دخل الجنة **عالمين بها** وهذا فممن لم يستطع النطق لقوله صلى
الله عليه وسلم من مات وهو يعلم ان لا اله الا الله دخل الجنة ولما ورد في
الخبر عنه صلى الله عليه وسلم ان الدعاء موقوف بين السماء والارض حتى يبدأ
الداعي ويختم بالصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم ختم المؤلف رحمه الله
تعالى كتابه بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال **وصلى الله على**
سيدنا ومولانا محمد عدد تارة ذكره **الذكر** وتارة **وعن** في ذكره **الفافلون**
اختلاف العلماء رضي الله عنهم فمن قال اللهم صلى على سيدنا محمد عدد ما
خلق الله وعدد ما ذكره الذكرون ونسبه هل يحصل له الاجر بالعدد المذكور
او لا يحصل له فذهب من عرفه الى انه يحصل له الاجر اكثر من اجرة صلاة واحدة
وذهب من هو التمسسا في انه يحصل له الاجر بعدد ما ذكر ذكره في تاليه
الذي كلف في فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والحكمة في ان الدعاء
موقوف بين السماء والارض حتى يبدأ الداعي ويختم بالصلاة على محمد صلى
الله عليه وسلم ما قاله ابن شافعه ان ذلك تشبيه بالرجل المتدبر بين
ملكين يذهب من احدهما الى الآخر في قضا حاجته في غير واسطة ولا حاجته
من ذلك **ورضى الله تعالى عن اصحاب رسول الله اجمعين** وعن **التابعين**
لهم يا حسرات الى يوم الدين **وسلام** على جميع الانبياء والمرسلين **و**
الحمد لله رب العالمين خبر بمعنى الدعاء والمرضا هنا صفة فعل بمعنى
الانعام وقيل صفة ذات بمعنى اادة الانعام قال المؤلف رحمه الله
تعالى ويتبعين الاولي لان الدعاء انما يكون بمستقبل لم يوجد في الحاي

وارادته تعالى ان يزيله يستحيل تحله ما حتى يتعلق بها الدعاء واصحاب جمع
 صاحب الذي هو جمع لصاحب وان اسم جمع بمعنى الصحابي واحسن ما يجد في الصحاب
 ان يقال في لقي وهو حي مؤمن النبي صلى الله عليه وسلم في حياته ثم خاتمة وفضل
 جميع الخلق على الاطلاق محمد جيب الله المصطفى صلى الله عليه وسلم خليل
 ابراهيم موسى وعيسى ونوح وهم الو المعزم فسائر الانبياء على تفاوت
 درجاتهم فالملائكة قابو بكر فمر فعتبات فعل في فبا في العشرة فاهل بدر
 فاحد فالبيعة فالحدسية فسائر الصحاب فبا في الامه على اختلاف اوصافهم
 وفضل الشيا من وقاطمة وفضل امهات المؤمنين خديجة والانبياء
 عليهم الصلاة والسلام معصومون والصحاب برضى الله عنهم كلهم غمد و
 ونشهد بالجنة للعشرة الذين بشرهم النبي صلى الله عليه وسلم وكذا
 نشهد لفاطمة والحسين والحسين رضى الله تعالى عنهم ولا نشهد بالجنة
 والنار لو احد بعينه بل نشهد بان المؤمنين في اهل الجنة والكافرين
 في اهل النار وما لك والسافعي وابو حنيفة وسائر الامم على هدي
 في ربهم والامام ابو الحسن الاشعري امام في السنة مقدم وطريق
 الجند وصحبه طريق مقوم وحب لآيات بالقدر وهو ان يؤمن بان
 كل ما يجري في العالم من الخير والنشر والتفيع والضرب والاسلام والكفر
 والطاعة والعصيان والترح والحسرة والارادات والخطرات والحركات
 والسكنات بقضاء الله وقدرته والفرق بين القضاء والقدر هو ان
 القضاء وجود جميع الموجودات في الوجود المحفوظ الجلال والقدر هو
 قضائه السابق بايجادها في الحوادث الخارجية منفصلا واحدا بعد واحد
 وحققة الولي هو العارف بالله وبرسوله حسب الامكان المأذون على
 الطاعات المحتجب للمعاصي تعرض عنها لانها في اللذات والشهوات
 المباحة فهو من فوق الله سبحانه امره فلم يكلد الى نفسه ولا الى غيره
 لخطئه والذي يتولى عبادة الله تعالى وطاعته فعبادته تجري على
 التوالي في غير ان يتخللها عصيان وكلا المعنيين واجبة حقيقة حتى يكون
 الولي عندي وليا في نفس الامر كرامات لا وليا حتى وفي ظهور امره في
 للعبادة من قبله غير مقارن لدعوى النبوة في لا يكون مقرونا بالآيات
 والعمل الصالح يكون استدرجا وما يكون مقرونا بدعوى النبوة يكون
 بجزء واحدا على الوقوع بما جاء في الكتاب من قصة مريم وولادتها

عيسى

عيسى عليه السلام دون زوج مع كفا لذكرها وما وقع لها وقصة
 اصحاب الكهف ولبثهم سنين بلا طعام ولا شراب وقصة اصف وحبيب
 بالمرثية قبل ارتداد طرف سليمان عليه السلام اليه وما وقع من كرامات
 الصحابة والتابعين الى وقتنا هذا وليست الولاية ملكسية كالنبوة
 ولا يبالغ في درجة الانبياء والرزق عند اهل السنة هو ما ينتفع به
 الحيوان من اكل وشرب وغير ذلك ويرزق الله الحلال والحرام والمكر وه
 والكفاف افضل من الفقر والغنا وفضل قوم التوكل على لاكتساب
 وعكس قوم وفضل اخرون باختلاف الاحوال والاختيار ان لا ينافي التوكل
 الكسب ولا ادخار قوت سنة وكل من الخلق اقام الله على ما يريد في
 الحالة التي هو عليها من الكسب وترك وعلم وعمل وارتقاء وانخفاض
 وغير ذلك لا يتظام الوجود وتفاوت المراتب في الدنيا والاخرة
 لا راد لقضائه ولا معقب لحكمه والروح جسد لطيف شفاف حيواني
 مشتبك بالاجسام الكثيفة اشتباك الماء بالعود الاخضر والاحمر
 لهذا برصها بالهبوط والعروج والتردد في البرزخ وهي حادثة اجمل
 ولكنها باقية وحك على الامم بالشرع وجوبها كفا نفا امام عندك
 يقوم بتنفيذ احكامهم واقامته حدودهم ويسد ثغورهم ويحفظ
 جيوشهم واتخذ صدقاتهم وقهر المتغلبين وقهر المتلصصة وقطاع
 الطريق واقامته للجم والاعباد وقطع المنازعة الواقعة بين العباد
 وقبول الشهادة القاطعة على الحقوق وتزويج الصغار والخيار
 الذين لا اوليا لهم وغير ذلك قال مولانا رحمه الله تعالى وهذا
 ما امكنني تقييده الا ان موكنة الشواغل واختلاست هذا من جسد
 العوايق وحوافزها لكثرة ميدها ونيانها واهوالها وقصرت في هذه
 الشرح على ظاهر كلام المؤلف والله المستوي ان يتجا وزعمنا حاسر
 على كلام هذا العارف بمنزلة كرمه امين ووافق الفراع في شجرة نهار
 السبت سبعة اشهر الثاني في شهر ربيع الثاني من سنة ثمان وخمسين
 ولف على يد افاض الوري حسين بن ابراهيم الشهير بابن الجبند
 غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
 اله وصحبه وسلم والمحمد لله رب العالمين تم م م م م م م م

ير

67.